ما يحتمل أكثر من توجيه إعرابي فيما استشهد به برهان الدين الزبيري ت(٩٩١هـ) من آي الذكر الحكيم في كتابه (بغية العارف على رسالة الوظائف) الجزء الأول والثاني

إعداد دكتورة

عبير عبد القوي محمد عبد الغني

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات - بني سويف

ما يحتمل أكثر من توجيه إعرابي فيما استشهد به برهان الدين الزبيري ت(٩٩١هـ) من آي الذكر الحكيم في كتابه بغية العارف على رسالة الوظائف الجزء الأول والثاني.

عبير عبد القوي محمد عبد الغني

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات، بني سويف – جامعة الأزهر.

الايميل : AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

الملخص:

يدور البحث حول أهمية المعنى وعلاقته بالإعراب في كتاب الله العزيز المعجز بألفاظه المتعبد بتلاوته، الذي أعجز العرب وهم أهل فصاحة وبيان، وتحداهم بأنْ يأتوا بمثله؛ لذا كان وما زال مصدرًا لكثير من الدراسات اللغوية والإسلامية بالإضافة إلى كونه مصدر تشريع، ذلك ما جعله يُختار لدراسة التطبيق الإعرابي للعلاقة الوثيقة بينه وبين الإعراب في الدرس اللغوي النحوي، والدراسات اللسانية العربية الحديثة، ولعلاقة المعنى بالإعراب أيضًا كان ذلك سببًا في ظهور الخلاف بين العلماء في كثير من القضايا النحوية، مما نتج عن هذا الخلاف اختلافٌ في إعراب النصوص وتوجيهها، وقد جعلت موضوع البحث قائمًا على كتاب (بغية العارف على رسالة الوظائف لبرهان الدين الزبيري) من خلال ما أحصيته من الشواهد القرآنية التي أوردها في كتابه في الجزء الأول والثاني وجاءت محتملة لغير وجه إعرابي، فدرستها دراسة مفصلة، عرضت فيها لأقوال النحاة المختلفة، ومفسري القرآن الكريم ومعربيه للوصول للمعنى الصحيح للآية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتألف من مقدمة بينت فيها الغرض من البحث والمنهج المتبع فيه، وتمهيد يشتمل على مبحثين، أوجزت فيه الحديث عن الجمالي، والزبيري، وفصلين تحدثت في أولهما عن الشاهد والتوجيه والإعراب والتأويل، وعلاقة الإعراب بالمعنى، والثاني ذكرت فيه الشواهد القرآنية المحتملة غير وجه من الإعراب مرتبة بترتيب الكتاب، وأردفت ذلك بخاتمة وضحت فيها أهم النتائج والتوصيات، مذيلة إياها بثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: تعدد الأوجه الإعرابية- الشواهد القرآنية- الإعراب والمعنى- الزبيري- بغية العارف.

What is more likely than syntax explanation in what was cited by Burhan al-Din al-Zubairi (991 AH) from the verses of the Holy Qur'an in his book The Purpose of the Knower on the Message of Functions, (Bughyat Al-arif 'ala Risalat Alwazaeif)Parts one and two.

Abeer Abdul-Qawi Muhammad Abdul-Ghani

Lecturer, Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Girls, Beni Suef

Email: AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

Abstract :

This research clarifies the importance of the meaning and its relationship to syntax in the Book of God Almighty, the Miraculous with its words, the worshiper of its recitation, who incapacitated the Arabs, who are people of eloquence , and challenged them to come up with the same, so it was and still is a source for many linguistic and Islamic studies in addition to being a source of legislation, that is what made it is chosen for studying Syntactic application of the close relationship between it and syntax in the grammatical linguistic lesson, and modern Arabic linguistic studies, and the relationship of meaning to syntax also was the reason for the emergence of disagreement among scholars in many grammatical issues, which resulted from this disagreement a difference in the syntax of texts and its explanation , and I have made the subject of research based on a book (For the sake of the knowledgeable on the message of functions(Bughyat Al-arif 'ala Risalat Alwazaeif) by Burhan Al-Din Al-Zubayri) through what I counted from the Qur'anic examples that he mentioned in his book

both the first and second parts, and it concluded more than syntax attitude , so I studied it in a detailed study, in which I presented the sayings of the different grammarians, interpreters of the Holy Qur'an and its inflective to reach the correct meaning of the verse .

The nature of the research has necessitated that it consists of an introduction in which I explained the purpose of the research and the methodology followed in it, and a preface that includes two chapters, in which I summarized writing about al-Jamali and al-Zubayri, and two chapters in which I spoke in the first of them about example, direction, syntax and interprtation, and the relationship of meaning to syntax, and in the second I mentioned more possible Quranic examples From the face of the syntax, arranged in the order of the book, and accompanied by a conclusion in which the most important results and recommendations were clarified, appending them with sources and references.

Keywords: the multiplicity of syntactic aspects - Quranic examples - syntax and meaning - al-Zubairi - the purpose of the knowledgeable (Bughyat Al -arif 'ala) .

المقدمة

الحمد لله الذي جعل اللسان العربي أداة كتابه العزيز، وجعله حافلًا بالنفع والقول الوجيز، وصلاة الله وسلامه وتحيته وبركاته وإكرامه على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبي الأمي الكريم، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الأكرمين، وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فإنَّ لكل لغة نظامًا قواعديًا تتميز به عن غيرها، يعود إليه المتكلم لبيان التراكيب الصحيحة المقبولة من التراكيب الفاسدة من الجمل والعبارات، وإذا اختل هذا النظام لم يحقق الكلام أغراضه من الإفهام، وما يدور من مكنون الفكر في الأذهان، وأنَّ ما يمثل هذا النظام خير تمثيل هو النص القرآني العربي المعجز الذي كان وما زال مصدرًا للدراسات اللغوية؛ لذا هو المختار لدراسة التطبيق الإعرابي، ولقد قامت عليه الدراسات النحوية واللسانية، وعكف العلماء على خدمته ببيان علومه وتفسيره، وكل علم يتعلق بكتاب الله عز وجل يُعد من أجل العلوم، والإعراب ضمن هذه العلوم التي كان التنافس قائمًا حولها، فالكثير من القراء كانوا نحاة يحاول كل منهم تأليف كتاب في إعراب القرآن حتى يوجه القراءة التي يقرأ بها من جهة الإعراب ويخرجها على نحو يوافق أصول اللغة؛ لذا اهتم هؤلاء بتوجيه الإعراب في الآيات القرآنية وبخاصة التي قُرئت بأكثر من وجه إعرابي، مما كان له أثر في إثراء اللغة والنحو والتفسير والفقه وأصوله وغيرها من العلوم المتعلقة بالقرآن؛ إذ المعنى مرتبط بالإعراب ارتباطًا مباشرًا، فشرط كمال المعنى هو صحة الإعراب،

وشرط كمال الإعراب هو صحة المعنى، ولا يكاد يُتصور أنْ يُعرب شيء ما دون النظر إلى المعنى، فبذلك لا يصح أنْ يُقدِم أحد على إعراب نص يجهل معناه، فإعراب النص هو توضيح لمعانيه فلا بد إذن من الإحاطة بمعنى وتفسير الآية أولًا ثم قواعد اللغة العربية وتصاريفها المختلفة حتى تتحصل لنا نتيجة ثنائية قائمة على صواب الإعراب وصحة المعنى.

وقد ظهر الخلاف بين النحاة في كثير من القضايا المتعلقة بهذا الشأن، ونتج عن هذا الخلاف اختلافهم في إعراب النصوص وتوجيهها، فكان يظهر عندهم في آية قرآنية واحدة أكثر من وجه، ولكل وجه من هذه الأوجه معنى مختلف عن الآخر، فالإعراب علامة على المعنى وكاشف له، ومن هذا المنطلق أحببت أنْ يكون موضوع بحثي حول هذه الآيات المحتملة غير وجه من الإعراب والموسوم بـ(ما يحتمل أكثر من توجيه إعرابي فيما استشهد به برهان الدين الزبيري ت(٩٩١هـ) من آي الذكر الحكيم في كتابه بغية العارف على رسالة الوظائف الجزء الأول والثاني)، خاصة أن الزبيري ذو شخصية علمية قوية استمدها من كثرة اطلاعه على كثير من العلوم، كالفلسفة، والمنطق، والعروض، والفقه، وغيرها من العلوم، كما أنَّه لم يتناول أحد من الباحثين هذا الموضوع في كتابه.

الهدف من الموضوع: يهدفُ البحثُ إلى بيان كيفيّةِ استخدام هذه اللغةِ لتحقيق أهداف النصّ القرآنيّ وغاياته، بدراسةٍ تربطُ النِّظامَ النَّحْويَّ بالطريقة التي وُظِّفَ فيها هذا النظامُ لأداء المعاني في ضوء إبراز العلاقة النحويّة بين الإعراب والمعنى؛ إذ كلّما تعدّد إعرابُ الكلمة، تعدّد المعنى الواحد

والعكس؛ لأنّ النّحْوَ شأنه شأنُ العلوم الإسلاميّة الأخرى نشأ لفهم القرآن الكريم، والبحث عن كلّ ما يفيد في استنطاق نصوصه، باعتباره أعلى ما في العربيّةِ مِنْ بيانٍ.

الدراسات السابقة:

لم تكن هذه الدراسة الأولى لكتاب (بغية العارف على رسالة الوظائف)، فقد دُرس فيه:

ـ الاختيارات النحوية للزبيري القرشي ت(٩٩١هـ) في كتابه "بغية العارف على رسالة الوظائف" جمعا ودراسة، محمد شعبان محمد نوار، جامعة الأزهر ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م، رسالة ماجستير.

ـ آراء الكوفيين في كتاب "بغية العارف على رسالة الوظائف" لبرهان الدين الزبيري القرشي، ت(٩٩١هـ) وموقفه منها جمعًا ودراسة، سعد عبد الناصر صقر، ، جامعة الأزهر ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م، رسالة دكتوراة .

_ اعتراضات برهان الدين الزبيري ت(٩٩١هـ) على النحاة في بغية العارف على رسالة الوظائف، من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل، للباحثة أسماء مجاهد عبد الحميد محمد، جامعة الأزهر، ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٢م.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على الدراسة المفصلة لهذه الشواهد من حيث موضوعاتها النحوية التي تنتمي إليها، مستعينة بكتب التفسير وإعراب القرآن الكريم للوصول للمعنى الصحيح للآية، وبعد عرضها أعلق عليها موضحة رأيي في المسألة، مدعمة ذلك بالدليل.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتألف من مقدمة وضحت فيها الغرض من البحث والمنهج المتبع فيه، وتمهيد يشتمل على مبحثين، أوجزت فيه الحديث عن الجمالي، والزبيري، وفصلين تحدثت في أولهما عن الشاهد والإعراب والتوجيه والتأويل، وعلاقة الإعراب بالمعنى، والثاني ذكرت فيه الشواهد القرآنية المحتملة أكثر من وجه من الإعراب مرتبة بترتيب الكتاب، وأردفت ذلك بخاتمة وضحت فيها أهم النتائج والتوصيات، مذيلة إياها بثبت للمصادر والمراجع.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ٨٨﴾ هود: ٨٨

التمهيد

حياة الجمالي، وبرهان الدين الزبيري.

وجاء على مبحثين:

المبحث الأول: نبذة عن الجمالي.

المبحث الثاني: نبذة عن برهان الدين الزبيري.

المبحث الأول: نبذة عن حياة الجمالي

اسمه ونسبه: فضيل بن علاء الدين بن علي بن أحمد بن محمد الجمالي[١]، ويُلقب بضياء الدين، الزنبيلي، الفقيه الحنفي، شيخ الإسلام، الرومي، الحنفي، البكري، الأقصرائي[٢].

مولده ونشأته: ولد سنة تسعمائة وعشرين من الهجرة[٣]، في بيت علم فوالده علاء الدين الجمالي الذي تبوأ مكانة عالية في الدولة العثمانية حتى أصبح مفتيًا للدولة، ولقد لقنه العلوم منذ نعومة أظفاره وذلك بعد حفظه لكتاب الله؛ لذا نشأ ولوعًا بطلب العلم والتحصيل، منحه الله حافظة قوية، وذكاء حادًا، كما كان كثير الاطلاع على آثار السابقين في العلوم الشرعية والأدبية، وقد مكنه كل ذلك من الاشتغال بكثير من العلوم حفظًا واستيعابًا، ثم تدريسًا وتأليفًا، وكان يصرف جميع أوقاته في التلاوة والعبادة والدرس والفتوى، ويصلي الصلوات الخمس بالجماعة، وكان كريم النفس طيب الأخلاق[٤].

مكانته العلمية والاجتماعية: كان ضياء الدين عالمًا من علماء الدولة العثمانية المشهورين بالصفات الحميدة، تبوأ منزلة عالية في عصره؛ يدل على ذلك اشتغاله بكثير من العلوم؛ حيث كان فقيهًا حنفيًا من العلماء بالفرائض، أصوليًا، محدثًا، فرضيًا، نحويًا، ويدل على ذلك أيضا توليه

---

(١) ينظر الكواكب السائرة (٢/٢٣٦)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/١٤)، الأعلام (٥/١٥٣)، هدية العارفين(١/٨٢٢)، معجم المطبوعات العربية والمعربة (٧١٢)، معجم المؤلفين (٢/٦٢٧).

(٢) ينظر الأعلام (٥/١٥٣)، هدية العارفين(١/٨٢٢) ، معجم المؤلفين (٢/٦٢٧).

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) ينظر الشقائق النعمانية (١٧٤).

منصب القضاء؛ حيث ولي قضاء بغداد، ثم حلب، كما تولى قضاء مكة[١].

قال عنه صاحب سلم الوصول: "كان ـ رحمه الله ـ بقية من بقايا السَّلَف، عالمًا، فاضلًا، كريمًا، سخيًا، صاحب تقرير وتحرير"[٢].

شيوخه: كان الجمالي من علماء الدولة العثمانية في عصره، أخذ عن العلماء في شتى أنواع المعارف كعلم الفقه، والشريعة، والأصول، والنحو، وغيرها، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد له من علماء أخذ العلم عنهم، ومنهم: حمزة القرماني من علماء الشريعة والتفسير[٣]، ومصلح الدين بن حسام من علماء الشريعة والعلوم الأدبية[٤]، والشيخ جمال الدين محمد بن محمد فخر الدين الأقصرائي عالم بدقائق العلوم المختلفة[٥].

وذكر صاحب سلم الوصول أنَّه نشأ طالبًا للعلم في حجر العز، وقرأ على المولى أبي السعود وخير الدين المعلّم وصار ملازمًا له[٦].

تلاميذه: لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن تلاميذه، ولكن الزبيري ذكر في مقدمة كتابه أن كتاب رسالة الوظائف الوافية من تأليف شيخه الجمالي[٧].

مؤلفاته: من مؤلفات الجمالي التي ذكرتها كتب التراجم: تعليقة على شرح

---

(١) ينظر الكواكب السائرة (٢٣٩/٢)، شذرات الذهب (٢٢٣/٨)، الأعلام (١٥٣/٥)، معجم المؤلفين (٦٢٧/٢) .

(٢) (١٤/٣).

(٣) ينظر الشقائق النعمانية (٦٢).

(٤) ينظر الشقائق النعمانية (١١٥).

(٥) ينظر الفوائد البهية (١٩١)، الأعلام (٤٠/٧).

(٦) (١٤/٣).

(٧) بغية العارف (٢/١).

صحيح البخاري، وتنويع الأصول في أصول الفقه، وتوسيع الوصول شرح لتنويع الوصول، وحاشية على شرح الجرجاني للسراجية في الفرائض، و "الضمانات في فروع الحنفية، أربعة مجلدات، والفارض على عون الرائض في الفرائض، ومسائل الوصايا، الوافية في مختصر الكافية في النحو، وهو المسمى برسالة الوظائف، والوظائف الوافية من كتب الأعاريب الكافية [١].

وقد اعتمد الجمالي في كتابه رسالة الوظائف على كافية ابن الحاجب، وكتاب لب الألباب، ولكن غلب على كتاب الجمالي عبارات ابن الحاجب وتعليلاته؛ ولذا سُمِّيَ مؤلفه "الوافية في مختصر الكافية"، وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، وأطلق عليها الوظائف، وكل قسم منها وظيفة، وعنى بالوظيفة الأولى الاسم، والثانية الفعل، والثالثة الحرف[٢].

وفاته: مات بالقسطنطنية، سنة تسعمائة وإحدى وتسعين من الهجرة[٣].

(١) ينظر سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٤/٣) ، شذرات الذهب (٣١٣/١٠)، هدية العارفين(٨٢٢/١)، معجم المؤلفين (٦٢٧/٢)، الأعلام (٢٥٣/٥).

(٢) ينظر بغية العارف (٢٤/١).

(٣) ينظر الأعلام (١٥٣/٥)، هدية العارفين(٨٢٢/١) ، معجم المؤلفين (٦٢٧/٢).

المبحث الثاني: حياة الزبيري

الحقيقة أن كتب التراجم لم تذكر ترجمة وافية عن الزبيري، فلم أجد فيها إلا سطورًا يسيرة عن اسمه ونسبه فقط، وعن مؤلفه الذي بين أيدينا، وسنة وفاته، فلم تذكر زمان ومكان ولادته، ولا مصنفات أخرى له، ولا شيئًا عن تلاميذه، ولا شيوخه سوى شيخه الجمالي.

اسمه ونسبه: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، الزبيري العوّامي القرشي، الإسكندري، الصوفي، وكنيته أبو إسحاق(١).

شيوخه: لم تذكر كتب التراجم من شيوخه الذين تتلمذ لهم سوى شيخه فضيل الجمالي(٢).

تلاميذه: ضنت كتب التراجم عن ذكر شيء عن تلاميذه، ولكن الزبيري ذكر في مقدمة الكتاب أنه كان يُدَرِّس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري، ومعلوم أن الذي يشتغل بالتدريس لا بد أن يكون له تلاميذ يتلقون عنه العلم(٣).

كتبه: بغية العارف على رسالة الوظائف(٤).

مناصبه: ذكر في مقدمة كتابه أنه كان شيخ الإفتاء في عصره، وأنه ولي

---

(١) ينظر الأعلام (٣٠/١)، إيضاح المكنون (٧١٢/٢) ، هدية العارفين(٢٨/١)، معجم المؤلفين (١٢/١)، الموسوعة الميسرة في تراجم آئمة التفسير (١٦).

(٢) ينظر هدية العارفين(٢٨/١).

(٣) بغية العارف (١/١) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر الأعلام (٣٠/١) ، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير (١٦).

التدريس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري[١].

وفاتـه: توفي سنة إحدى وتسعين وتسعمائة من الهجرة، وهي نفس السنة التي توفي فيها شيخه الجمالي[٢].

(١) بغية العارف (١/١) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر الأعلام (٣٠/١)، إيضاح المكنون (٧١٢/٢)، هدية العارفين (٢٨/١)، الموسوعة الميسرة (١٦).

الفصل الأول

الشاهد والإعراب والتوجيه والتأويل

وعلاقة الإعراب بالمعنى

الفصل الأول

قبل الخوض في معرفة علاقة الإعراب بالمعنى، والأمور التي يجب مراعتها عند إعراب الآيات، لا بد أولًا من التعريف بمفردات البحث، وهي:

أولًا: التعريف بالشاهد:

يُعد الشاهد النحوي دليلًا قاطعًا على صحة القاعدة، وبدونه تصبح القاعدة مجرد كلام لا دليل عليه، فيصبح دعوى بلا برهان ولا دليل؛ لذا اعتنى العلماء بالشاهد بشكل عام سواء في الدراسات النحوية، أو الصرفية، أو البلاغية، أو اللغوية، والاستدلال به في مصنفاتهم المختلفة على إثبات حكم أو قاعدة، وفيما يلي أُقدِّمُ تعريفًا لمعنى الشاهد، وأهميته في اللغة، وذلك كالآتي:.

تعريف الشاهد في اللغة: يقول ابن منظور: "قال ابن سيده : الشاهد: العالم الذي يبين ما علمه"، ثم قال: "وشهد فلان على فلان بحق، فهو شاهد وشهيد، وقوم شهود: أي حضور، والشاهد: هو اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن، أي: عبارة جميلة"[١]، وقيل: هو الحاضر الماثل، مطلقًا أو خصوصًا أثناء وقوع الحادث أو نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها، أو طائفة منها [٢].

---

(١) لسان العرب لابن منظور (٥/٥٠٠) وما بعدها مادة (شَهَدَ).

(٢) الشاهد اللُغَويّ ليحيى عبد الرؤوف جبر مجلة النجاح للأبحاث ، المجلد الثاني . العدد السادس ١٩٩٢ (٢٦٥).

تعريف الشاهد في الاصطلاح: هم ما يُؤتى به من الكلام العربي الفصيح؛ ليشهد بصحة نسبة لفظ، أو صيغة، أو عبارة، أو دلالة إلى العربية [١].

وعرفه الدكتور يحيى:. "بأنه جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة، وتقوم دليلًا على استخدام العرب لفظًا لمعناه، أو نسقًا في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره، وتقديم أو تأخير، واشتقاق أو بناء، ونحو ذلك مما يصعب حصره، ومما هو محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء"[٢]، وقيل: هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج، والاستدلال به علي قول أو رأي[٣].

هذا عن تعريف الشاهد عمومًا، أما عن تعريف الشاهد النحوي: فهو ما جيء به من كلام العرب شاهدًا لعامل نحوي، أو لأثر إعرابي، أو علامة بناء أو إعراب أصلية كانت أم فرعية، ونحو ذلك مما يقوم عليه النحو العربي وأصوله، وأوجه الخلاف في مسائله، وقضاياه بين المدارس المختلفة، يستوي في ذلك الشاذ، والنادر، والقياس، والمطرد.

ويرادف الاستشهاد الاحتجاج؛ حيث يقصد بالاستشهاد: الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي: أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق؛ ليؤيده به ويدعمه [٤].

---

(١) ينظر الاحتجاج بالشعر لمحمد حسن جبل (٥١).

(٢) الشاهد اللُغَويّ ليحيى عبدالرؤوف جبر(٢٦٥) .

(٣) ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية (١١٩).

(٤) ينظر الشاهد اللغوي(٢٦٦) .

يقول الدكتور سعيد الأفغاني: "يراد بالاحتجاج إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة" [١].

منزلة الشاهد القرآني بين الشواهد النحوية:

نشأة النحو العربي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقرآن الكريم، ولولا هذا القرآن لما نشأ هذا العلم الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من علوم العربية وآدابها، ومن أهم الأسباب التي جعلت أولي الأمر من المسلمين وعلمائهم يفكرون في وضع اللبنة الأولى في صرح هذا العلم اللحن في قراءة القرآن الكريم [٢] .

ولقد نال القرآن الكريم اهتمامًا كبيرًا، وضُبِطَ نَصُّهُ، بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثل الأعلى، إليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم[٣]، وبالرغم من كثرة الاستشهاد بالشعر في أغلب كتب النحو القديمة والحديثة، إلا أن القرآن أوثق من الشعر، وها هو الفراء يدرك هذا المعنى، وهذه القيمة الكبيرة للقرآن الكريم باعتباره شاهدًا موثوقًا به؛ حيث يقول : "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[٤] .

---

(١) في أصول النحو (٦) .

(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (٤٥) .

(٣) ينظر الشاهد وأصول النحو(٣١) .

(٤) معاني القرآن للفراء (١٤/١) .

وذكر الدكتور سعيد الأفغاني أنَّه إذا جاز إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى[١] .

وقد عقد الدكتور عبد العال سالم مكرم مقارنة بين القرآن والشعر فذكر أنَّه بالمقارنة بين القرآن الكريم والشعر من زاوية التوثيق نجد النَصَّ القرآني سخر الله ـ تعالى ـ جنوده من العلماء والصحابة، وأولي الرأي لحفظه وصيانته، أما الشعر وبخاصة الشعر الجاهلي فقد أثيرت حوله ضجة، وهذه الضجة التي أثيرت حول الشعر الجاهلي: هي قضية الانتحال التي أثارها الدكتور طه حسين؛ وتوصل من خلالها إلي الشك في مصدر هذا الشعر، وأنه ليس من الجاهلية في شيء، وإنما هو منحول بعد ظهور الإسلام، وذكر أنَّ الغرض من سوق كلام الدكتور طه حسين ليس التشكيك أو الهدم لهذا الشعر الجاهلي، وإنما الهدف من ذلك أن توثيق الشعر الجاهلي لم يصل إلى الذروة كما حدث في القرآن الكريم، وأن الغرض من جمع الشعر الجاهلي خدمة القرآن الكريم، فلا يعقل أن يخدم القرآن الكريم بشعر مشكوك فيه، لا قيمة له من الناحية اللغوية [٢] .

ثانيًا: التعريف بالإعراب:

الإعراب لغة: يقول ابن فارس: "(عرب) العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة والإفصاح...، فالأول قولهم: أعرب الرجل عن نفسه، إذا بيَّن وأوضح"[٣].

---

(١) ينظر في أصول النحو (٣١) .

(٢) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (٣٣١-٣٣٢)

(٣) مقاييس اللغة مادة (عرب) (٢٩٩/٤).

وذكر ابن منظور أنَّ الإعراب في اللغة: هو الإبانة، يُقال: أعرب عنه لسانه وعرّب، أي: أبان وأفصح، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (الثيّب تُعرب عن نفسها)[١]، وأعربْتُ الشيء، أي: أزلْتُ عَرَبه، وهو فساده وإبهامه، فالهمزة للسلب، وما سُمّي الإعراب إعرابًا إلا لتبيينه وإيضاحه، والإعراب والتعريب بمعنى واحد[٢].

الإعراب اصطلاحًا: هو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب[٣]، وهذا يجري على رأي من جعل الإعراب أمرًا لفظيًا، وقيل: هو تغير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا[٤]، وهذا يجري على رأي من جعل الإعراب أمرًا معنويًا.

ثالثًا: المقصود بالتوجيه:

التوجيه لغة: مصدر وجَّه يُوَجّه، يقول ابن فارس: "(الواو والجيم والهاء) أصل واحد يدل على مقابلةٍ لشيء، والوجه مستقبلٌ لكل شيء ... ووجّهتُ

---

(١) الحديث ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل – كتاب النكاح (١٩٢/٤)، سنن ابن ماجة . كتاب النكاح – باب استئمار البكر والثيب (٦٠٢/١).

(٢) لسان العرب مادة (عرب) (٤٥٣/٦)، وينظر تاج العروس مادة (عرب) (٣٣٥/٣).

(٣) ينظر شرح الجمل لابن خروف(٢٥٩/١)، الإيضاح في شرح المفصل (١١٤/١)، التوطئة (١١٦)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٣/١)، شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٢)، الأشباه والنظائر (١٧٢/١)، شرح الحدود في النحو للفاكهي (١٦٠) .

(٤) ينظر الأصول في النحو (٤٤/١)، الإيضاح العضدي (١١/١) اللمع (١٦)، التعريفات للجرجاني (٤٧)، التبصرة (٧٦/١)، المفصل (١٦)، أسرار العربية (٣٢)، البسيط في شرح الجمل (١٧١/١)، التذييل (١١٧/١).

الشيء: جعلته على جهة"[١]، يُقال: وَجَّه الحَجَرَ وجْهَةً مَّا له، أي: وَجَّه الأمْرَ وَجْهَهُ، يُضرب مثلًا للأمر إذا لم يستقم من جهةٍ أن يوجه له تدبيرًا من جهةٍ أخرى على وجهه الذي ينبغي أن يُوجَّه إليه، فوجه الكلام السبيل الذي تقصده به[٢].

وفي الاصطلاح: علمٌ يُبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية، أو هو الذهاب بالقراءة إلى الجهة التي يتبيّن فيها وجهها ومعناها، أو هو تحديد دليلٍ أو سببٍ أو مخرجٍ لأي مسألة نحويّة أو إعرابية، أو هو حمل النصّ على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل اللغوي[٣].

إذن فحقيقة التوجيه أنَّه إذا وقعت صعوبة في فهم كلام ما من قرآن أو حديث أو أثر أو شعر أو غير ذلك يقف الشارح عند ذلك الكلام الذي قد يُفهم على غير الوجه الصحيح، أو لا يُفهم أصلًا، أو يُفهم مع انقداح في النفس يوجب استغرابه فييسر تلك الصعوبة، ويحل كل غموض بذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كلٍ منهما، وما يؤثر فيهما، وما يلزم ذلك من تقرير أو تفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج[٤].

---

(١) مقاييس اللغة مادة (وجه) (٨٨/٦).

(٢) ينظر لسان العرب مادة (وجه) (٥٣٠/٩)، وينظر تاج العروس مادة (وجه) (٥٤٣/٣٦).

(٣) ينظر توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشيّة (٦٥)، التأويل النحوي في القرآن (١٧/١).

(٤) ينظر توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشيّة (٦٢-٦٣)، التأويل النحوي في القرآن (١٧/١-٢٠).

رابعًا: المقصود بالتأويل:

التأويل له علاقة وثيقة بالتوجيه؛ حيث يُعبر عن التأويل بألفاظ منها التوجيه، والتأويل في اللغة: مصدر أوَّل يؤوّل، وفي اشتقاقه قولان: أحدهما: أنَّه من آل يئول أولًا ومآلًا، أي: عاد ورجع. ويُقال أوّل الكلام تأويلًا، وتأوله: دبَّره وقدَّره وفسره. وقيل إنَّ أصله من المآل، وهو العاقبة والمصير. والثاني: أنَّه مشتق من الإيالة، وهي السياسة، فكأن المؤوّل للكلام يسوسه ويضعه موضعه، وتقول العرب: قد أُلنا وإيل علينا، أي: سُسنا وسيس علينا، أي: ساسنا غيرنا(١).

التأويل اصطلاحًا: تشيع هذه اللفظه في مؤلفات النحو المختلفة، وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي(٢)، ومن هنا نجد أبا حيان يذكر أنَّ التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل(٣).

وقد انتقلت هذه الكلمة من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم، ويُعزز ذلك أنَّ كثيرًا من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، وأنَّ النحوي لابد له من زاد يُغذي به أصله النحوي، وعليه فيجب أنْ يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة(٤).

---

(١) ينظر لسان العرب مادة (اول) (١/٣٠٤-٣٠٦)، تاج العروس مادة (اول) (٢٨/ ٣٢).

(٢) ينظر التأويل النحوي في القرآن (١٧).

(٣) ينظر التذييل (٤/٣٠٠).

(٤) ينظر التأويل النحوي في القرآن (١٣).

أما عن علاقة الإعراب بالمعنى: فالوصول إلى الإعراب الصحيح لا يتأتى إلا بعد اللجوء إلى المعنى وفهمه وإدراكه؛ إذ هو المعتمد في هذا، فالمعنى هو المفضي إلى الإعراب؛ ولهذا استند النحاة إليه في إعراب نحو: (أكل الكمثرى موسى– أرضعت الصغرى الكبرى) وما أشبه ذلك مما عُدمت فيه القرينة اللفظية، بل أحيانًا يعمدون إليه مع وجود العلامة الإعرابية، كما في نحو: (خرق الثوبُ المسمارَ– كسر الزجاجُ الحجرَ) فلولا معرفة المعنى المراد ما جازت مخالفة قواعد الإعراب، فالمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس كما ذكر السيوطي(١)، ويؤكد النحاة على أهمية المعنى ومراعاته وتقديمه فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود(٢).

وعلى الرغم من ذلك فإننا أحيانًا قد نرى أنَّ الإعراب هو مناط إيضاح المعنى وإظهاره، وذلك إذا حصل في الكلام تقديم وتأخير مثلًا، وجاء مضبوطًا بعلاماته الإعرابية فإنَّنا حينئذ ننطلق من الإعراب لفهم المعنى المراد، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّۖ ﴾(٣)، أو جاء الكلام محتملًا أكثر من معنى كما في قولنا: (ما أحسنَ زيدٌ)، و(ما أحسنُ زيدٍ) فالسبيل إلى فهم هذين التركيبين– النفي والاستفهام هو الإعراب، وقد أشار ابن فارس الى ذلك؛ حيث ذكر أنَّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ويُوقف به على أغراض المتكلمين، وذلك أنَّ قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمر زيد) غير معرب لم يوقف على

(١) ينظر الهمع (٦/٢)، وينظر مغني اللبيب (١٨٥/٢).
(٢) ينظر المقتضب (٣١١/٤)، شرح المفصل (٦٥/٢).
(٣) سورة البقرة: آية (١٢٤).

مراده، فإنْ قال :(ما أحسنَ زيدًا أو ما أحسنُ زيدٍ أو ما أحسنَ زيدُ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده(١).

ويقول مكي القيسي:" ... بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد"(٢).

ومن هنا اشترط العلماء فيمن أراد أنْ يفسر القرآن الكريم أنْ يكون مُلمًا بجملة من العلوم والمعارف التي تعينه على تفسير كتاب الله، ومن هذه العلوم علم الإعراب؛ وذلك لأنَّ المعنى يختلف باختلاف الإعراب، فالإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين(٣).

وذكر السيوطي أنَّ على الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلا أو مفعولا، أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور: أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا أو مركبًا قبل الإعراب فإنه فرع المعنى، وأن يراعي ما تقتضيه الصناعة فربما راعى المعرب وجها صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطئ، وأن يكون ملما بالعربية؛ لئلا يخرج على ما لم يثبت، وأن يتجنب الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة واللغات الشاذة، ويخرج على القريب والقوي والفصيح، فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد فله عذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب والتكثير فصعب شديد، أو لبيان المحتمل وتدريب الطالب فحسن في غير ألفاظ القرآن، أما التنزيل فلا

(١) ينظر الصاحبي في فقه اللغة (٣٥).
(٢) مشكل إعراب القرآن (٦٣/١).
(٣) ينظر مغني اللبيب (١٨٥/٢)، البرهان في علوم القرآن (٣٠١/١).

يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وأنْ يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة.

وعن يحيى بن عتيق قال: قلت للحسن يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته، قال حسن: يا بن أخي فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها(١).

وذكر ابن هشام بأنَّه قد زلت أقدام كثير من المعربين راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى(٢).

وبالنظر في كتب إعراب القرآن وتفسيره نلحظ كثرة اختلاف العلماء في إعراب الآيات القرآنية، وهذا مرده إلى اختلافهم في فهم المعنى للآية؛ ولهذا نجدهم يلجأون في كثير من الأحيان إلى التأويل والتقدير لتستقيم معهم القاعدة النحوية، كما أنَّ الخلاف في فهمهم للمعنى يؤثر في الإعراب، فالإعراب إذن لا ينفصل عن المعنى، وإذا ورد في بعض التراكيب ما فيه تجاذب بين المعنى والقاعدة النحوية فإنَّ الفيصل فيه يكون بالتمسك بالمعنى، بل وتصحيح الإعراب تبعًا له، وهذا ما نص عليه ابن جني، والزركشي، والسيوطي(٣).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٥٣٩/١-٥٤٢)، وينظر مغني اللبيب (١٨٥/٢-٢١٢)، البرهان في علوم القرآن (٣٠٢/١-٣٠٨).

(٢) ينظر مغني اللبيب (١٨٥/٢).

(٣) ينظر الخصائص (٢٥٥/٣-٢٦٠)، البرهان في علوم القرآن (٣٠٩/١) الإتقان في إعراب القرآن (٥٤٦/٢).

الفصل الثاني

ما يحتمل أكثر من وجه إعرابي فيما استشهد به الزبيري في بغية العارف

١- التنازع مع تقديم المعمول في قوله تعالى: ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[١]

إذا تعلق عاملان فأكثر من الفعل وشبهه باسم بأنْ طلبا فيه رفعًا أو نصبًا أو جرًا بحرف عمل أحدهما فيه باتفاق الفريقين، والأقرب من العاملين أو العوامل أحق بالعمل في الاسم من الأسبق عند البصرية؛ لقربه، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله، والأسبق عند الكوفية أحق؛ لسبقه، ولسلامته من تقديم مضمره على مفسره[٢]، فهو مطلوب لكلٍ منهما من حيث المعنى، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو التخالف بينهما، فيعمل الأول فيه والثاني في ضميره.

هذا إذا تقدم العاملان وتأخر المعمول، أما إذا تقدم المعمول وتأخر العاملان فمنع الجمهور التنازع في العامل المؤخر، ولم يكن عندهم من الباب، لكن المغاربة أجازوا التنازع مع تقديم المعمول، وهذا ما نقله عنهم الزبيري، ذاكرًا ما استدلوا به من آيات القرآن الكريم، حيث يقول: "وقد أجاز بعض المغاربة التنازع مع تقدم المعمول، وأجازوا في قوله تعالى:

---

(١) سورة التوبة (١٢٨).

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٦١٣/١)، الهمع (٩٤/٣).

﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾، أنْ يكون(بالمؤمنين) معمولًا لـ(رؤوف)"[1].

فالزبيري في نصه السابق نقل إجازة المغاربة كون الآية الكريمة: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾من باب التنازع، في حين منعه الجمهور، والتوجيه في الآية على النحو الآتي:

التوجيه الأول: أنْ تكون: (بالمؤمنين) متعلقة بكلٍ من (رؤوف)، و(رحيم)، فهما يتنازعان المجرور المتعلق بهما، فعملت فيه الصفة (رؤوف) على أنَّه في محل نصب مفعول به لها، وعملت الصفة (رحيم) في ضميره، فكلتاهما تطلبه مفعولا لها، وهذا على قول المغاربة الذين أجازوا التنازع مع تقديم المعمول[2].

وتبعهم الرضي فلم يشترط تأخر المعمول؛ حيث علق على اشتراط ابن الحاجب تأخير المعمول عن عامليه بأنَّ ذلك لاحاجة إليه؛ إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما، إذا كان منصوبًا، نحو:(زيدًا ضربت وقتلت)، وبك قمت وقعدت)، (وإياك ضربت وأكرمت)[3].

وجعل أبو حيان التقديم في المعمول أكثريًا لا شرطًا[4]، وأشار إلى ذلك في تفسيره؛ حيث يقول:"ويحتمل

([1]) بغية العارف على رسالة الوظائف (١٢٦/١).

([2]) ينظر الهمع (٩٩،٩٨/٣)، شرح التصريح (٤٧٩/١).

([3]) ينظر شرح الكافية (٢٠٣/١).

([4]) ينظر التذييل (٧٩/٧)، الارتشاف (٢١٣٩/٢).

(بالمؤمنين) أن يتعلق بـ(رؤوف) ، ويحتمل أن يتعلق بـ(رحيم) ، فيكون من باب التنازع، وفي جواز تقدم معمول المتنازعين نظر، فالأكثرون لا يذكرون فيه تقدمة عليهما، وأجاز بعض النحويين التقديم فتقول: (زيداً ضربت وشتمت) على التنازع، والظاهر تعلق الصفتين بجميع المؤمنين. وقال قوم: بالتوزيع، رؤوف بالمطيعين، رحيم بالمذنبين. وقيل: رؤوف بمن رآه ، رحيم بمن لم يره . وقيل : رؤوف بأقربائه ، رحيم بغيرهم، وقال الحسن بن الفضل: لم يجمع الله لنبي بين اسمين من أسمائه إلا لنبينا (صلى الله عليه وسلم)، فإنه قال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[١]، وقال تعالى[٢]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٣].

ولم يكتف السمين الحلبي بمتابعة المغاربة فحسب، بل علل لتقديم المتعلق؛ حيث ذكر أنَّ (الرؤوف) يعني: الشديد الرأفة، و(الرحيم) يعني: الشديد الرحمة؛ لأنَّهما صيغتا مبالغة، وهما يتنازعان المجرور المتعلق بهما وهو (بالمؤمنين)، وتقديم المتعلق على عامليه المتنازعين فيه للاهتمام بالمؤمنين في توجه صفتي رأفته ورحمته بهم[٤].

التوجيه الثاني: أنْ يكون (بالمؤمنين) متعلقة بـ(رؤوف) فقط، على أنَّه جارو مجرور في محل رفع خبر مقدم، و(رؤوف) مبتدأ مؤخر، على أنَّ الآية خرجت من باب التنازع، وهذا على مذهب الجمهور الذين اشترطوا تأخر

---

(١) سورة التوبة (١٢٨).

(٢) سورة البقرة (١٤٣).

(٣) البحر المحيط (١٢٢/٥).

(٤) الدر المصون (٧٣/١١).

المعمول عن المتنازعين[١]، وتبعهم ابن مالك على ذلك؛ حيث ذكر أنَّ مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخرًا؛ لأنَّنا إذا قلنا: (زيد أكرمته ويكرمني) أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا[٢].وهذا ما ذكره بعض معربي القرآن[٣] .

أمَّا بالنسبة للزبيري فهو متابع أيضًا لجمهور النحاة؛ حيث يقول شارحًا كلام الناظم: "بعدهما، أي: بعد العاملين؛ لأنَّه لو كان قبلهما تعين أنْ تكون المسألة من غير باب التنازع، نحو:(زيدًا أكرمت ويكرمني)، فكلٌ قد أخذ معموله فلا تنازع"[٤].

وردَّ الشيخ خالد الأزهري على المغاربة جعلهم الآية الكريمة من باب التنازع؛ لأنَّ الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه"[٥].

وأرى أنَّه لا يجوز تقدم المعمول على متنازعيه؛ لأنَّنا إذا قلنا: (زيد أكرمته ويكرمني) أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا، كما أنَّ سيبويه مثل به في جميع الباب هكذا متأخرًا عن معموليه[٦]، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر البحر المحيط (١٢٢/٥)،شرح ابن عقيل (١٥٩/٢)، تمهيد القواعد(١٧٧٦/٤).

(٢) شرح التسهيل (١٦٥/٢).

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن (٢٣/٢)، الجدول في إعراب القرآن (٢٣/٢).

(٤) بغية العارف على رسالة الوظائف (١٢٥/١).

(٥) ينظر التصريح بمضمون التوضيح (٤٧٩/١).

(٦) الكتاب (٧٣/١-٨٠).

٢-العامل في (مرحبًا)، في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ﴾[١]

(لا مَرْحَبًا بك)، أَي: لا رَحُبَتْ عليك بلادُك، وهي من المصادر التي تقع في الدُّعاءِ للرجل وعليه، نحو: (سَقْيًا ورَعْيًا وجَدْعًا وعَقْرًا) يريدون: سَقاكَ اللهُ ورَعاكَ اللهُ، وقال الفراءُ: معناه رَحَّبَ اللهُ بك مَرْحَبًا كأَنه وُضِعَ مَوْضِعَ الترحيبِ، ورَحَّبَ بالرجل تَرْحِيبًا قال له: مَرْحَبًا ورَحَّبَ به: دعاه إِلى الرَّحْبِ والسَّعَةِ[٢]، وهذا المعنى موجود في الآية الكريمة:﴿ قَالُواْ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ﴾[٣]، كأنه قيل : هذا الذي دعا به علينا الخزنة أنتم يا رؤساء أحق به منا لإغوائكم إيانا، وتسببكم فيما نحن فيه من العذاب[٤]، و(مرحبًا) وقع الخلاف في العامل فيها بعد (لا) التي لنفي الجنس، وهذا ما أشار إليه الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة، حيث يقول: "وقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ﴾، فـ(أنتم) مبتدأ، و(لا) نافية تعمل عمل (إنَّ)، و(مرحبًا) اسمها منصوب بها، و(بكم) خبرها، والرابط الضمير، وجملة (لا) ومعموليها خبر عن (أنتم)، ولا ضرورة لتقدير فعل ينصب به المصدر فيحذف، خلافًا لمن زعمه؛ لأنَّ (مرحبًا) صار علمًا على الترحيب عرفًا، وإنْ كان أصل استعماله منصوب بالمصدرية بتقدير عامله الفعل، فلا احتياج للتكلف"[٥].

---

(١) سورة (ص) آيه (٦٠).

(٢) لسان العرب مادة (رحب) (١٦٣/٤).

(٣) سورة (ص) آيه (٦٠).

(٤) ينظر الكشاف للزمخشري (١٠٢/٤).

(٥) بغية العارف على رسالة الوظائف(١٦٩/١).

فالزبيري في نصه السابق يرى أنَّ (مرحبًا) في الآية الكريمة اسم (لا) منصوب بها؛ لأنَّها صارت علمًا على الترحيب عرفًا، وهذا الإعراب لم أجده لغيره فيما طالعت من كتب النحو، وتفسير القرآن وإعرابه، هذا وإنْ كان لا ينكر كونها في الأصل مصدرًا منصوب بفعل محذوف، والتوجيه في الآية كالآتي:

التوجيه الأول: وهو ما انفرد به الزبيري أنَّ (مرحبًا) اسم (لا) منصوبة بها؛ لأنها صارت علمًا على الترحيب، ولا حاجة عنده لتقدير فعل يُنصب به المصدر؛ لأنَّ ذلك عنده تكلف لا داعي له.

التوجيه الثاني: أنَّ (مرحبًا) في الآية الكريمة منصوبه بفعل محذوف، وهذا ما ذهب إليه الكثير من النحاة، ومعربي القرآن الكريم، بيد أنَّ منهم من ذهب إلى أنَّه مفعول به لفعل محذوف، وليس مصدرًا، ولم يعربها أحد منهم اسم (لا).

فهذا شيخ النحاة سيبويه ينفي كون (لا) عاملة في مرحبًا عند حديثه في باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق؛ إذ يقول: "وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرُها، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق، ولا يلزمك في هذا الباب تثنية (لا)، كما لا تثنى (لا) في الأفعال التي هي بدل منها، وذلك قولك: (لا مرحَباً ولا أهلًا، ولا كرامة، ولا مسرة، ولا شللًا، ولا سقيًا ولا رَعيًا، ولا هنيئًا ولا مريئًا)، صارت (لا) مع هذه

الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه (لا)؛ لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق (لا)"[١].

فسيويه هنا نفى كون (مرحبًا) معمولة لـ(لا)، فـ (مرحبًا) منصوبه بالفعل المحذوف قبل دخول (لا)، ولما دخلت(لا) لم تغير الاسم عن حاله قبل دخولها، فـ(مَرْحَبًا) لم يَلِ (لا) إلا في اللفظ، وتابعه على ذلك ابن السراج، ولكنه أشار إلى أنَّ الناصب لهذه الأسماء الفعل المحذوف؛ لأنَّ (لا) لا يليها الفعل[٢].

وذكر الرضي أنَّ (مرحبًا) بعد (لا) العامل فيها الفعل المحذوف؛ لأنَّها دعاء، والدعاء بالفعل أولى وأكثر[٣]، ومع أنَّه ذكر أنَّها منصوبة بفعل محذوف، لم يذكر كونها منصوبة على المفعول به، أو المصدرية، وتبعه على ذلك ابن عقيل، وأبو حيان، والدماميني، والسيوطي[٤]، والشيخ عبد الغني الدُّقُر من المحدثين[٥].

واحترز ابن مالك من (لا مرحبًا) عند حديثه عن شروط عمل (لا)؛ لأنَّه شرط في الاسم الذي تعمل فيه «لا» إذا وليها أن يكون غير معمول لغيرها[٦]، إذن فـ(لا) عنده ليست عاملة في (مرحبًا).

---

(١) الكتاب (٣٠١/٢).

(٢) الأصول في النحو (٣٩٤/١).

(٣) شرح الكافية (١٦٣/٢).

(٤) المساعد(٣٣٩/١)، البحر المحيط (٣٨٨/٧)، تعليق الفرائد (٩٤/٤)، الهمع (١/ ٤٦٦).

(٥) معجم القواعد العربية باب (اللام) (٣٦٨).

(٦) ينظر شرح التسهيل(٥٤/٢)، تمهيد القواعد(١٤٠٥/٣).

ونرى من النحاة، ومعربي القرآن من ينصبها على المصدرية ، كابن الأثير، ومحي الدين درويش[١]، ومنهم من ينصبها على المفعول به[٢]، وأجاز الزجاج، والنحاس، والعكبري الوجهين[٣]، وتبعهم السمين الحلبي، بيد أنَّه رجح النصب على المفعول به، إذ يقول:" قوله: ﴿ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْۖ ﴾[٤] في (مرحبًا) وجهان، أظهرهما: أنَّه مفعول بفعل مقدر، أي: لا أتيتم مرحبًا أو لا سمعتم مرحبًا، والثاني: أنَّه منصوب على المصدر"[٥].

وبعد فأرى أنْ (مرحبًا) في الآية الكريمة منصوبة بفعل محذوف، لا بـ(لا)، كما ذكر الزبيري، خاصة أنَّه لم يقل به أحد غيره؛ وذلك أنَّ اسم (لا) يكون منصوبًا إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، و(مرحبًا) ليست كذلك، وأيضًا لم يقصد به خلوص العموم، فـ(لا) داخله عليه لفظًا فقط لإفادة النفي، كما أنَّ (مرحبًا) دعاء، والدعاء أولى به الفعل للعمل فيه. والله تعالى أعلم بالصواب

(١) البديع في علم العربية(٥٨٥/١)، إعراب القرآن وبيانه(٤٧٧/٦).

(٢) ينظر الجدول في إعراب القرآن(١٣٥/١٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه(٣٣٩/٤)، إعراب القرآن(٤٧٠/٣)، التبيان في إعراب القرآن(٢١٢/٢).

(٤) سورة (ص) آيه (٦٠).

(٥) الدر المصون(٩/ ٣٩٢).

٣-**وصف (اللَّهم)، في قوله تعالى:** ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[١]

من أحكام النداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسة، هو: أنَّه لا يجوز نداء المبدوء بـ(أل)، فلا يصح الجمع بينه وبين حرف النداء؛ كراهية اجتماع تعريفين في كلمة واحدة، إلا في حالات معينة، منها: لفظ الجلالة (الله)، فيدخل عليه حرف النداء، وإن كان مبدوءًا بـ(أل)، نحو:(ياألله)، ولكن الأكثر فيه حذف حرف النداء وتعويض الميم المشددة آخره، فنقول: (اللهم) تعظيمًا، ولا يجمعون بين الميم وحرف النداء إلا في ضرورة [٢]، حتى لا يُجمع بين العوض والمعوض منه، ولم تزد مكان المعوض منه؛ لئلا تجتمع زيادتان (الميم)، و(أل) في الأول، وخصت الميم بذلك؛ لأن الميم عهدت زيادتها آخرًا كميم (زرقم) [٣]، فهو نداءٌ، والضمةُ فيه بناءٌ بمنزلتها في (يا زيدُ)، فهو منادى مبني على الضم في محل نصب، وهو أيضًا من الأسماء الملازمة للنداء، واختلف في وصفه ما بين مجيز ومانع، وهو ما ذكره الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة؛ حيث يقول: "ولا وصف لـ(اللَّهم) عند سيبويه والخليل؛ لأنَّه قد ضمت إليه الميم، وخالف في ذلك المبرد، وإبراهيم بن السري الزجاج، وجعلوا:﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ وصفًا له، وكذلك:

---

(١) سورة الزمر آية (٤٦).

(٢) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري (٣٢٥/١).

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح (٢٠٨/٢).

﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾[1]، ومذهب سيبويه في ذلك أصون وأبين، وهو المختار عند المؤلف"[2].

تحدث الزبيري في نصه السابق عن مذهبي النحاة في وصف (اللَّهم) في الآيتين الكريمتين مرجحًا توجيه سيبويه ؛ حيث منع ذلك، وجعل (فاطر)، و(مالك) نداء آخر محذوفًا حرف النداء منه، أي: (يا فاطر)، و(يامالك)، أما المبرد، والزجاج فهي عندهما وصف لـ (اللَّهم)، ، والتوجيهين في الآية الكريمة، كالآتي:

التوجيه الأول: للخليل، وسيبويه، فقد منع كل منهما وصف (اللَّهم)، في الآية الكريمة؛ لأنَّها عندهما من الأسماء الملازمة للنداء، فهو مع الميم كالصوت، أي: غير متمكن في الاستعمال، والأسماء الملازمة للنداء عندهما ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت في غيرها.

يقول سيبويه في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم؛ لأنَّه لا يكون وصفًا للأول ولا عطفًا عليه: "وقال الخليل رحمه الله: (اللَّهم) نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من (يا)، فهي هاهنا فيما زعم الخليل –رحمه الله– آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون (المسلمين) في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولُهما مجزومٌ، والهاء مرتفعةٌ؛ لأنه وقع عليها الإعراب، وإذا ألحقتَ الميم لمْ تصف الاسم؛ من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: (يا هناهْ)،

---

(1) سورة آل عمران: آية (٢٦).

(2) بغية العارف على رسالة الوظائف (١/٢٥٠).

وأما قوله عز وجلّ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[١] فعلى (يا)، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه؛ لكثرته في كلامهم، ولأن له حالا ليست لغيره[٢]".

فسيبويه هنا وضح كلام الخليل بأنَّ الميم في آخر (اللَّهم) بدل من (يا) المحذوفة في أوله، وأنَّ هذه الميم بنيت عليها الكلمة كما أنَّ نون (المسلمين) بنيت عليها الكلمة، وأنَّ هذه الميم متى ما لحقت الاسم فلا يوصف؛ لأنه جرى مجرى الأصوات، والصوت غير متمكن في الاستعمال، فبعُد بتركيبه عن التمكن المقتضي للوصف، وأما قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، فإنه على نداءين، إذن فقوله: (فاطر) عندهما منادى مستأنف حذف منه حرف النداء، وقد ذكر الخليل هذا التوجيه للآية الكريمة في كتابه الجمل؛ إذ يقول: "وأما قوله في الزمر:﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾فنصب (فاطر)؛ لأنه نداء مضاف معناه: يا فاطر السموات"[٣]، وتبع سيبويه والخليل في هذا التوجيه أيضًا النحاس، والسمرقندي، وابن عطيَّة الأندلسي، وأبو حيَّان، وابن عقيل، ومحي الدين درويش[٤]، وغيرهم[٥].

---

(١) سورة الزمر آية (٤٦).

(٢) الكتاب (١٩٦/٢،١٩٧).

(٣) الجمل (١١٠).

(٤) إعراب القرأن (١٥/٤)، تفسيره المسمى بحر العلوم (١٥٤/٣)، المحرر الوجيز (٤٠٨/٨)، التذييل (٢٩٩/١٣)،المساعد (٥١١/١)، إعراب القرآن وبيانه (٥٢١/٦).

(٥) ينظر جامع الدروس العربية (١٥٤/٣).

ومستند هؤلاء القياس، فـ (اللَّهم) لفظ لا يقع إلا في النداء فأشبه (هناه)، وأخواته المختصة بالنداء، فلم يوصف، كما أنَّها لا توصف، بسبب عدم تصرفهن[١]، كما أنَّ وصفه لم ينقل عن العرب[٢].

وأجاز ابن الأثير في (فاطر) كونه منادى، أو بدلاً[٣]، وأجاز ابن هشام النداء والوصفية[٤].

وعلل ابن القواس لمنع سيبويه من القول بوصفه أنَّه بالتركيب بعُد عن التمكن المقتضي للوصف[٥]، أمَّا ابن عقيل فعلل لعدم جواز وصف "اللهمَّ"، لا على اللفظ ولا على المحلِّ، على الصحيح بأنه لم يسمع في الكلام: (اللهم الرحيم)، ونحوه[٦].

وكذلك علل بعض النحاة لمذهب سيبويه بأن (اللَّهم) بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفًا، وصار مثل:(حيهل)؛ إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنيهما، بخلاف مثل (سيبويه وخالويه)؛ حيث صار الصوت جزءًا من الكلمة[٧].

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة (٣٤٦/١)، شرح المفصل (١٧/٢)، شرح الرضي(٣٨٤/١)، المساعد (٥١١/٢).

(٢) ينظر المساعد (٥١١/٢)، الهمع (٤٨/٢)

(٣) ينظر البديع في علم العربية (٤٠٣/١).

(٤) ينظر شرح شذور الذهب (٦٥).

(٥) ينظر شرح ألفية ابن معط (١٠٨٣/٢).

(٦)المساعد (٥١١/٢)، وينظر جامع الدروس العربية (١٥٤/٣).

(٧) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (١٤٥٣/١).

التوجيه الثاني: توجيه المبرد والزجاج؛ حيث أجازا وصف (اللَّهم)، فعلى ذلك فقوله: (فاطر) وصف له، يقول المبرد: "واعلم أنَّ للنداء أسماءً يخص بها، فمنها قولهم: (يا هناه أقبل)، ولا يكون ذلك في غير النداء؛ لأنَّه كناية للنداء، وكذلك: (يا نومان، ويا فسق، ويا لكاع)، وهذه كلها معارف، وزعم سيبويه أنَّه لا يجيز نعت شيء منها، لا تقول: (يا لكاع الخبيثة أقبلي)؛ لأنها علامات بمنزلة الأصوات ... وزعم أنَّ مثله (اللهم) إنَّما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنَّه نداء، ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال؛ لأنَّها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: (يا الله)، ثم تصفه؛ كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[1]، وكان سيبويه يزعم أنَّه نداء آخر، كأنَّه قال: يا فاطر السموات والأرض"[2].

فالمبرد أشار إلى جواز وصفه مع الميم كما كانت مع (يا)، تنزيلًا للبدل منزلة المبدل منه، وهو ما ذكره الزجاج أيضًا[3]، فعلى ذلك: (فاطر السموات والأرض) صفة لـ(اللَّهم) عندهما.

وأشار الرضي إلى أنَّ سيبويه لا يصف (اللَّهم)، وأخواته من الأسماء المختصة بالنداء، ولا يرى هو مانعا من الوصف، بيد أنَّ السماع مفقود فيها[4].

---

(1) سورة الزمر آية (٤٦).

(2) المقتضب (١/٢٥٤،٢٥٥).

(3) معاني القرآن وإعرابه (١/٣٩٤،٣٩٥)، وينظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢/١٠٨٣).

(4) ينظر شرح الكافية (١/٣٨٤).

وأرى أنَّ التوجيه الأول – توجيه سيبويه والخليل– وهو أنَّ (فاطر) نداء آخر محذوف منه حرف النداء أولى بالترجيح؛ لأنَّ (اللَّهم) من الأسماء الملازمة للنداء، وهذه الأسماء ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت في غيرها، فبالتعويض فيه والاختصاص بعُد عن التمكن المقتضي لوصفه، كما أنَّ وصفه لم يسمع عن العرب، وأيضًا يمكن حمل الآيتين على غير الوصف فتكونان نداء آخر، أما حمل المبرد (اللَّهم) على (يا الله) فبعيد من جهة مخالفة الأول للثاني من وجهين: أحدهما: أنَّ (اللَّهم) لا تدخل عليه (يا)، والثاني: أنَّ (اللَّهم) مختص بالنداء، والله تعالى أعلم بالصواب.

٤– تابع النكرة المقصودة إذا كان منسوقًا وفيه الألف واللام في قوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[١].

النكرة المقصودة: هي النكرة التي يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه إليه وحده بالخطاب[٢]، والمشهور عند النحاة في إعرابها: أنَّها تجري مجرى العلم المفرد فتكون مبنية على ما ترفع به في محل نصب، نحو: (يارجلُ أقبل)، وأجاز فريق من النحاة أنْ تكون منصوبة إذا وصفت؛ حيث أشبهت بذلك المضاف فأجريت مجراه، فتكون بهذا نقلت من قسم المنادى المفرد إلى الشبيه بالمضاف[٣]، وإذا أتى بعد هذه النكرة المقصودة تابع منسوق وفيه الألف واللام فيجوز فيه الأمران: الرفع عطفًا على اللفظ، والنصب عطفًا على المحل، ولكن اختلف في المختار من الوجهين، ورجح الزبيري النصب، وقد أشار إلي ذلك عند

(١) سورة سبأ آية (١٠).

(٢) ينظر النحو الوافي (٢٥/٤).

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة (٣٣٧/١–٣٤٠).

استشهاده بالآية الكريمة؛ حيث يقول: "ومختار الخليل، وسيبويه، والمازني في المعطوف الذي لا يدخله (ياء) الرفع مع تجويزهم النصب؛ لأنَّه الأكثر في كلامهم، ولأنَّ المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مفرد مقصود، فينبغي أنْ يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة، أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشر حرف النداء، جُعلت تلك الحال إعرابًا، فصارت رفعًا، ومختار أبي عمرو بن العلاء المقرئ النحوي اللغوي، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي في المعطوف الذي لا يدخله (ياء) النصب، مع تجويزهم الرفع؛ لأنه القياس كما في سائر المبنيات، ولأنَّه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلًا ... وفيما سواه وهو ما كان جنسًا كـ(الرجل) يختار فيه النصب؛ لامتناع جعله منادى مستقلًا، ولأنَّ لام التعريف تعاقب الإضافة والتنوين، كقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ فيختار نصب (الطير)؛ لأنه جنس"[1].

تحدث الزبيري في النص السابق عن توجيهات العلماء في تابع النكرة المقصودة إذا كان منسوقًا وفيه الألف واللام، معللًا لكل توجيه، مرجحًا توجيه النصب، وتفصيل الأمر كالآتي:

لم ينص أغلب النحاة على النكرة المقصودة، ولكن يفهم من كلامهم على المفرد العلم، أنَّ النكرة المقصودة لا تختلف في حكم تابعها المنسوق، المقترن بالألف واللام عن تابع المفرد العلم، ويؤيد هذا أنَّ النحاة استدلوا – على اختلافهم في تابع العلم المفرد – بقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ

(1) بغية العارف على رسالة الوظائف (١/٢٥٣-٢٥٥).

﴿وَٱلطَّيۡرُ﴾، بقراءتي الرفع والنصب في (الطير)، والمنادى فيها نكرة مقصودة، وبعد فأقول: أجمع النحاة[1] على أنَّ تابع النكرة المقصودة إذا كان منسوقًا وفيه الألف واللام، يجوز فيه الوجهان: الرفع[2] حملًا على لفظ المنادى، والنصب حملًا على محله، ولكن الخلاف وقع في الراجح منهما:

التوجيه الأول: رجح الخليل وسيبويه[3]، والمازني[4] في قوله تعالى:(والطير) الرفع حملًا على لفظ المنادى النكرة المقصودة، وتبعهم على ذلك ابن عصفور في شرح الجمل[5]، وابن مالك في الخلاصة[6].

يقول سيبويه في معرض حديثه عن باب النداء: "وقال الخليل –رحمه الله– من قال: (يا زيدُ والنّضْرَ) فنصب؛ فإنَّما نصب لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء الى أصله، فأمَّا العرب فأكثر ما رأيناهم

---

(1) ينظر الجمل للزجاجي (١٥١)، اللمع لابن جني (٨١)، البديع في علم العربية (٤٠٦/١)، شرح المفصل (٣/٢)، الارتشاف (٢٢٠٠/٤)، الهمع (٢٠٠/٣)، التصريح بمضمون التوضيح(٢٣٠/٢).

(2) القراءة بالرفع رواية الأعرج، وعبد الوارث في شواذ ابن خالويه (١٢٢)، معاني النحاس (٣٣٤/٣)، وانفراده لابن مهران عن هبة الله بن جعفر في النشر في القراءات العشر (٣٤٩/٣)، اتحاف فضلاء البشر (٤٥٨)، والقراءة بالنصب في النشر (٣٤٩/٣) .

(3) الكتاب (١٨٦/٢،١٨٧).

(4) ينظر المقتضب (٢١٢/٤)، الأصول في النحو (٣٣٦/١)، شرح الجمل لابن خروف (٦٩٤/٢)، شرح المفصل (٣/٢)، شرح التسهيل (٤٠١/٣)، الارتشاف (٢٢٠٠/٤)، الهمع (٢٠٠/٣)،التصريح بمضمون التوضيح(٢٣٠/٢).

(5) (٩٣/٢)، وفي المقرب سوى بين التوجيهين (١٧٨/١).

(6)(٤٣)، وينظر شرح الأشموني (٢٧٢/٣).

يقولون: (يا زيدُ والنضرُ)، وقرأ الأعرج :﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾، فرفع، ويقولون: (يا عمرو والحارثُ)، وقال الخليل -رحمه الله-: هو القياس، كأنه قال: و(يا حارثُ)، ولو حمل (الحارثُ) على (يا) كان غيرَ جائز البتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسمًا فيه الألفُ واللام بـ(يا)، ولكنك أشركت بين (النضر) والأول في (يا)، ولم تجعلها خاصة للنضر، كقولك: (ما مررت بزيد وعمرو)، ولو أردت عملين لقلت:(ما مررتُ بزيد ولا مررتُ بعمرو)"[1].

يُفهم من نص سيبويه السابق حمله تابع النكرة المقصودة المنسوق بالألف واللام على تابع العلم المفرد المنسوق بالألف واللام أيضًا، وذلك كما ذكرت سابقًا بدليل استشهاده بقراءتي الرفع والنصب في الآية الكريمة، والمنادى فيها نكرة مقصودة، كما أوضح سيبويه مستنده في ذلك، وهو حكاية الخليل عن العرب أنَّ الأكثر عندهم هو الرفع، أيضًا استدلاله بقراءة الرفع في: (الطير) وذكره أنَّه القياس عند الخليل، وذلك على اعتبار أنَّ ما فيه (أل) منادى آخر مستقل، وإذا كان كذلك فحكمه الرفع، ووجه آخر من القياس، وهو أنَّ المنادى المنسوق شبيه بنعت المنادى في أنَّ كليهما يمتنع معه تكرار حرف النداء، والأولى في نعت المنادى مراعاة اللفظ، فكذلك هذا، وأخيرًا فإنَّ الرفع فيه مجانسة الحركة بين المعطوف والمعطوف عليه، والمجانسة عند العرب مرعية[2].

([1]) الكتاب (١٨٦/٢،١٨٧).

([2]) ينظر المقتضب (٢١٢/٤)، توضيح المقاصد (١٠٧٥/٢)، شرح الأشموني (٢٧٢/٣)، الهمع (٢٠٠/٣)، التصريح بمضمون التوضيح (٢٣٠/٢).

وقد خرج الزجاج، والعكبري الرفع على جهتين: أن يكون نسقًا على ما في (أَوِّبِي)، والمعنى: يَا جِبَالُ رجِّعي التسبيح أنت والطيْرُ، أو يكون مرفوعًا على البَدَل، والمعنى: يا جبال ويا أيُهَا الطيرُ أَوِّبِي مَعَه [1].

التوجيه الثاني: رجح أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي[2] النصب في قوله: (والطير) في الآية الكريمة، عطفًا على محل (جبال)، وتبعهم على ذلك العكبري[3]، مستدلين بقراءة العامة بنصب (الطير)، وأنَّ ما فيه (أل) لم يلِ حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف[4].

وذكر الفراء تخريجهم لقراءة النصب على جهتين: بالنصب عطفًا على (فضلًا) في قوله تعالى:﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ﴾[5]، على معنى: وسخرنا له الطير؛ لأنَّ إيتاءه إياها تسخيرها له، والآخر على النداء[6]، وخرجها الزجاج على ثَلاثِ جَهاتٍ: أن يكونَ عطفاً على قوله: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ﴾، أي: وسَخرْنَا له الطيْرَ، حَكى ذلك أبو

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٢٤٣/٥)، التبيان في إعراب القرآن (١٩٦/٢).

(2) ينظر المقتضب (٢١٢/٤)، الأصول في النحو (٣٣٦/١)، شرح الجمل لابن خروف (٦٩٤/٢)، شرح المفصل (٣/٢)، توضيح المقاصد (١٠٧٥/٢)، شرح الأشموني (٢٧٢/٣)، الهمع (٢٠٠/٣).

(3) اللباب (١/ ٣٣٣).

(4) ينظر المقتضب (٢١٣/٤)، اللباب (١/ ٣٣٣)، توضيح المقاصد (١٠٧٥/٢)، الهمع (٢٠٠/٣)، التصريح (٢٣٠/٢).

(5) سورة سبأ: آية (١٠).

(6) معاني القرآن للفراء (٣٥٥/٢)، وينظر المحرر الوجيز (٧٦/٨)، شرح الاشموني (٢٧٢/٣)، حاشية الصبان(٢٢١/٣).

عبيدة عن أبي عمرِو بنِ العلاء، ويجوز أن يكون نصبًا على النداء، والمعنى: يا جبال أوِّبي مَعَهُ والطيْرَ، كأنَّه قال: دعونا الجبال والطير، فالطير معطوف على مَوْضِع الجِبَالِ في الأصل، ويجوز أن يكون (والطيْرَ) نصب على معنى " مع " كما تقول: (قمت وزيدًا)، أي: قمت مع زيدٍ، فالمعنى: أَوِّبِي مَعَه ومع الطير[١]وخرجها النحاس، وابن الخشاب، وابن معط على المفعول معه[٢].

التوجيه الثالث: توجيه المبرد، كان يختار النصب في: (يا زيد والرجلُ)، ويختار الرفع في (الحارث) إذا قلنا: (يا زيدٌ والحارثُ)؛ وذلك لأن الألف واللام في (الحارث) دخلت عنده للتفخيم، والألف واللام في (الرجل) دخلتا بدلاً من (يا) [٣].

التوجيه الرابع: يرى الأخفش أنَّه لا يجوز في التابع المنسوق، وفيه الألف واللام، وكان المنادى نكرة مقصودة إلا الرفع[٤].

مما سبق يترجح لي جواز الوجهين بلا ترجيح أحدهما على الآخر؛ لورود القراءة في الآية بنصب (الطير)، ورفعه، ولقول العرب في النعت: (يافسقُ الخبيثُ) برفع (الخبيث) ونصبه، ويحمل التابع المنسوق على

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٢٤٣/٤).

(٢) إعراب القرآن (٣٣٤/٣)، شرح الجمل (١٩٧)، الفصول الخمسون(١٩٣) .

(٣) المقتضب (٢١٣،٢١٢/٤)، وينظر الأصول في النحو (٣٣٦/١)، شرح الجمل لابن خروف (٦٩٤/٢)، شرح المفصل (٣/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٢٦٤/١)، التصريح (٢٣٠/٢).

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٩٣/٢)، توضيح المقاصد (١٠٧٥/٢)، الارتشاف (٢٢٠٠/٤)، شرح الأشموني (٢٧٣/٣)، الهمع (٢٠٠/٣).

النعت، ولغة العرب هي الأصل الذي نستمد منه القواعد، والسماع هو أبرزها، والله تعالى أعلم بالصواب.

٥-ترجيح النصب في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[١].

يُختار نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدعاء، نحو: (زيدًا اضربه)، و(زيدًا لا تضربه)، و(زيدًا رحمه الله)، فيجوز رفع (زيد) ونصبه والمختار النصب، وكذلك إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو: (أزيدًا ضربته) بالنصب والرفع والمختار النصب، وكذلك إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: (قام زيد وعمرًا أكرمته)، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه والمختار النصب؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية[٢]، وكذلك يختار النصب على الرفع عند أغلب النحاة إذا توهم في الرفع أنَّ الفعل صفة[٣]، وهو ما أشار إليه الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة؛ حيث يقول: "أو تلبس المفسر بصفة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنَّه إذا نصب (كل شيء) لزم أنْ يكون (خلقناه) مفسرًا لناصبه، وإذا كان مفسرًا لا يكون صفة، وحينئذ يفيد المعنى المراد؛ إذ التقدير حينئذ: خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فالنصب هنا فُضل على الرفع؛ لرفعه احتمال غير الصواب؛ لأنَّ الرفع يحتملُ أنْ يكون (خلقنا) خبرًا عن (كل شيء)، فيفيد المعنى المراد من الآية؛ وهو عمومية

---

(١) سورة القمر: آية (٤٩).

(٢) ينظر شرح الرضي (٤٥٧/١)، شرح ابن عقيل على الألفية (١٣٨/٢).

(٣) ينظر شرح التسهيل (١٤٢/٢).

خلق الأشياء بقدرٍ خيرًا كان أو شرًا، وهو مذهب أهل السنة[١]، ويحتمل أنْ يكون صفة مخصصة و(بقدر) خبرٌ، وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات، ويُوهم وجود شيء ليس بقدر؛ لأنَّه ليس بمخلوق، بخلاف ما لو نصب (كل شيء) فإنَّ نصبه يرفع توهم كون (خلقناه) صفة لـ(شيء)"[٢].

تحدث الزبيري في النص السابق عن ترجيح نصب (كل شيء) في الآية الكريمة، وهي قراءة العامة ، ومجمع عليها من القراء، بخلاف قراءة الرفع في الآية، وهي قراءة شاذة[٣]؛ لأنَّ الرفع في الآية لا يفيد المعنى المراد وهو الدلالة على العموم ، بل يُفيد أنَّ كل شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر كما سأوضح، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

التوجيه الأول: هو النصب في الآية الكريمة لـ (كل شيء) على الاشتغال، وهي قراءة عامة القراء[٤]، واختيار سيبويه[٥]، ومجمع عليها من الكثير من

---

(١) ينظر شرح التسهيل (٢٤٢/٢)، توضيح المقاصد (٦١٧/٢)، التصريح بمضمون التوضيح (٤٥١/١).

(٢) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢٨٦/١).

(٣) هي قراءة أبي السمال، ينظر شواذ ابن خالويه (١٤٩)، المحرر الوجيز (٣٠١/٩)، الدر المصون (١٠/ ١٤٦).

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي (٧٠٢/٢)، المحرر الوجيز (٣٠١/٩)، التبيان في إعراب القرآن(٢٥٠/٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني (٥٧/٦)، الارتشاف (٢١٦٩/٤).

(٥) الكتاب (١٤٨/١).

النحاة[١]، ومفسري القرآن ومعربيه[٢]، واختيار الكوفيين[٣].

يقول سيبويه في كتابه: "فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٤]، فإنّما هو على قوله: (زيدًا ضربتُه)، وهو عربيٌّ كثير. وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٥]، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ"[٦].

فالنصب عند سيبويه عربي كثير، وعلل الآخرون لاختيار النصب بأنَّ الرفعَ يُوْهِمُ ما لا يجوزُ على قواعد أهل السُّنَّة؛ فإننا إذا رفعنا (كل شيء) كان مبتدأً (وخَلَقْناه) صفةٌ لـ (كل) أو لـ(شيء) و(بقَدَر) خبرهُ، وحينئذٍ يكون له مفهومٌ لا يَخْفَى على متأمِّله ، فيلزَمُ أن يكون الشيءُ الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بقَدَر، وإنما كان النصبُ أَوْلى لدلالتِه على عموم الخَلْقِ ، والرفعُ لا يدلُّ على عمومِه ، بل يُفيد أنَّ كل شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر،

---

(١) كابن الحاجب في الأمالي (٥٠٥/٢)، وابن مالك في شرح التسهيل (١٤٢/٢)، وابن عقيل في المساعد (٤١٧/١)، والشيخ خالد الأزهري في موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (٦٤)، والأشموني في شرح الألفية(٢/ ١٥٣).

(٢) كابن عطية في المحرر الوجيز (٣٠١/٩)، والعكبري في التبيان (٢٥٠/٢)، والمنتجب الهمذاني في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٧/٦)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ١٢٩).

(٣) ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي (٧٠٢/٢)، الدر المصون (١٤٦/١٠)، اللباب في علوم الكتاب (٢٨١/١٨)، التصريح بمضمون التوضيح (٤٥٣/١).

(٤) سورة القمر: آية (٤٩).

(٥) سورة فصلت: آية (١٧).

(٦) الكتاب (١٤٨/١).

فالنصب يَدلُّ على عموم الأشياء المخلوقاتِ أنها لله تعالى بخلافِ ما قاله أهلُ الزَيْغِ مِنْ أنَّ ثمَّ مخلوقاتٍ لغير الله تعالى ، وإنما دلَّ النصبُ في » كلَّ « على العموم؛ لأن التقديرَ : إنَّا خَلَقْنا كلَّ شيء خَلَقْناه بَقَدَر ، فـ(خَلَقْناه) تأكيدٌ وتفسيرٌ لـ(خَلَقْنا) المضمر الناصبِ لـ(كلَّ) وإذا حَذَفْناه وأَظْهَرْنا الأولَ صار التقديرُ : إنَّا خَلَقْناه كلَّ شيءٍ بَقدَر ، فهذا لفظٌ عامٌ يَعُمُّ جميع المخلوقاتِ، ولا يجوز أَنْ يكون (خَلَقْناه) صفةً لـ(شيءٍ)؛ لأنَّ الصفةَ والصلةَ لا يعملان فيما قبل الموصوفِ ولا الموصولِ ، ولا يكونان تفسيراً لِما يعملُ فيما قبلهما ، فإذا لم يكن (خَلَقْناه) صفةً لم يَبْقَ إلاَّ أنه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمر المنصوب ، وذلك يَدُلُّ على العموم، والنصبَ أيضًا هو الاختيارُ؛ لأنَّ (إنَّا) يَطلبُ الفعلَ فهو أَوْلى به ، إذن فالنصبُ في (كل) هو الاختيارُ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشُبَهِ كان النصبُ أَوْلى من الرفع[1]، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحا للنصب، وإنَّما جعل النصب في الآية مثله في: (زيدًا ضربته)، قال: وهو عربي كثير[2].

وذكر ابن الأثير تعليله لترجيح النصب؛ حيث ذكر أنَّه لم يتقدّم المفعول فى أوّل؛ لأننا إذا قدّمنا الفاعل، والمفعول معا على الفعل، وشغلت الفعل بضمير المفعول، فالأولى أن تقدّم المفعول على الفاعل، ليكون الفعل حديثًا عن الفاعل وهو والفعل حديثا عن المفعول، والمفعول هنا لم يتقدم[3].

---

(1) ينظر مشكل اعراب القرآن للقيسي (٧٠٢/٢)، توضيح المقاصد (٦١٧/٢)، الدر المصون (١٠/ ١٤٦_١٤٩)، اللباب في علوم الكتاب (٢٨١/١٨-٢٨٢)، التصريح بمضمون التوضيح (٤٥١/١).

(2) ينظر الارتشاف (٢١٦٩/٤)، شرح الأشموني (١٥٣/٢).

(3) ينظر البديع في علم العربية (١٣٧/١).

وذكر السهيلي أنَّ كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه؛ لذلك أجمع القراء على نصبه، ودل ذلك على قبح الرفع فيه؛ لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها[١].

وقد ذكر ابن فضال المجاشعي، والأصبهاني، والمنتجب الهمذاني للنصب في الآية الكريمة ثلاثة أوجه: أحدها: أنّه منصوب بإضمار فعل يدل عليه (خلقناه) كأنّه في التقدير: إنَّا خلقنا كلّ شيء خلقناه، والثاني: أنّه جاء على ما هو بالفعل أولى؛ لأنّ (إنَّا) يطلب الخبر في (خلقناه)، والثالث: أنّه على البدل الذي المعنى يشتمل عليه، كأنّه قال: إن كلًّا خلقناه بقدر[٢].

التوجيه الثاني: الرفع في (كل شيء)، وهي قراءة أبي السمال كما ذكرت سابقًا، والتقديرُ: خَلَقْنَا كل شيء مقدَّرًا محكمًا مرتبًا على حَسْب ما اقتضته الحكمة، أو مقدرًا مكتوبًا في اللوح المحفوظ معلومًا قبل كونه قد علمنا حاله وزمانه، وهو اختيار ابن جني؛ حيث يقول: "الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: (زيد ضربته)، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة؛ وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: (زيدٌ هندٌ ضربها)، ثم دخلت إنّ فنصبت الاسم، وبقي الخبر

---

(١) ينظر نتائج الفكر (٣٣٦/١).

(٢) ينظر النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه (٤٧٥)، إعراب القرآن للأصبهاني (٤١٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٧/٦).

على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر"[١]، وهو هنا متعصب للمعتزلة.

وروي عن الأخفش: أنه جعل (خَلَقْنَاهُ) في موضع الصفة، ولم يتم له ذلك إلا بقراءة الرفع؛ إذ يحتمل الصفة والخبر، وأما في قراءة النصب فلا يتصور ذلك؛ لأن الفعل الواقع صفة لا يفسر[٢].

وقد سوى الرضي بين التوجيهين في الآية الكريمة معللًا لذلك؛ حيث ذكر أنَّ المعنى لا يتفاوت فيه، سواء جعلت الفعل خبرًا أو صفة، فلا يصلح إذن للتمثيل؛ وذلك لأن مراده تعالى بـ(كل شئ): كل مخلوق، نصبت (كل) أو رفعته، وسواء جعلت (خلقناه) صفة مع الرفع أو خبرا عنه، وذلك أن قوله تعالى: خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم (شئ)، ف(كل شئ) في هذه الآية معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه؛ إذ لفظ (كل شئ) في الاية مختص بالمخلوقات، سواء كان (خلقناه) صفة له، أو خبرا، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني[٣].

وبعد ما ذكرت فأقول: إنَّ النصب في الآية الكريمة هو قراءة العامة، والقراءة سنة تتبع، وهو عربي كثير كما ذكر سيبويه، وفيه رفع إيهام غير الصواب كما ذكر غيره، كما أنَّنَا إذا قلنا بالرفع فمن الممكن أَنْ يكون معنى الآية: أَنَّ هناك ما خلقه الله وهناك ما لم يخلقه، وأنَّ ما خلقه خلقه بقدر؛ أي إنَّ توجيه الرفع يُفقدُ الآية عمومها، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) المحتسب (٣٠٠/٢)، وينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني (٥٧/٦).

(٢) ينظر الارتشاف(٢١٦٩/٤)، التذييل (٣٢٧/٦).

(٣) ينظر شرح الكافية (٤٦٣/١).

٦-**العامل في (الزانية والزاني) قوله تعالى:** ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾[١]

إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم: كـ (زيدًا ضربته)، أو لمحله كـ (هذا ضربته)، فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح؛ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوبا، فما بعده لا محل له؛ لأنه مفسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية، ثم قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه؛ لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه، ويترجح النصب إذا كان الفعل طلبًا، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: (زيدا اضربه)، و (اللهم عبدك ارحمه)، و (زيدا غفر الله له)، وقد اتفق القراء السبعة على الرفع في نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾؛ لأن تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية، ثم استؤنف الحكم؛ وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا[٢]، وإلى هذا أشار الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة، حيث يقول: "واعلم أنَّه قد تقدم أنَّ الاسم المتقدم ذكره إذا كان العاملُ المشتغلُ عنه بغيره وهو الضمير أو متعلقه أمرًا أو نهيًا أو دعاء، فيفضل فيه النصب، والمتبادر إلى الفهم أنَّ قوله تعالى:﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا

---

(١) سورة النور: آية(٢).

(٢) ينظر أوضح المسالك(٢/١٣٣-١٣٧).

﴿مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾داخل تحت هذه القاعدة، مع أنَّ علماء القراءة اتفقوا على الرفع، إلا في قراءة شاذة وهي رواية أبي سعيد السيرافي عن عيسى بن عمر[1]، فاضطر النحويون إلى أنْ تمحلوا في إخراجه عن القاعدة المذكورة خوفًا من أنّهَ يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فأشار المصنف إلى ما تمحلوا عنها فقال: وأما نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ﴾فعند المبرد الفاء فيه للشرط؛ لكون الألف واللام في (الزانية والزاني) مبتدأ بمعني: (التي والذي) فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، وخبر المبتذأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط كالفاء في جواب الشرط؛ لدلالته على سببية الجزاء؛ لأنَّ الزنى سبب الجلد، فلو انتفى انتفى الجلد، فالجلد مستحق بالزنى، كما أنَّ جواب الشرط مستحق بالشرط، ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله، فامتنع تسليط العامل المذكور بعده على ما قبله، فتعين فيه الرفع؛ إذ لا يستقيم أنْ يعمل المسبب – وهو ما بعد الفاء– في سببه وهو الزاني؛ لأنَّ رتبة العامل قبل المعمول، ورتبة المسبب بعد السبب، فتدافعا، وعند سيبويه الآية جملتان مستقلتان؛ إذ (الزانية) مبتدأ على حذف مضاف، و(الزاني) عطف، والخبر جار ومجرور محذوف، والتقدير: حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد، وقوله تعالى: (فاجلدوا) جملة ثانية تبيينًا لما يتلى عليكم من حكم الزانية والزاني، وعلى هذا يمتنع أنْ يقدر (فاجلدوا) عاملًا فيما قبله؛ لأنَّ تسليطه على ما قبله يخرجه عن كونه جملة، وقد حُكم بأنَّه جملة، وذلك تناقض، وإلا، أي: وإنْ لم تكن الفاء بمعنى الشرط، ولم

(1) ينظر في قراءة النصب المحتسب (٢/١٠٠)، شواذ ابن خالويه(١٠١).

تكن الآية جملتين أيضًا، فهي تكون داخلة تحت الضابط، فالمختار النصب في الآية؛ لأنَّ فعل الأمر لا يحسن أنْ يكون خبرًا، فقوي النصب"[١].

في النص السابق تحدث الزبيري عن أوجه الإعراب في الآية الكريمة؛ حيث قرأها عيسى بن عمر بنصب (الزانية)، وعلى هذا تكون من باب الاشتغال على أنَّها مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وقرأها باقي القراء بالرفع، وله توجيهان، إما أنَّ: (الزانية) مبتدأ والخبر محذوف، وهو رأي سيبويه، أو أنَّها مبتدأ والخبر قوله: (فاجلدوا)، وهو رأي المبرد، مرجحًا النصب في الآية، وكونها من باب الاشتغال، معللًا لذلك، وتفصيل الأمر كالآتي:

أولًا: رواية النصب: قرأ عيسى بن عمر قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾[٢] بالنصب على أنَّ الآية الكريمة داخلة في باب الاشتغال، فيكون (الزانية) مفعولًا به لفعل محذوف يفسره الموجود، أي: اجلدوا الزانية والزاني، ومسوغ ذلك أنَّ النصب مرجح إذا كان الفعل طلبًا، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، والنصب مرجح عند سيبويه لولا دخول فاء الجزاء في الخبر، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها، كما أنَّه لا يجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي يشبه الشرط[٣]، وقد ذكر الفراء أنَّ النصب فيها جائز إذا أردنا واحدًا بعينه[٤] وإليه ذهب ابن جني[٥] ، واستحسنه الزمخشري لأجل

---

(١) بغية العارف على رسالة الوظائف(١/ ١٩١،١٩٢).

(٢) سورة النور آية(٢).

(٣) ينظر الكتاب (١/١٤٢-١٤٤).

(٤) ينظر معاني القرآن (١/٣٠٦).

(٥) ينظر المحتسب (٢/١٠٠).

الأمر[١]، وذكر ناظر الجيش أنَّه لولا تقدير سيبويه الآتي ذكره في توجيهه للرفع لكان النصب مختارًا؛ لأنَّ الفعل المشتغل إذا كان أمرًا أو نهيًا يترجح النصب[٢]، واستحسنه النيسابوري أيضًا؛ لأجل الأمر، فالطلب من مظان الفعل[٣].

واختاره الزبيري؛ لأنَّه يرى أنَّ كونه مبتدأ وما بعده خبر فيه تدافع؛ لأنَّ الفاء إذا كانت سببية، فرتبة المسبب بعد السبب، فتدافعا، ومن جعله مبتدأ محذوف الخبر – وهو سيبويه– فقد جعل الآية جملتين مستقلتين؛ إذ (الزانية) مبتدأ، و(الزاني) عطف، والخبر جار ومجرور محذوف، وقوله: (فاجلدوا) جملة ثانية مبينه لما قبلها، وعلى هذا يمتنع أنْ يقدر (فاجلدوا) عاملًا فيما قبله؛ لأنَّ تسليطه على ما قبله يخرجه عن كونه جملة، وقد حُكم بأنَّه جملة، وذلك تناقض، وإنْ لم تكن الفاء بمعنى الشرط، ولم تكن الآية جملتين أيضًا، فهي تكون داخلة تحت الضابط، فالمختار النصب في الآية[٤].

ثانيًا: رواية الرفع، وهي قراءة الجمهور[٥]، ولها توجيهان: **أولهما:** أنَّ قوله تعالى: (الزَّانِيَةُ) مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أي: فيما يتلى عليكم حكم الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى بعد، وقوله: (فَاجْلِدُواْ) بيان لذلك الحكم، وهو ما ذهب إليه سيبويه، وإنْ كان يرجح النصب لولا دخول الفاء في الخبر؛ لأنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، والتجأ إلى هذا التقدير أيضًا حتى لا يخالف جمهور القراء

---

(١) ينظر الكشاف (٢٠٨/٣)، وينظر الدر المصون(٣٧٩/٨).

(٢) ينظر تمهيد القواعد (١٠٤١/٢).

(٣) ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١٤١/٥).

(٤) بغية العارف على رسالة الوظائف (١/ ١٩٢).

(٥) ينظر المحرر الوجيز (١٥٥/٧)، البحر المحيط (٣٩٣/٦).

في رواية الرفع[1]؛ إذ يقول: "وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾[2]، وقوله تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾[3] فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى:﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾[4]، ثمَّ قال بَعْدُ ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ﴾، فيها كذا وكذا فغنما، وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذى بعده، فذكر أخبارًا وأحاديثَ، فكأنه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مما يقص عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمارِ ونحوِه، والله تعالى أعلم، وكذلك (الزانية والزاني)، كأنه لمّا قال جلّ ثناؤُه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا﴾[5] قال: فى الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِى، أو الزانيةُ والزانِى فى الفرائض، ثم قال: (فاجْلِدُوا)، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ ... وقد قرأ أناس: (والسارق والسارقة)، و(الزانية والزانِىَ)، وهو فى العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة، ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع، وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ؛ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجبُ؛ إذ كان ذلك يكون فى ألف الاستفهام؛ لأنّهما لا يكونان إلا بفعل"[6].

يريد سيبويه أن قراءة النصب جاء الاسم فيها مبنيا على الفعل غير معتمد على متقدم، فكان النصب قويا بالنسبة إلى الرفع؛ حيث يبني الاسم

---

(1) الكشاف (٢٠٨/٣)، إعراب القرآن وبيانه(٢٤٣،٢٤٢/٥).

(2) سورة النور آية(٢).

(3) سورة المائدة آية(٣٨).

(4) سورة محمد آية(١٥).

(5) سورة النور: آية (١).

(6) الكتاب (١٤٣،١٤٢/١).

على الفعل لا على متقدم، وليس يعني أنه قوي بالنسبة إلى الرفع؛ حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم، فإنه قد بين أن ذلك يخرجه من الباب الذي يختار فيه النصب، ولكن هذه الآي تتميز عن المواضع التي بين اختيار النصب فيها، ووجه التمييز أن الكلام حيث يختار النصب يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل، وأما في هذه الآي فليس بمبنيّ عليه، فلا يلزم فيه اختيار النصب[١]، فالخبر عند سيبويه ليس مبنيًا على جملة الأمر بعده (فاجلدوا)، وإنَّما هي جملة مستأنفة، فالكلام عنده ابتداء، وهو كالعنوان والترجمة في التبويب؛ فلذلك أُتي بعده بالفاء المؤذنة بأن ما بعدها في قوة الجواب وأن ما قبلها في قوة الشرط، ولما كان هذا يستدعي استشراف السامع كان الكلام في قوة: إن أردتم حكمهما فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، وهكذا شأن هذه الفاء كلما جاءت بعد ما هو في صورة المبتدأ فإنما يكون ذلك المبتدأ في معنى ما للسامع رغبة في استعلام حاله[٢].

وتبع سيبويه في توجيهه هذا الأخفش، والزمخشري، وأبو حيان، وناظر الجيش، ومحي الدين درويش[٣]، وجماعة[٤].

---

(١) ينظر حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي المسمى نواهد الابكار وشوارد الافكار(٢٦١/٣)، محاسن التأويل للقاسمي (١٣٦/٤)،إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش(٢٢٤/٩)

(٢) ينظر التحرير والتنوير(١٤٥/١٨).

(٣) معاني القرآن (٨٧،٨٦/١)، الكشاف (٢٠٨/٣)، التذييل (٩٨/٤)، تمهيد القواعد (١٠٤٢/٢)، إعراب القرآن وبيانه (٢٣٨/٥).

(٤) ينظر محاسن التأويل(١٣٦/٤)، التحرير والتنوير (١٤٥/٨)، الجدول في إعراب القرآن (٢٤٤/٩).

التوجيه الثاني لقراءة الرفع: أنَّ (الزانية)، مبتدأ، والخبر جملة (فاجلدوا)، فاللام في (الزانية) عندهم بمعني (الذي)، واسم الفاعل بمعنى الفعل، والفاء تفيد السببية والجزاء؛ لأنَّها تقع في خبر المبتدأ المشبه الشرط عندهم[١]، فالتقدير: والتي تزني والذي يزني فاجلدوا، فالجلد جزاء الزنا، فصلة (أل) هنا يقصد بها العموم، ولا يقصد بها واحد بعينه، والموصول إذا أريد منه التعميم ينزل منزلة الشرط، ونُسب هذا التوجيه للأخفش[٢]، ولكن بالرجوع إلى كتابه (معاني القرآن) تبين أنَّه متبع سيبويه في توجيهه[٣]، وذهب إلى هذا التوجيه أيضًا الفراء، والمبرد، والزجاج، والنحاس، وابن عطية الأندلسي، والقرطبي، وابن مالك، والرضي[٤].

إذن فالجمهور قرأوا بالرفع، ولكن توجيه الرفع اختلف عندهم، وسبب الخلاف هو أنه عند سيبويه لا بد أن يكون المبتدأ الداخل الفاء في خبره موصولاً بما يقبل أداة الشرط لفظًا أو تقديرًا ، واسم الفاعل واسم المفعول لا يجوز أن يدخل عليه أداة الشرط، وغير سيبويه ممن ذكرنا لم يشرط ذلك[٥].

---

(١) ينظر شرح الكافية لابن فلاح (٢/ ٥٩٧).

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (٣١٣/١)، أمالي ابن ابن الشجري (١٣٦/١)، شرح التسهيل (٣٣٠/١)، الارتشاف(١١٤٣/٣).

(٣) ينظر معاني القرآن (٨٧،٨٦/١).

(٤) معاني القرآن (٢٤٤/٢)، الكامل (٨٢٢)، معاني القرآن وإعرابه (٢٧/٤)، إعراب القرآن (١٢٨/٣)، المحرر الوجيز (١٥٥/٧)، الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ١٤٣)، شرح التسهيل (٣٢٩/١)، شرح الكافية (٤٧٣/١).

(٥) البحر المحيط (٣٩٣/٦).

هذا وقد ذكر بعض المفسرين أنَّ الرفع على أنَّه خبر لـ(سورة)، وجاز الابتداء بها وهي نكرة؛ لوصفها بقوله: (أنزلناها)، والمعنى: السورة المنزلة كذا وكذا؛ إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها مبدأ ومختتم [١].

وبعد فالملخص من هذا كله: أن النصب على وجه واحد، وهو بناء الاسم على فعل الأمر، ولكن حال دخول الفاء من ترجيحه، والرفع على وجهين، أحدهما: ضعيف، وهو الابتداء، وبناء الكلام على الفعل، والآخر قوي كوجه النصب- وهو رفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق، وما بعده بيان له؛ لأنَّ فيه خروجًا من ارتكاب دخول الفاء في غير موضعها، ولأن زيادة الحروف خروج عن القياس فلا تُدَّعى إلا بدليل لا يحتمل التأويل، وحيثما تعارض لنا وجهان في الرفع وأحدهما قوي والآخر ضعيف، تعين حمل القراءة على القوي، كما أعربه سيبويه، كما أنَّ الرفع أفصح وأبلغ من النصب من جهة المعنى؛ لأنَّ الكلام فيه يكون على جملة واحدة من جهة المعنى واللفظ معًا، والله تعالى أعلم بالصواب.

٧-وقوع الماضي حالًا في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٢]

تأتي الحال جملة اسمية، نحو: (جاء زيد وهو راكب)، كذلك تأتي جملة فعلية فعلها مضارع، نحو: (جاء زيد يركب)، وأيضًا فعلها ماض، نحو:

---

(١) ينظر فتح القدير للشوكاني (٦/٤)، فتح البيان في مقاصد القرآن لأبي الطيب القنَّوجي (١٦٣/٩)

(٢) سورة النساء: آية (٩٠).

(جاء زيد وقد ركب غلامه)، وذلك بشروط مذكورة في كتب النحو،[١] بيد أنَّ الماضي منها اشترط معه مجيء (قد) ملفوظ بها أو مقدرة، وهذا ما أشار إليه الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة؛ حيث يقول: "ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، مثال للماضي الذي لزم (قد) مقدرة، أي: قد حصرت صدوهم، فـ(حصرت صدورهم) في موضع نصب على أنَّها حال، وهذا عند سيبويه صفة لموصوف محذوف، أي: قومًا حصرت صدورهم، وهذه حال موطئة، وقيل: إنَّه دعاء، وليس بصحيح"[٢].

تحدث الزبيري في النص السابق عن لزوم (قد) في جملة الماضي الواقع حالًا، وهذا ما اشترطه البصريون، فجملة (حصرت صدورهم) عندهم حال على تقدير (قد)، بخلاف الكوفيين الذين أجازوا ذلك بدون اشتراط (قد)، وجعلها سيبويه صفة لموصوف محذوف هو الحال، وتفصيل الأمر كالآتي:

التوجيه الأول: هو توجيه الكوفيين[٣] للآية الكريمة، وهو وقوع جملة (حصرت) حالًا من الضمير في (جاؤوا) من غير اشتراط (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة، وهو ما ذهب إليه الأخفش، وابن مالك، والرضي، وابن هشام[٤]،

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٥٩-٣٧٥)، أوضح المسالك (٢/٢٩٠-٢٩٥).

(٢) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/١١،١٢).

(٣) ينظر الإنصاف(١/٢٥٢)، اللباب (١/٢٩٣)، شرح الرضي(٢/٤٥)،الإتقان في علوم القرآن(١/٥٠٠).

(٤) معاني القرآن (٢٦٣)، شرح التسهيل (٢/٣٧٣)، شرح الكافية (٢/٤٥)، أوضح المسالك(١/٢٦٤).

وصححه أبو حيان، والسمين الحلبي[١]؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا؛ لأنَّ المقاييس العربية تُبنى على وجود الكثرة،[٢] فمستند هؤلاء هو النقل الكثير، ومنه الآية الكريمة، فـ(حصرت) فعل ماض وهو في موضع الحال، وتقديره: حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاؤكم حصرةً صدورهم)[٣].

واستندوا أيضًا إلى القياس؛ حيث ذكروا أنَّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة، نحو: (جاء رجل مسرع)، و(جاء الرجل مسرعًا)، كما أنَّه يجوز أنْ تقام الأزمنة مقام بعضها، فإذا جاز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[٤]، أي: يقول- جاز أن يقام الماضي مقام الحال[٥].

التوجيه الثاني: توجيه جمهور البصريين[٦]، والفراء من الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، والجرجاني، والعكبري، وابن يعيش،

---

(١) التذييل (١٨٩/٩)، الدر المصون (٦٦/٤).

(٢) ينظر التذييل (١٨٩/٩).

(٣) بالنصب قراءة الحسن وقتادة ويعقوب عن عاصم، على معنى: ضيقة صدورهم، ينظر شواذ ابن خالويه (٣٤)، النشر في القراءات العشر(٢٥١/٢)، اتحاف فضلاء البشر(٢٤٤).

(٤) سورة المائدة : آية(١١٦).

(٥) ينظر الإنصاف (٢٥٣/١)، التبيين (٣٨٨)، شرح المفصل (٢م٦٧)، ائتلاف النصرة (١٢٤).

(٦) ينظر الإنصاف(٢٥٢/١)، المحرر الوجيز (٢٤٨/٣)، اللباب (٢٩٣/١)، شرح الرضي(٤٥/٢)، أوضح المسالك (٢٩٤/٢)، الإتقان في علوم القرآن(٥٠٠/١).

والجامي[1]؛ حيث يرون عدم صحة مجئ الماضي حالًا بدون (قد)، محتجين بأنَّ الفعل الماضي منقطع، ولا يمكن أنْ يدل على الحال فينبغي أن لا يقوم مقامه، وأيضًا أنَّ الذي يصلح أنْ يكون حالًا هو ما جاز فيه الآن أو الساعة وهذا لا يكون في الماضي، نحو: (جاءني زيد سار غلامه الآن)، ولكن ذلك لا يلزم على كلامهم إذا كان مع الماضي (قد)؛ حيث يجوز أن يكون حالًا، نحو: (مررت بزيد قد قام)؛ وذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها حالا؛ ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال: قد قام الآن أو الساعة، أو كان وصفًا لمحذوف هو الحال.

وبناءً على ماسبق من مذهبهم جاء توجيههم للآية الكريمة كالآتي: أنَّ جملة (حصرت صدورهم) عندهم في موضع نصب على الحال من الضمير في (جاؤوا)، و(قد) معه مرادة، أي: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم، كما نقول: أتاني فلان ذهب عقله، أي: قد ذهب عقله، فالفعل للصدور وهو حال لهم، فـ(قد) عندهم في الآية مقدرة[2].

وردَّ كلامهم ابن مالك؛ حيث ذكر أنَّ ذلك دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد

---

(1) معاني القرآن (٢٨٢/١)، الأصول في النحو (٢١٦/١)، الإيضاح العضدي (٢٧٧/١)، المقتصد في شرح الإيضاح (٩١٤/٢)، اللباب (٢٩٣/١)، شرح المفصل (٦٧/٢)، الفوائد الضيائية (٢٥٤/١).

(2) ينظر الإنصاف (٢٥٤/١)، المحرر الوجيز (٢٤٨/٣)،الكتاب الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣١٦/١-٣٢٠)

معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه[١].

وذكر السيوطي أنَّ ما قاله البصريون غلط سببه اشتباه لفظ الحال عليهم فإن الحال الذي تقربه (قد) حال الزمان، والحال المبين للهيئة حال الصفات وهما متغايران في المعنى[٢].

التوجيه الثالث: هو توجيه البصريين أيضًا للآية الكريمة، ونُقل عن سيبويه[٣]، بأنَّ جملة (حصرت صدورهم) صفة لموصوف محذوف هو حال على تقدير: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، كما نقول: (هذا زيد قام)، أي: هذا زيد رجلًا قام، فـ(قام) صفة لـ(رجل)، وهو حال، وجاز أن يكون الاسم حالًا؛ لأنَّ الصفة فعل، وإذا كانت الصفة فعلًا كان الموصوف في المعنى غيرَ اسمٍ مَحْضٍ، فيجري مجرى قولنا: هذا زيد موصوفًا بالقيام، أو هذا مذكورًا بالقيام، ولولا ذلك لَمْ يجز؛ لأنَّ الحال يجب أن تكون متضمنة لمعنى الوصفية من حيث معناها الانتقال والتحول، وذلك لا يكون في الأسماء، فالمعنى في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أي: جاؤوكم موصوفين بحصر الصدور، أو مذكورين بذلك[٤].

---

(١) شرح التسهيل(٢/٣٧٣).

(٢) ينظر الإتقان في علوم القرآن (١/٥٠١).

(٣) ينظر الفوائد الضيائية (١/٣٥٥)، بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/١١).

(٤) ينظر الإنصاف (١/٢٥٤)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/٣١٦-٣٢٠).

التوجيه الرابع: ذكر الزجاج أنّه يمكن أن يكون خبرا بعد خبر، أي أنَّها جملة مستقلة وليست حالًا، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم،[١].

التوجيه الخامس: أنه في موضع جر على أنَّه صفة بعد صفة لـ (قَوْمٍ) المجرورة في أول الآية، و(أَوْ جَاءُوكُمْ) جملة معترضة [٢].

التوجيه السادس: أنه بدل من (جَاءُوكُمْ)، وهو بدل الاشتمال؛ لأنَّ المجيء يشتمل على الحصر وغيره فأوضح بالحصر[٣].

التوجيه السابع: وهو توجيه المبرد، بأنه دعاء عليهم، كأنه قيل: أحصر الله صدورهم، فعلى هذا الوجه لا موضع له من الإعراب[٤]، وذكر القيسي أنَّ (حصرت) لا تكون حَالا من الْمُضمر الْمَرْفُوع فِي (جاءوكم) إِلَّا أَن تضمر مَعَه (قد) فَإِن لم تضمر (قد) فَهُوَ دُعَاء[٥].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٨٩/٢)، وينظر الإنصاف(٢٥٤/١)، المحرر الوجيز (٢٤٩/٣).

(٢) ينظر الإنصاف (٢٥٤/١)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣١٦/١-٣٢٠).

(٣) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣١٦/١-٣٢٠)، البحر المحيط (٣٣٠/٣)، الدر المصون (٦٧/٤).

(٤) المقتضب (١٢٤/٤)، وينظر الإنصاف (٢٥٥/١)، المحرر الوجيز (٢٤٩/٣)،اللباب (٢٩٤/١)، الدر المصون (٦٦/٤)، دراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضيمة (٣٢٣/٢).

(٥) ينظر مشكل إعراب القرآن (٢٠٥/١).

وأنكر أبو علي الفارسي هذا الوجه فذكر أنَّه لا يصح أن يكون (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) دعاء؛ لأنَّ بعده ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾[١]، وهذا أجمل أحواله أن يكون بمنزلة قولك: ضَيَّقَ اللَّهُ صدورهم من قتالكم، أو قتال قومهم، وجعل الله مكروهًا لديهم أَحَدَ القتالين، وإذا قلتَ ذلك كنت قد دعوت في الجملة بأن تحصر صدورهم من قتال قومهم، وذلك لا يجوز؛ لأنه دعاء لهم من حيث إنهم إذا لَمْ يكرهوا قتال قومهم قويت شوكتهم، ولم يتبدد شملهم، وإنما ينبغي أن يكون الدعاء بأن يُحَبَّبَ إليهم قتال قومهم، نحو: جعل الله بأسهم بينهم[٢]، وأنكره الزبيري أيضًا، وقال ليس بصحيح[٣].

وبعد فأرى أنَّ الأولى جعل جملة (حصرت صدورهم) حالًا بدون تقدير (قد)؛ لوروده بكثرة في القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا؛ فقد قال أبو حيَّان: "فقد جاء منه ما لا يحصى بغير (قد)" [٤]، كما أنَّ التقدير الذي ذكروه خلاف الأصل كما يقول النحاة، فالمعنى لا يحتاج إلى تقدير موصوف، أو (قد) قبل الفعل الماضي؛ لأنَّ المعنى تام ومستقيم، وليس في حاجة إلى تقديرهما، وحق المحذوف المقدر ثبوته أنْ يدل على معنى لا يدرك بدونه[٥]، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) سورة النساء: آية (٩٠).

(٢) الإيضاح العضدي (٢٧٧/١)، وينظر المحرر الوجيز (٢٤٩/٣)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣١٦/١-٣٢٠)، الدر المصون (٦٦/٤).

(٣) بغية العارف على رسالة الوظائف (١٢/٢).

(٤) البحر المحيط (٣٣٠/٣).

(٥) ينظر شرح التسهيل (٣٧٣/٢).

٨-تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر في قوله تعالى:﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[١]

الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه سواء كان مرفوعًا، نحو:(جاء ضاحكًا زيدُ)، أم منصوباً، نحو: (ضربت مكتوفًا اللصَّ)، أم مجرورا بحرف زائد، نحو:(ما جاء عاقلا من أحد) و(كفى معينا بزيد)، أو أصلي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾، وفي هذا الأخير وقع الخلاف بين العلماء[٢]، وهذا ما أشار إليه الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة؛ حيث يقول: "وإنْ كان مجرورًا بحرف الجر، ففيه خلاف: فجمهور البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة، ونُقل عن ابن كيسان، وابن برهان، وأبي علي، وابن مالك، والبعلي جواز تقديم الحال على المجرور بحرف الجر تمسكًا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ قالوا: (كافة) حال من قوله: (للناس)، وهو مجرور باللام، والتقدير: وما أرسلناك إلا إلى الناس كافة، أي: جميعًا ... وأجاب الزجاج عن هذا التمسك بجعل (كافة) حالًا من (الكاف)، و(التاء) للمبالغة، كما في (علّامة)، والمعنى: وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الشرك وارتكاب الكبائر، والزمخشري يجعلها صفة لمصدر محذوف، أي: وما أرسلناك إلا إرسالة كافة للناس، ويبعد قول الزجاج أنَّ إلحاق التاء للمبالغة

---

(١) سورة سبأ: آية (٢٨).

(٢) ينظر أوضح المسالك (٢٦٧/٢)، الهمع (٢٣٥/٢) ،.

مقصور على السماع، ولا يأتي-غالبًا- إلا في أبنية المبالغة، و(كافة) بخلاف ذلك، فإنْ حُمل على(راوية) ... فهو حمل على شاذ الشاذ، ويبعد قول الزمخشري أنَّ العرب لم تستعمل (كافة) إلا حالًا"[١].

في النص السابق تحدث الزبيري عن الأوجه الإعرابية المحتملة في الآية الكريمة، من خلال حديثه عن مذاهب النحاة في تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي، ما بين مجيز ومانع، وردَّه على توجيه بعضهم الإعرابي للآية الكريمة، وهو كالآتي:

التوجيه الأول: أنَّ (كافة) حال من (الناس)، والتقدير: وما أرسلناك إلا للناس كافة ، قدمت للاهتمام[٢]، يدل على صحة هذا التقدير ما ذكره الطبري في تفسير الآية؛ حيث قال: "يقول تعالى ذكره: وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصَّة، ولكنّا أرسلناك كافَّة للناس أجمعين، العرب منهم والعجم، والأحمر والأسود بشيرًا"[٣]، وهذا توجيه من أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر غير الزائد، وهم بعض الكوفيين[٤]، وابن كيسان[٥]،

---

(١) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/١٥-١٦).

(٢) ينظر شرح التسهيل (٢/٣٣٧)، فتح القدير (٤/٣٧٥)، إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش (٦/٢٤٢).

(٣) جامع البيان الطبري(١٩/٢٨٨).

(٤)ينظر التصريح بمضمون التوضيح(١/٥٨٩).

(٥) ابن كيسان النحوي (٢٩٨)، معاني القرآن وإعرابه لابن كيسان(٤٢٦)، وينظر التصريح بمضمون التوضيح (١/٥٨٩).

والفارسي، وابن برهان العكبري، وابن عطية، وابن ملكون، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عقيل، والألوسي[١].

واستند هؤلاء على السماع، والقياس، أما السماع فمنه الآية الكريمة السابقة، ومنه قول الشاعر:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ[٢].

حيث قدم الحال (كهلًا) على صاحبها المجرور بحرف الجر (عليه).

وأمَّا القياس: فذكروا أنَّ الجار مع مجروره مفعول به في المعنى، فعدّى الفعل بواسطة حرف الجر إلى المجرور، وكما أنَّ المفعول به الصريح يجوز أنْ يتقدم عليه الحال، فكذلك ما هو في حكمه، وهو المجرور، فعلى هذا يجوز أنْ يتقدم حال المجرور بحرف الجر الأصلي عليه، قياسًا على حال المفعول به[٣].

---

(١) الإيضاح (١٧١)، المسائل الحلبيات (١٧٩)، شرح اللمع (١٣٧/١-١٣٨)، المحرر الوجيز (٨/ ١٠٩)،المقاصد الشافية (٤٥٢/٣) فيه رأي ابن ملكون، شرح التسهيل (٣٣٦/٢)، البحر المحيط (٢٦٩/٧)، الدر المصون (٤٥٦/٦)، المساعد (٢٢/٢)، روح المعاني (١٤٣/٢٢).

(٢) البيت من الطويل ومختلف في نسبته قيل: للمعلوط القريعي، وقيل: للمعلوط السعدي، وقيل: للمخبل السعدي، ينظرشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٤)،شرح الرضي (٣٠/٢)،البحر المحيط (٢٦٩/٧)، الدر المصون (٤٥٦/٦)،المقاصد الشافية (٤٥٣/٣)، شرح الأشموني (٣٠٢/٢)، الخزانة (٢١٩/٣).

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ (٤٢٦/١)، شرح الكافية الشافية (٧٤٤/٢).

التوجيه الثاني: هو ما وجَّه به المانعون من تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الآية، وهم البصريون[١]، وصرح به سيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والنحاس، والصيمري، ومكي القيسي، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والمنتجب الهمذاني، وابن أبي الربيع[٢]، معللين ذلك بأنَّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[٣]، وأيضًا حملوا المنع على حال المجرور بالإضافة، فذكروا أنَّ حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو: (زيد في الدار متكئًا)، فكما لا يقدم الحال على

---

(١) ينظر أمالي ابن الشجري (١٥/٣)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٣١/١)، البسيط في شرح الجمل (٥٢٩/١).

(٢) الكتاب (١٢٤/٢)، المقتضب (١٧١/٤)، معاني القرآن وإعرابه (٢٥٤/٤)، الأصول (٢١٤/١-٢١٥)، إعراب القرآن (٣٤٧/٣)، التبصرة والتذكرة (٢٩٧/١)، مشكل إعراب القرآن (٥٨٨/٢)، الكشاف (١٢٣/٥)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢٨٠/٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢٩٩/٥)، البسيط في شرح الجمل (٥٢٩/١).

(٣) ينظر شرح التسهيل (٣٣٦/٢)، أمالي ابن الشجري (١٥/٣)، إعراب القرآن وبيانه (٢٤٢/٦).

حرف الجر في مثل هذا وأمثاله لا يتقدم عليه في نحو: (مررت بهند جالسَة)[1].

وبناءً على ما تقدم من منعهم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، خرجوا الآية الكريمة تخريجين:

أولهما: أنَّ (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)، والتاء فيه للمبالغة، كتاء (علّامة)، و(نسّابة)، والمعنى: أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ، وهو توجيه الزجاج، والنحاس، والأصفهاني، وأبي البركات الأنباري، والعكبري، وابن هشام، والأشموني[2].

وردَّ ابن مالك توجيه الزجاج هذا؛ لأنَّه جعل (كافة) حالًا مفردًا ولا يعرف ذلك في غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثًا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتي غالبا ما هي فيه إلا على أحد أمثله المبالغة كـ(نسّابة وفَروقة ومِهذارة)، و(كافة) بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها على (فاعلة)، فإن حملت على (رواية) حملت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه

---

(1) ينظر شرح المقدمة الكافية (٥٠٨/٢)، شرح التسهيل (٣٣٦/٢)، شرح الكافية الشافية (٧٤٤/٢).

(2) معاني القرأن وإعرابه (٢٥٤/٤)، إعراب القرآن (٣٤٧/٣)، المفردات في غريب القرآن (٤٣٣/١)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢٨٠/٢)، إملاء ما من به الرحمن (١٩٧/٢)، التبيان في إعراب القرآن (١٩٧/٢)، أوضح المسالك (٢٧١/٢)، شرح الأشموني (٣٠٢/٢).

فكيف على شاذ الشاذ[١]،وهو ما ردَّ به الزبيري أيضًا توجيه الزجاج[٢].

ووصفه الرضي بالتعسف[٣]، وذكر أبو حيَّان أنَّ اللغة لا تساعد على ذلك؛ لأنَّ (كفّ) ليس محفوظًا أنَّ معناه (جمع) [٤].

ثانيهما: وهو للزمخشري، حيث ذكر أنَّ (كافَّة) صفة لـ(إرسالة)، وحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، يقول:"إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ: إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم"[٥].

ورُدَّ توجيه الزمخشري؛ لأنَّه جعل (كافة) صفة ولم تستعمله العرب إلا حالًا[٦]، وهو ما ردَّ به الزبيري أيضًا[٧]، أما بالنسبة للأبيات الشعرية الوارده دليلًا على الجواز فحملوها على الضرورة[٨].

وبعد فأرى أنَّ الأولى الأخذ بقول المجيزين، وجعل (كافة) حالًا من صاحبها المجرور بحرف الجر (للناس)؛ لاعتماد أصحابه على السماع الفصيح، ومنه الآية الكريمة، واعتمادهم أيضًا على القياس القوي، وضعف

---

(١) ينظر شرح التسهيل (٢/٣٣٧-٣٣٨).
(٢) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/١٦).
(٣) ينظر شرح الكافية (٢/٣٠).
(٤) ينظر البحر المحيط (٧/٢٦٩).
(٥) ينظر الكشاف (٥/١٢٣).
(٦) ينظر شرح التسهيل (٢/٣٣٧)، البحر المحيط (٧/٢٨١).
(٧) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/١٥-١٦).
(٨) ينظر أوضح المسالك (٢/٢٧١)، شرح الأشموني (٢/٣٠٢).

قياس المانعين، ومعلوم أنَّه إذا تعارض سماع وقياس وجب الأخذ بالسماع وطرح القياس، فكيف وهذا السماع معضد بالقياس؟، كما أنَّ تأويل المانعين للآية الكريمة والشاهد الشعري لا معوز له ولا يُجدي فتيل، والله تعالى أعلم بالصواب.

٩- ارتفاع المستثنى بعد (إلا) في الاستثناء التام الموجب في قوله تعالى:﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[١]

من أنواع الاستثناء التي ذكرها النحاة الاستثناء التام الموجب، وهو ما ذكر فيه المستثنى منه، ولم يُسبق هو والمستثنى بحرف نفي أو شبهه، وحكم هذا المستثنى النصب عند جمهور البصريين[٢]، مع أنَّ له حكمًا آخر هو الرفع، وهذا ما أشار إليه الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة ذاكرًا فيها قراءة الرفع، حيث يقول: "نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾مثال للمستثنى المنصوب بعد (إلا) في كلام موجب، فـ(قليلًا) نُصب على الاستثناء بعد بـ(إلا)، وهي بعد كلام موجب، وقُرئ برفع (قليل)[٣] حملًا على المعنى؛ لأنَّه لما قال: (فشربوا) كأنَّ المعنى: لم يطيعوه إلا قليل زمن الشرب"[٤].

---

(١) سورة البقرة: آية (٢٤٩).

(٢) ينظر أوضح المسالك (٢/٢١٣-٢١٤).

(٣) قرأ أُبيّ، والأعمش(قليلٌ) بالرفع. ينظر شواذ ابن خالويه (٢٢)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٢٦٣).

(٤) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/٤١).

تحدث الزبيري في النص السابق عن المستثنى في الكلام التام الموجب، وأنَّه منصوب ومثَّل له بالآية الكريمة، وذكر قراءة الرفع في الآية ووجهها على أنَّ الكلام في المعنى منفي، وإنْ كان موجبًا لفظًا، ومن هنا يجوز فيه الرفع؛ لأنَّ الاستثناء المنفي يجوز فيه الرفع، وخرج بعض العلماء الرفع على غير هذا الوجه، وسيتضح الأمر بالتحليل كالآتي:

التوجيه الأول: أوجب جمهور البصريين نصب (قليلًا)[١] في الآية الكريمة على أنَّه مستثنى من الواو في (فشربوا)؛ لأنَّ المستثنى في الاستثناء التام الموجب عندهم واجب النصب، والقراءة بالنصب هي المشهورة، وإليه ذهب الزجاج، والعكبري، وابن يعيش، والكيشي، وابن القواس، وابن عقيل، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري[٢]؛ حيث يقول ابن هشام: "وإنْ كان الكلام تامًا موجبًا وجب نصب المستثنى، نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[٣]".

وقد ذكر ابن القواس علة وجوب نصب المستثنى هنا في الآية وفي نحو: (قام القوم إلا جعفرًا)، وهي: امتناع البدل فيه؛ لأنَّ البدل يحل محل المبدل منه، فلو قيل: قام إلا جعفرًا على البدل، لما صح؛ لخلو الكلام عن مستثنى منه لفظًا أو معنى[٤].

---

(١) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٥٣/١)، أوضح المسالك (٢١٣/٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣٢٧/١)، التبيان في إعراب القرآن (٤٧/١-٤٨)، شرح المفصل (٧٧/٢)، الإرشاد إلى علم الإعراب (٢٥٧-٢٥٨)، شرح ألفية ابن معط (٥٩٤/١-٥٩٦)، شرح الألفية (٢٠٩/٢-٢١٢)، أوضح المسالك (٢١٣/٢)، التصريح بمضمون التوضيح (٥٤٠/١).

(٣) سورة البقرة: آية (٢٤٩).

(٤) ينظر شرح ألفية ابن معط (٥٩٤/١).

وأوجبه الزمخشري في المفصل، ولكنه ذكر في الكشاف توجيهه لمن قرأ الآية بالرفع بأنَّ ذلك لميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانبًا، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى: (فشربوا منه)، في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم[١]، كذلك أوجبه ابن عصفور في شرح الجمل، وذكر في المقرب جواز النصب والرفع، ولكن النصب أفصح[٢]، كذلك أجاز أبو حيان الأمرين مع جعله النصب أفصح[٣]، وتابعه على ذلك البرماوي، والسيوطي[٤].

التوجيه الثاني: وهو على قراءة الرفع لـ(قليل)، ولكنهم اختلفوا في توجيه الرفع، فأوله سيبويه، والسيرافي، والفارسي على أنَّ ما بعد (إلا) مبتدأ خبره ما بعده، يقول سيبويه في باب ما يكون مبتدأ بعد(إلا) مثالًا للاستثناء التام الموجب ورفع ما بعد (إلا) على المبتدأ والخبر، وجعل (إلا) بمعنى(لكن): "ومثل ذلك قول العرب: (والله لأفعلن كذا وكذا إلا حِلٌّ ذلك، أن أفعل كذا وكذا)، فـ(أنْ أفعل كذا وكذا) بمنزلة (فعل كذا وكذا)، وهو مبني على (حِل)، و(حَلّ) مبتدأ، كأنَّه قال: ولكن حِلَّ ذلك أن أفعل كذا وكذا"[٥]، ومثل له ابن مالك أيضًا بقوله صلى الله عليه وسلم: (أَحْرَمُوا كُلهُم إلا أبو قَتَادة لم يُحْرِمْ)[٦].

---

(١) ينظر المفصل (٦٧)، الكشاف (٤٧٥/١).

(٢) ينظر شرح الجمل (٢٥٤/٢)، المقرب (١٦٧/١-١٦٨).

(٣) ينظر البحر المحيط (٢٧٥/٢-٢٧٦)

(٤) ينظر شرح لمحة أبي حيان (١٤٧-١٤٨)، الهمع (١٩٠/٢).

(٥) الكتاب (٣٤٢/٢).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب جزاء الصيد-باب لا يشير المحرم إلى الصيد يصطاده الحلال(٣٥٣/١)، الحديث(١٨٣٤).

ويمكن أنْ يكون ما بعد (إلا) مبتدأ خبره منوي كما ذكر ابن مالك، ومثل له بالآية الكريمة، والتقدير عنده: إلا قليل منهم لم يشربوا، وتبعه على ذلك ابن الوردي[١]، وذكر ابن مالك، وأبو حيان أنَّ هذا تخريج الفراء، وبالرجوع إلى كتابه معاني القرآن وجدته يذكر أنَّ الوجه في (إلا) أنْ يُنصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، وذلك بعد ذكره للآية الكريمة، وذكره قراءة الرفع فيها[٢].

وأول الزمخشري، وابن عادل قراءة الرفع (إلا قليلٌ) على النفي فذكرا أنَّ هذا الكلام وإنْ كان موجبًا لفظًا فهو منفي معنى، فهو في قوة: لم يُطيعوه إلا قليل منهم؛ فلذلك جعلاه تابعًا لما قبله في الإعراب[٣]، وهو ما أول به الزبيري قراءة الرفع أيضًا[٤]، فيدخل بذلك في الاستثناء المنفي الذي يجوز فيه النصب والرفع، وجعلا منه قول الشاعر:

وَعضَّ زَمَانٍ يَابن مَرْوَانَ لمْ يَدَعْ ... منَ المالِ إلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[٥]

فإن معنى (لم يدع من المال إلا مسحتًا): لم يبق من المال إلا مسحتٌ؛ فلذلك عطف عليه (مُجلفُ) بالرفع مراعاة للمعنى المذكور.

---

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ (٣٨٠)، تحرير الخصاصة (٣١٢/١).

(٢) ينظر معاني القرآن (١٦٦/١).

(٣) ينظر الكشاف (٤٧٥/١)، اللباب في علوم الكتاب (٢٨٣/٤-٢٨٤).

(٤) بغية العارف على رسالة الوظائف (٤١/٢).

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه (٣٨٦) برواية (أو مُجَرَّفُ)، وينظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٣١٣/١)، الخصائص (٩٩/١)، الكشاف (٤٧٥/١)، الإنصاف (١٨٨/١)، البحر المحيط (٢٧٥/٢)، الخزانة (٢٣٧/١)،(١٤٤/٥).

وذكر العكبري أنَّ الوجه في الآية النصب لـ(قليل)، ولم ينكر الرفع، فذكر أنَّ التوجيه على قراءة الرفع يمكن أنْ يكون بفعل محذوف، كأنَّه قيل: امتنع قليل، ويجوز أنْ يكون مبتدأ والخبر محذوف، أي: إلا قليل منكم لم يتول، ويجوز أنْ يكون توكيدًا للضمير المرفوع المستثنى من (فشربوا)، ولم يجز كونه بدلًا[١].

وقد ذكر المنتجب الهمذاني الوجهين في (إلا قليل) فذكر أنَّه منصوب على الاستثناء من الموجب، كما أنَّه وجَّه الرفع في (إلا قليل) بأنَّه بالحمل على المعنى؛ لأنَّ معنى قوله: (فشربوا منه) لم يطيعوه، فحُمل عليه وأبدل منه، كأنَّه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم [٢].

وأجاز أبو حيان كذلك الوجهين ذاكرًا أنَّ النصب أفصح، ووجه الرفع عنده على أنْ يكون ما بعد (إلا) تابعًا لإعراب المستثنى منه على أنَّه نعت أو عطف بيان، فتكون (قليلٌ) في الآية الكريمة نعتًا من الضمير المرفوع في (فشربوا) ... كما ذكر أنَّه لا حاجة إلى تأويل الزمخشري السابق الذكر على أنَّ ما بعد (إلا) ارتفع على التأويل بالنفي على المعنى، وذكر أنَّ ذلك دليل على أنَّه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب، فلذلك تأوله[٣].

ولقد ردَّ الزجاج قراءة الرفع ذاكرًا أنَّ (قليلًا) منصوب على الاستثناء، فأما من روى: (تولوا إلا قليلٌ منهم) فلا أعرف هذه القراءة، ولا وجه لها عندي؛ لأنَّ المصحف على النصب والنحو يوجبها؛ لأنَّ الاستثناء إذا كان

---

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن (٤٧/١-٤٨).

(٢) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٥٢/١).

(٣) ينظر البحر المحيط (٢٧٥/٢-٢٧٦).

إيجابًا، نحو: (جاءني القوم إلا زيدًا) – فليس في (زيد) المستثنى إلا النصب، والمعنى: تولوا اسْتثنى قليلًا منهم[١].

وبعد عرض التوجيهات في الآية الكريمة فأرى أنَّ مجيء الاستثناء بعد (إلا) مرتفعًا في الاستثناء التام الموجب استعمال صحيح؛ لوروده في كلام المولى عز وجل، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، واستشهاد النحاة بمثل هذه الشواهد وإجازة الكثير منهم الوجهين كما أشرت سابقًا دليل على أنَّه مطرد في الكلام، وفي هذا إسقاط لحجة المانعين، والله تعالى أعلم بالصواب.

١٠- مجيء (إلا) صفة بمعنى (غير) في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٢]

أصل (إلا) أن تكون استثناء، وأصل (غير) أن تكون صفة، وقد تحمل (إلا) على (غير) فيوصف بها، كما حملت (غير) على (إلا) فاستثنى بها، وللموصوف بـ(إلا) شرطان: أحدهما: أن يكون جمعًا أو شبهه، والآخر: أن يكون نكرة أو معرفًا بـ(أل) الجنسية، كقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾، فإن قيل: كيف يوصف بـ(إلا) وهي حرف؟ قلنا: إن الوصف إنما هو بها وبتاليها لا بها وحدها؛ ولذلك ظهر الإعراب في تاليها، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة، والتي يوصف بها تفارق (غيرًا) من وجهين: أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام هي مقامه؛ فلا يقال: (جاءني إلا زيد)، بخلاف غير،

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣٢٧/١).

(٢) سورة الأنبياء: آية (٢٢).

والآخر: أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز: (عندي درهم إلا جيد)، بخلاف (غير)[1]، وقد أشار الزبيري عند استشهادة بالآية الكريمة إلى جعل (إلا الله) صفة لـ(آلهة)، وعلل لذلك بعد أن ذكر شرط حمل (إلا) على (غير) في الصفة؛ حيث يقول: "... نحو قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾، أي: لخربتا ... فـ(إلا الله) في موضع صفة لـ(آلهة) ولفظ (آلهة) جمع منكر لا يحصر، أي: لا يعم جميع الأفراد، فلم يكن اسم الله –تعالى– مخرجًا عنه، فلا يصح جعله استثناء؛ لعدم دخوله في لفظ (آلهة)، فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء، وهذا مبني على أنَّ المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه، كما هو مذهب الجمهور[2]، وفي الآية مانع آخر معنوي على حمل (إلا) على الاستثناء، وهو أنَّه لو حملت عليه صار معنى الآية: لو كان في السموات والأرض آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا، وهذا لا يدل إلا على أنَّه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله، بخلاف ما إذا كانت صفة بمعنى (غير)، فإنَّه يدل على أنَّ فيهما آلهة غير الله، يجب أنْ لا تعدد الآلهة؛ لأنَّ التعدد يستلزم المغايرة، فيكون المعنى حينئذ: لو كان فيهما إلهان لفسد التدبير.... وزعم الفراء أنَّ (إلا) في الآية بمعنى (سوى)، والمعنى: لو كان فيهما سوى الله لفسد أهلها. واعلم أنَّ البدل لا يجوز في الآية أيضًا؛ لأن القضية الشرطية للإيجاب، وإذا تعذر الاستثناء والبدل، وجب جعل (إلا) وما بعدها في موضع رفع صفة لـ(آلهة) فاعرفه"[3].

([1]) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني (٥١٧-٥١٨)، شرح التسهيل (٢٩٧/٢).

([2]) ينظر شرح الكافية للرضي (١٢٩/٢).

([3]) بغية العارف على رسالة الوظائف (٥٧/٢-٥٨).

تحدث الزبيري في النص السابق عن التوجيه المختار له في الآية السابقة، وهو: جعل (إلا الله) صفة لـ(آلهة)، و(إلا) بمعنى (غير) معللًا لهذا التوجيه، منكرًا الأوجه الآخرى في الآية الكريمة، وسيتضح الأمر بالتحليل، وهو على النحو الآتي:

التوجيه الأول: (إلا) في الآية الكريمة صفة لـ(آلهة)، وهي بمعنى (غير)، أي: آلهة غيرالله ، وكون (إلا) يوصف بها معهود في لسان العرب، ولا يظهر عليها الإعراب لبنائها؛ لذا ظهر الإعراب على تاليها وهو لفظ الجلالة، فالوصف بها وبتاليها، ولفظ (آلهة) جمع منكر لا يحصر، أي: لا يعم جميع الأفراد، وهو توجيه الجمهور[١]، وبه قال سيبويه، والفراء، والمبرد، والزجاج، والفارسي، والزمخشري، والعكبري، والمنتجب الهمذاني، وابن الحاجب، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، والزركشي، والسيوطي[٢]، وهو توجيه الزبيري كما سبق.

يقول سيبويه في باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثلٍ وغيرٍ): "وذلك قولك: (لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا)، والدليل على أنَّه وصف أنَّك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت

---

(١) ينظر فتح القدير (٤٠٢/٣).

(٢) الكتاب (٣٣١/٢)، معاني القرآن (٢٠٠/٢)، المقتضب (٤٠٨/٤)، معاني القرآن وإعرابه (٣٨٨/٣)، الإيضاح (١٧٧)، الكشاف (١٣٤/٤)، التبيان (١٣١/٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤٨٠/٤)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٠/١)، شرح التسهيل (٢٩٨/٢)، البحر المحيط (٢٨٢/٦)، مغني اللبيب (٩٢/١-٩٣)، البرهان في علوم القرآن (٢٣٩/٤)، الهمع (٢٠١/٢).

قد أحلتَ، ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[1]، ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمة:

أنيخَت فألقتْ بلدةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها[2]

كأنه قال: قليلٍ بها الأصوات غيرُ بغامها، إذا كانت (غيرُ) غيرَ استثناء"[3].

فهي في الآية صفة للتأكيد لا للتخصيص؛ لأنه لو قيل: لو كان فيهما آلهة فسدتا لصح؛ لأن الفساد مرتب على تعدد الآلهة، وفائدة الوصف المقتضي ها هنا للتأكيد أن (آلهة) تدل على الجنس أو على الجمع، فلو اقتصر عليه لتوهم أن الفساد مرتب على الجنس من حيث هو فأتى بقوله: (إلاَّ اللَّهَ)؛ ليدل على أن الفساد مرتب على التعدد[4]، إذن لا خلاف بين النحاة في مجيء (إلا) بمعنى (غير) صفة في هذا الموضع بعد جمع أو شبهه، أو أن يكون نكرة أو معرفًا بـ(أل) الجنسية، ولكن وقع الخلاف بينهم في الموضع الذي تكون فيه (إلا) استثناء فذهب أكثرهم إلى أنَّ (إلا) لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء[5]، ولم

---

(1) سورة الأنبياء: آية (٢٢).

(2) البيت من الطويل لذي الرُّمة في ديوانه (٢٨٠)، وينظر الكتاب (٣٣٢/٢)، المقتضب (٤٠٩/٤)، شرح التسهيل(٣٠٠/٢)، شرح الرضي (١٢٩/٢)، مغني اللبيب (٩٤/١)،الهمع (٢٠٢/٢)، الخزانة (٤١٨/٣)، الدرر(٤٩٢/١).

(3) الكتاب (٣٣١/٢-٣٣٢).

(4) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢٣٩/٤-٢٤٠).

(5) ينظر شرح المفصل (٩٠/٢)، شرح الكافية للرضي (١٢٩/٢)، المغني (٩٤/١).

يشترطه سيبويه، وخالفهم ابن الحاجب فاشترط في وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء[١].

ولا يجوز أنْ تكون (إلا) هذه للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنَّه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأنَّ (آلهة) جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلنا: (قام رجال إلا زيدًا) لم يصح اتفاقا[٢]، وهو ما علل به الزبيري لعدم جواز الاستثناء بـ(إلا) في الآية السابقة كما هو واضح من النص.

التوجيه الثاني: جواز النصب على الاستثناء للفظ الجلالة (الله)، والرفع على البدل، وهو قول الفراء في أحد قوليه[٣]، ونسبه ابن السراج، وابن خروف، والرضي، وابن هشام، وأبو حيَّان إلى المبرد[٤]، ونسبه السمين الحلبي، وابن هشام، والزركشي إلى ابن الضائع[٥]، مستندين إلى أنَّ (لو) في الآية الكريمة بمعنى (ما) النافية، والتقدير: ما فيهما آلهة إلا الله، وفي هذه الحالة يجوز النصب على الاستثناء والإتباع؛ لأنَّ الاستثناء على قولهم غير موجب.

---

(١) شرح المقدمة الكافية (٥٥٧/٢).

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن (١٣٢/٢)، مغني اللبيب (٩٣/١)، البحر المحيط (٢٨٣/٦)، دراسات لأسلوب القرآن (٢٤٨/١-٢٤٩).

(٣) معاني القرآن (١٦٦/١-١٦٧).

(٤) ينظر الأصول (٣٠١/١-٣٠٢)، شرح الجمل (٩٦١/٢)، شرح الكافية (١٣٠/٢)،البحر المحيط (٢٨٣/٦)، المغني (٩٣/١).

(٥) ينظر الدر المصون (١٤٤/٨)، المغني (٩٢/١-٩٣)، البرهان في علوم القرآن (٢٤٠/٤).

ورُدَّ هذا التوجيه بأنَّ مجيء (لو) للنفي لا دليل عليه، والشيء لا يخرج عن أصله إلا بدليل[١]، كما أنَّ (لو) تفيد النفي المعنوي، وهو لا يجري مجرى النفي اللفظي[٢]، ولا يجوز أنْ يكون الرفع على البدل؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ولا يجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقط؛ لأننا لو أسقطناه لكان بمنزلة قولنا: لو كان فيهما إلا الله، وذلك لا يجوز، إذن فالكلامَ مُثبتٌ، فلا تجوزُ البدليّةُ؛ لأنَّ البدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب[٣]، وهو ماعلل به الزبيري لعدم جواز البدل في الآية الكريمة.

التوجه الثالث: جواز الرفع والنصب، الرفع على أنَّ (إلا الله) وصف لـ(آلهة)، والنصب على أنَّ تكون (إلا) للاستثناء، وهو توجيه ابن خروف، وابن يعيش[٤]، وهو مردود؛ لأنَّ الاستثناء لا يصح في الآية كما ذكرت سابقًا.

وبعد فأرى أنَّ التوجيه الأول القائل بأنَّ (إلا الله) صفة لـ(آلهة) هو الأولى بالقبول؛ لأن اللفظ والمعنى يأبى النصب على الاستثناء كما ذكرت سابقًا، ولفساد القول بالبدلية، كما أنَّ معنى الآية لا يصح إلا على الوصفية، والمعنى يكفي مرجحًا؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنى، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف (٩٦١/٢).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٠/١).

(٣) ينظر الإنصاف (٢٧٢/١)،التبيان في إعراب القرآن (١٣١/٢)، اللباب في علوم الكتاب(٤٦٧/١٣).

(٤) شرح الجمل (٩٦١/٢)، شرح المفصل (٨٩/٢).

١١- مجيء عطف البيان نكرة في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[١]

عطف البيان تابع يوضح متبوعه إنْ كان معرفة، ويخصصه إنْ كان نكرة، ولقد اشترط البصريون في عطف البيان أنْ يكون بالمعرفة على المعرفة، ولا يجوز بالنكرات، ولم يشترط ذلك الكوفيون بل أجازوه بالمعارف والنكرات[٢]، وإلى ذلك أشار الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة، حيث يقول: "والثاني: وهو تخصيص النكرة، أثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم: الفارسي، وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم: الزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وجوزوا أنْ يكون منه: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ فيمن نون (كفارة) [٣] ونحو: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝١٦﴾[٤] والباقون يوجبون في ذلك البدلية، ويخصون عطف البيان بالمعارف، وعليه مشى المؤلف؛ حيث قال: موضح متبوعه، واقتصر عليه"[٥].

في النص السابق تحدث الزبيري عن عطف البيان وأنَّه يأتي مخصصًا للنكرة، وهو ما ارتأه الكوفيون، وجعلوا منه الآيتين الكريمتين، بيد أن الباقين يوجبون في مثل ذلك البدلية؛ لأنَّ عطف البيان عندهم لا يكون إلا في

---

(١) سورة المائدة: آية (٩٥).

(٢) ينظر ائتلاف النصرة (١٠١).

(٣) قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي (كفارةٌ) بالتنوين، وقرأها نافع، وابن عامر بلا تنوين. ينظر السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، والحجة للقراء السبع (٢٥٧/٣).

(٤) سورة إبراهيم: آية (١٦).

(٥) بغية العارف على رسالة الوظائف (١٦٩/٢).

المعارف، ولم يذكر الزبيري رأيه، ومن هنا اختلف التوجيه في الآيتين كالآتي:

التوجيه الأول: أنَّ (طعام) عطف بيان على (كفارة) فيمن نون كفارة، و(صديد) عطف بيان على (ماء) في الآية الثانية، وهذا على مذهب من أجاز مجيء عطف البيان في النكرة كما يكون في المعرفة، وهم الكوفيون[١]، وعليه الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، وصححه السيوطي[٤].

يقول الفارسي في وجه الرفع في الآية الكريمة الأولى: "وجه قول من رفع (طعام مساكين): أنّه جعله عطفا على الكفارة عطف بيان؛ لأنّ الطعام هو الكفّارة، ولم يضف الكفّارة إلى الطعام؛لأنّ الكفّارة ليست للطعام، إنّما الكفّارة لقتل الصّيد؛ فلذلك لم يضيفوا الكفّارة إلى الطعام"[٥].

ولقد رد ابن عطية الأندلسي على الفارسي بأنَّ هذا الكلام مبني على أن الكفارة هي الطعام وفي هذا نظر؛ لأن الكفارة هي

---

(١) ينظر الارتشاف (١٩٤٣/٤)، توضيح المقاصد (٩٨٨/٣)، المساعد (٤٢٤/٢).

(٢) الحجة (٢٥٨/٣).

(٣) ينظر رأيه في الارتشاف (١٩٤٣/٤)، توضيح المقاصد (٩٨٩/٣)، التصريح (١٤٨/٢).

(٤) الكشاف (٣٧٠/٣)، شرح الجمل (٢٩٤/١)، شرح التسهيل (٣٢٦/٣)، شرح اللمحة البدرية (٣٠٦/٢)، المساعد(٤٢٤/٢)، الهمع (١٣٢/٣).

(٥) الحجة للقراء السبعة (٢٥٨/٣).

تغطية الذنب بإعطاء الطعام، فالكفارة غير الطعام لكنها به فيتجه في رفع الطعام البدل المحض، ويتجه قراءة من أضاف الكفارة إلى الطعام على أنها إضافة تخصيص؛ إذ كفارة هذا القتل قد تكون كفارة هدي، أو كفارة طعام، أو كفارة صيام[١].

وذكر الزمخشري وجه الرفع في الآية الكريمة الثانية بأنَّ (صديد) عطف بيان لـ(ماء) ، قال: "وَيُسْقَى مِن مَّاء، فأبهمه إبهامًا ثم بينه بقوله: (صَدِيدٍ)، وهو ما يسيل من جلود أهل النار"[٢].

واستند هؤلاء إلى السماع والقياس، أما السماع فكالآيات الكريمة السابقة، وقول الشاعر:

لَمْياءُ في شَفَّتَيْها حُوَّةٌ لعَس وفي اللثَّاتِ وفي أنْيَابِها شَنَبُ[٣]

فـ(اللعس) عطف بيان على (حوة)؛ لأنَّ (الحوة): السواد مطلقًا، و(اللعس): سواد يسير.

وأما القياس، فقالوا: إنَّ الحاجة إليه في النكرة أشد منها في المعرفة؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام بحق الأصل، فهي أحوجُ إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس[٤]، كما أنَّ العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعت في النكرة سائغ

---

(١) ينظر المحرر الوجيز (٦٢٩/٣).

(٢) الكشاف (٣٧٠/٣).

(٣) البيت من البسيط، لذي الرمة في ديوانه (١٢) ، وينظر الخصائص (٢٩١/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٨/٣)، توضيح المقاصد (١٠٤١/٣)، المقاصد الشافية (٤٨/٥) المقاصيد النحوية (١٦٨٤/٤)، شرح الأشموني (٢٣٢/٣).

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٦/٣)، المقاصد الشافية (٤٧/٥).

اتفاقه، فكذلك ينبغي في العطف[١]، والعطف كالنعت أيضًا في تحميل دلالة المتبوع على معناه، فالنكرة به أولى من المعرفة؛ لأن المعرفة في الغالب مستغنية عن التكميل، والنكرة في الغالب مفتقرة إليه[٢]، كما أنَّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، فكما جاز في المعرفة يجوز في النكرة[٣].

التوجيه الثاني: أنَّ (طعام) بدل من كفارة؛ لأنه هو الكفارة في المعنى، وهذا بدل الشيء من الشيء، وهذا على مذهب البصريين[٤] الذين يرون أنَّ عطف البيان لا يكون إلا معرفة تابعًا لمعرفة، ولا يكون في النكرات، لذلك أوجبوا فيما سبق من الآيات البدلية، وقيل: إنَّه مذهب أكثر النحويين[٥]، وإليه ذهب ابن خالويه، وابن عطية الأندلسي، والعكبري في أحد قوليه، وابن يعيش، ومحي الدين درويش[٦]، فالعكبري يرى أيضًا أنَّه يمكن أنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هي طعام،[٧].

---

(١) ينظر المقاصد الشافية (٤٧/٥).

(٢) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٥٩٥/٢).

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم (٣٦٧).

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس (٤١/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٦/٣)، الارتشاف(١٩٤٣/٤)،التصريح (١٤٨/٢)، الهمع (١٣٢/٣)، ائتلاف النصرة (١٠١).

(٥) ينظر توضيح المقاصد والمسالك (٩٨٩/٣)، المساعد على تسهيل الفوائد (٤٢٤/٢)، شرح الأشموني (١٦٤/٣).

(٦) الحجة في القراءات السبع (١٣٤/١)، المحرر الوجيز (٦٢٩/٣)، التبيان في إعراب القرآن(٢٢٧/١)، شرح المفصل (٣ /٧٢)، إعراب القرآن وبيانه (٢٩٥/٢).

(٧) التبيان في إعراب القرآن(٢٢٧/١).

واستند هؤلاء إلى أنَّ عطف البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يُبيِّن المجهول[١].

ورُدَّ ذلك بأن بعض النكرات قد يكون أخصَّ من بعض، والأخص يُبيِّن غير الأخص[٢].

التوجيه الثالث: جواز الأمرين، أي: كون (طعام) عطف بيان أو بدلًا من (كفارة)، وهو توجيه المنتجب الهمذاني[٣].

وبعد فأرى أنَّ كون الآيتين من باب عطف البيان أولى؛ لأنَّ عطف البيان يكون في النكرة كما يكون في المعرفة، ولقوة أدلة القائلين به، وورده في القرآن والشعر، ولترجيح كثير من النحاة له، والله تعالى أعلم بالصواب.

١٢-**ضمير الفصل بين الحال وصاحبها في قوله تعالى:** ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾[٤]

ضمير الفصل هذا مسمى البصريين؛ لأنَّه يفصل عندهم بين المبتدأ والخبر والنعت أو بين الخبر والتابع، ويسميه الكوفيون عمادًا؛ لأنَّه يعتمد عليه في الفائدة، أي به يتبين أنَّ الثاني خبر وليس تابعًا، ويسميه بعض الكوفيين دعامةً؛ لأنَّه يُدَعَمُ به الكلام أي: يقوى به ويؤكد[٥]، وهذا الضمير لا يكون فصلًا إلا بين كلامين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ

---

(١) ينظر التصريح (١٤٨/٢)، همع الهوامع (١٣٢/٣).

(٢) ينظر المصدران السابقان.

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤٩٦/٢).

(٤) سورة هود: آية (٧٨).

(٥) ينظر الهمع (٢٢٧/١).

والخبر، وباب (إنَّ) وأخواتها، وباب (كان) وأخواتها، وباب (حسبت) وأخواتها[1]، إذن شرط كونه فصلًا توسطه بين كلامين، كالمبتدأ والخبر ونواسخهما، فإنْ تقدم أو تأخر أو وقع بين غيرهما خرج عن كونه فصلًا، وهذا ما أشار إليه الزبيري؛ حيث يقول: "ويتوسط أي: يقع متوسطًا بين المبتدأ والخبر لا متقدمًا عليهما، ولا متأخرًا عنهما، فإنَّه إنْ تقدم عليهما، نحو: (هو زيد أخوك) أعرب مبتدأ، وإنْ تأخر عنهما، نحو: (زيد أنت هو) أعرب خبرًا، وكذا إنْ توسط بين غيرهما، نحو قوله تعالى حكاية عن لوط – عليه السلام–: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾على قراءة عيسى بن عمر بنصب(أطهر)[2] أعرب مبتدأ أيضًا؛ لأنَّه قد وقع متوسطًا بين الحال وصاحبها؛ لأنَّ (أطهر) في القراءة المذكورة حالٌ لا خبرٌ"[3].

تحدث الزبيري في النص السابق عن أنَّ صمير الفصل لا يعد فصلًا إلا إذا وقع بين كلامين لا يستغني أحدهما عن الآخر كالمبتدأ والخبر، فإنْ تقدم أو تأخر أو وقع بين غيرهما خرج عن كونه فصلًا، كتوسطه بين الحال وصاحبها في الآية الكريمة على قراءة النصب، فيعرب فيها مبتدأ على كلامه، ومن هنا اختلف توجيه النحاة والمفسرين لإعراب ضمير الفصل في الآية الكريمة على هذه القراءة.

---

(1) ينظر التبصرة والتذكرة (٥١٢/١).

(2) قرأ الجمهور برفع (أطهر)، وقرأ سعيد بن جبير، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق بنصب (أطهر) ينظر شواذ ابن خالويه (٦٥)، المحتسب (٣٢٥/١).

(3) بغية العارف على رسالة الوظائف (١٨٨/٢–١٨٩).

أولًا: على قراءة الرفع (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) عطف بيان، و(هن) فصل، و(أطهر لكم) خبر، و(هؤلاء بناتي) معرفتان جميعًا، و(أطهر لكم) منزلته منزلة المعرفة في باب الفصل؛ لأنه من باب (زيد هو خير منك)، ويمكن جعل (هنَّ) مبتدأ ثانيًا، وخبره (أطهر)، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول، ويمكن أن يكون (بناتي) خبر (هؤلاء)، و(أطهر) خبر (هنَّ)[١]، وهو ما وجه به الزبيري الآية الكريمة، وهذا التوجيه بالرفع على مذهب البصريين الذين لا يجيزون الفصل بين الحال وصاحبها[٢].

ثانيًا: التوجيه على قراءة النصب مختلف فيه؛ لوقوع الضمير (هن) بين الحال وصاحبها، وهو كالآتي:

التوجيه الأول: أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، وخبره (بناتي)، و(هن) ضمير فصل، و(أطهر) حال، وهو توجيه الكوفيين، والكسائي، وابن عطية الأندلسي، والشوكاني[٣]، ونُسب إلى الأخفش[٤]، ولكن بالرجوع إلى ما قاله الأخفش في معانيه وجدته يقول: "وقال: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ رفع، وكان عيسى يقول: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي

---

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن (٤٣/٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد(٥٠٣/٣)، اللباب في علوم الكتاب (٥٣٣/١٠).

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٦٧/٣-٦٨).

(٣) ينظر الأشباه والنظائر،(٢٢٩/٤)، معاني القرآن للكسائى (١٦٤)، المحرر الوجيز (٣٥٦/٥)، فتح القدير (٤٨٩/٢).

(٤) ينظر شرح التسهيل (١٦٨/١)، مغني اللبيب (١٥٣/٢)، ارتشاف الضرب (٩٥٢/٢)، الهمع (٢٢٩/١)، الإتقان في علوم القرآن (٥٦١/١).

تسمى الفصل، يعني: هي وهو وهن"[١]، وعلى ذلك فالأخفش لايجيزه، وربما يكون سبب هذه النسبة إلى الأخفش أنه حكى هذه اللغة عن بعض العرب[٢].

وقد لحَّن المبرد، والزجاج هذه القراءة؛ حيث قال المبرد: "إنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية، وإنما فسد؛ لأن الأول غير محتاج إلى الثاني، ألا ترى أنك تقول: (هؤلاء بناتي)، فيستغني الكلام[٣]، وهذا الكلام بخلاف ما ذكره ابن طاهر من كون الحال فيها معنى الفائدة، فكانت كالخبر في الاحتياج إليها، قال ابن طاهر: "هذه القراءة مروية، فلا يعنف قارئها، وقد يتجه له وجه؛ لأن هذه الحال فيها فائدة، فكانت كالخبر"[٤].

التوجيه الثاني: أنْ يكون (هُنَّ) مبتدأ وخبره (لكم) ويكون (أطهر) بالنصب حالًا، فلا فصل حينئذ، ويكون من تقديم الحال على عاملها الظرف (لكم)، وهو جائز عن الفراء[٥]، صرح به في توجيه قراءة: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾بالنصب[٦]، ونُقل هذا عن الأخفش[٧]، وجعله ابن مالك

---

(١) معاني القرآن للأخفش (٣٨٦/١) .

(٢) ينظر التذييل (٢/ ٢٩٥) .

(٣) المقتضب (١٠٥/٤- ١٠٦) .

(٤) ينظرالتذييل (٢/ ٢٩٥).

(٥) معاني القرآن (٤٢٥/٢)، وينظر إعراب القرآن للنحاس (٢٢/٤)، اللباب في علوم الكتاب (٥٣٣/١٠)، التذييل (٢٩٦/٢).

(٦) سورة الزمر: آية: (٦٧)، والقراءة بالنصب لعيسى بن عمر، والجحدري في المحرر الوجيز (٤٢٣/٨)، البحر المحيط (٤٢٢/٧).

(٧) ينظر شرح التسهيل (٣٤٦/٢)،أوضح المسالك (٢٧٩/٢)، البحر المحيط (٤٢٢/٧).

الوجه[١]، وذكر العكبري أنَّ العامل قد يكون ما في (هُنَّ) من معنى التوكيد بتكرير المعنى، أو العامل (لكم) لما فيه من معنى الاستقرار[٢].

التوجيه الثالث: وهو توجيه ابن جني؛ حيث يقول: "وأنا ـ من بعد ـ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا، وهو أن تجعل (هن) إحدى جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لـ (بناتي) كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالًا من (هن)، أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة" [٣]، وعليه يكون (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) مبتدأ ثانيًا و(هُنَّ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر (هؤلاء) و(أطهر) يكون حالًا من (بناتي) والعامل فيه مافي (هؤلاء) من معنى الإشارة، وبه قال الهمذاني أيضًا[٤].

وبعد فأرى أنَّه لا مانع من القراءة بالنصب؛ لورودها عن العرب، وورودها في القرآن الكريم؛ كما في هذا الشاهد على قراءة النصب، كما أنَّ من قرأ بهذه القراءة هم: عيسى بن عمر، ومحمد بن مروان وغيرهما، فلا يمكن أن يقال في عيسى بن عمر ما قيل في محمد بن مروان من كونه غير عالم بالعربية، وإذا وُجد أنه في مثل هذه الآية قد تحققت في الحال فائدة تجعله في مقام الخبر كما ذكر ابن طاهر سابقًا، ولو لم يذكر لم تتحقق الفائدة مما أخرجه عن كونه فضلة، فلا مانع من الحكم بجوازه والاعتداد به، وقياس ذلك في كل ما تحققت به فائدة تقربه في المنزلة من الخبر، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية (٢٤٣/١).

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن (٤٣/٢).

(٣) المحتسب (٣٢٦/١) ، وينظر البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٥).

(٤) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد(٥٠٤/٣).

١٣- محل ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١]

ضمير الفصل من الضمائر التي أفردها العلماء بالحديث، وقد تحدث عنه الكثير من العلماء، تحدثوا عن تسميته، وشروطه، وهل هو اسم أو حرف ، وهل له موضع من الإعراب أو لا؟ وعن الأبواب التي يُذكر فيها، وحديثنا عن إعرابه في الآية الكريمة، وهل له موضع من الإعراب أو لا؟ وهذا ما أشار إليه الزبيري عند استشهاده بالآية الكريمة، ومحل الضمير فيها؛ حيث يقول: "فقال الفراء: محله باعتبار ما قبله، وقال الكسائي: محله باعتبار ما بعده، فالمحل في نحو: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾رفع على القول الأول، ونصب على القول الثاني، وفي نحو: (إنَّ زيدًا هو الفاضل) بالعكس، وفي نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[٢] نصب على القولين، وفي نحو: (زيد هو الفاضل) رفع على القولين، وقيل: مبتدأ خبره ما بعده، وهي لغة لبعض العرب، يرفعون ضمير الفصل بالابتداء وما بعده على أنَّه خبر مطلقًا"[٣].

في النص السابق تحدث الزبيري عن ضمير الفصل في الآيتين الكريمتين، والأمثلة السابقة، موضحًا محله من الإعراب عند كلٍ من الفراء والكسائي، وهذا على القول باسميته، وأنَّه له موضع من الإعراب، ولكنه ذكر رأي كلٍ من الكسائي والفراء على عكس ماورد عنهم في كتب النحو، كما ذكر أنَّ بعض العرب يعربه في مثل هذا مبتدأ خبره ما بعده مطلقًا،

---

(١) سورة الزخرف: آية (٧٦).

(٢) سورة المزمل: آية (٢٠).

(٣) بغية العارف على رسالة الوظائف (١٩٢/٢).

وعلى ذلك ففي الآية قرآتان، نصب (الظالمين) على أنَّ (هم) فصل، ورفعها على أنَّ (هم) ليست فصلًا، بل تعرب مبتدأ خبره (الظالمون)، وسيتضح الأمر بذكر التوجيهات في الآية الكريمة بمشيئة الله تعالى كالآتي:

التوجيه الأول: رفع (الظالمين)[١]، على أنَّها خبر (هم)، وكذلك الآية الثانية (خير)على الرفع خبر (هو)، وبذلك خرج (هم، هو) عن كونهما فصلًا في الآيتين الكريمتين، وهذه لغة واردة عن العرب جعلهم ما هو فصل مبتدأً مخبرًا عنه بما بعده، وذكر الخليل أنَّ هذه لغة تميم خاصة؛ حيث قال: "وتقول: (هم قوم كرام)، فإذا جعلت هذه الحروف فصلًا بين حروف الترائى، وحروف (كان) لم تعمل شيئا، وأجريت الكلام على أصله ، كقولك : (كان عمرو هو خير منك)، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[٢] نصب الحق؛ لأنه خبر كان، وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾[٣]، فأما تميم فترفع هذا كله، ويجعلون المضمر مبتدأً وما بعده خبره"[٤]، بينما أشار سيبويه إلى أن هذه لغة كثير من العرب، وذلك حيث قال: "وقد جعل كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول:

---

(١) قرأها بالرفع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأبو زيد ، وقرأها الجمهور بالنصب، ينظر شواذ ابن خالويه (١٣٦)، معاني القرآن للفراء (٣٧/٣)، المحرر الوجيز (٦٥١/٨).

(٢) سورة الأنفال :آية (٣٢).

(٣) سورة الزخرف :آية (٧٦) .

(٤) الجمل فى النحو للخليل (١٦٧-١٦٨)، وينظر نسبة هذه اللغة لتميم فى الدر المصون(٦٠٦/٩)، الهمع (٢٣١/١).

(أظن زيدًا أبوه خيرًا منه)، و(وجدت عمرًا أخوه خيرُ منه) فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾"[1].

من خلال عبارة سيبويه يتبين أن هذه اللغة لغة كثير من العرب، وليست لغة قبيلة بعينها، وأن ضمير الفصل أيضًا لم يخرج في هذه اللغة عن بابه، وهو الفصل، فكأنه يشير إلى أن من العرب من يجعله على بابه مع كونه له محل من الإعراب بدليل قوله: "في هذا الباب"؛ أي في باب الفصل، بمنزلة اسم مبتدأ، ولم يشر إلى خروجه عن الباب، وتبعه ابن يعيش في كونها لغة كثير من العرب، وذكر مما ورد من ذلك في أشعارهم قول الشاعر :

أَتُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وأنتَ تركتَها ؟ وكُنْتَ عَلَيهَا بالمَلاَ أنتَ أقْدَرُ [2]

حيث جاء الضمير مرفوعًا؛ لأن القافية مرفوعة.

والفرق بين كون هذا الضمير فصلًا، وكونه مبتدأ أن الضمير إذا كان مبتدأ فإنَّه يغير إعراب ما بعده فيرفعه بأنه خبر المبتدأ، وإن كان فصلًا، فإنه لا يغير الإعراب عما كان عليه، بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودًا [3] .

ورغم الخلاف السابق في نسبة هذه اللغة إلا أن هناك اتفاقًا على قبولها وعدم ردها، بل إن العلماء يحكون هذه اللغة دون اعتراض منهم على القراءة التي وردت بها ـ كما تقدم ـ ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج، فإنه يرد القراءة

---

(1) ينظرالكتاب (٢/٣٩٢ -٣٩٣).

(2) البيت من بحر الطويل ، لقيس بن زريح،ينظر الجمل فى النحو للخليل (١٦٩)، الكتاب (٢/٣٩٣)،المقتضب (٤/١٠٥)، شرح المفصل(٣/١١٢)، شرح التسهيل (١/١٦٩)، البحر المحيط (٨/٢٧)، الدر المصون (٩/ ٦٠٦) .

(3) ينظرشرح المفصل (٣/١١٢).

بالرفع بهذه اللغة، ويقصر جوازها على غير القرآن؛ حيث قال: "ويجوز ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في غير القرآن، ولكن لا تقرأنَّ بها؛ لأنها تخالف المصحف"(١).

ولم أجد من ذكر ذلك غيره؛ لأنه إذا كان القرآن قد نزل على سبعة أحرف مع تصريح سيبويه، وابن يعيش بأن هذه لغة كثير من العرب، وتصريح الخليل بأنها لغة لتميم، وهم فصحاء، وقد وردت في أشعار العرب، فالقراءة تحكي لغة من لغات العرب، ولعله ذكر ذلك؛ لأن اللغة المشهورة استعمال هذا الضمير للفصل، والقرآن إنما جاء على الأفصح والأشهر.

التوجيه الثاني: على قراءة نصب (الظالمين) على أنه خبر (كان) و(هم) فصل، وكذلك الآية الثانية على أنَّ(هو) فصل، و(خيرًا) مفعول ثان لـ(وجد)، وذلك على مذهب من قال بأنَّ ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب، وهم البصريون(٢)، محتجين بأنَّه إنَّما دخل لمعنى، وهو الفصل بين النعت والخبر؛ ولهذا سمى فصلًا كما تدخل كاف الخطاب في (ذلك)، و(تلك)، وتثنى وتجمع، ولاحظ لها من الإعراب، و(ما) التي للتوكيد، ولاحظ لها من الإعراب(٣)، أيضًا دخول اللام عليه في قولنا: (إن كنا لنحن الذاهبين)(٤)، كذلك ما ذكره ابن الخباز من كون هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٤٢٠).

(٢) ينظرالإنصاف (٢/٧٠٦)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس (١/٦٧٠)، تمهيد القواعد (١/٥٧١) .

(٣) ينظرالإنصاف (٢/٧٠٦).

(٤) ينظراللباب فى علل البناء والإعراب (١/٤٩٦-٤٩٧).

ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾[1] لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضع لكان مبتدأً، و(خيرًا) خبره[2].

التوجيه الثالث: على قراءة نصب (الظالمين) أيضًا، ولكن اختلف في إعراب (هم)، وهذا عند من يرى أنَّ له محلًا من الإعراب وهم الكوفيون[3]، ولكنهم اختلفوا أيضًا في محله فيرى الكسائي أنَّ محله محل ما قبله[4]، محتجًا بأنَّه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدًا، وكما أننا إذا قلنا: (جاءني زيد نفسه)، كان (نفسه) تابعًا لـ(زيد) في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلنا: (زيد هو العاقل) يجب أن يكون تابعًا في إعرابه[5]، وعلى كلامه فـ(هم) توكيد للضمير المرفوع(الواو) الذي هو اسم (كان)، و(هو) في الآية الثانية توكيد للضمير المنصوب في(تجدوه).

أما الفراء فيرى أنَّ محله محل ما بعده[6]، محتجًا بأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه[7]، وعلى هذا فحكم

---

(1) سورة المزمل: آية (٢٠).

(2) توجيه اللمع (١/ ٣٠٣)

(3) ينظر معاني القرآن للفراء (٢٤٨/١) ،الإنصاف (٧٠٦/٢)، ارتشاف الضرب (٩٥٨/٢).

(4) ينظر الارتشاف (٩٥٨/٢)، المساعد (١٢٢/١)، تمهيد القواعد (٥٧١/١)، الهمع (٢٢٨/١).

(5) ينظر الإنصاف (٧٠٦/٢)، شرح الجزولية للأبذي (١٣٦/٢).

(6) معاني القرآن للفراء (٢٤٨/١)، وينظر التذييل (٣٠٠/٢)، تمهيد القواعد (٥٧١/١)، الهمع (٢٢٨/١).

(7) ينظر الإنصاف (٥٦٧)، شرح الرضي على الكافية (٤٦٣/٢)،تعليق الفرائد (٢/ ١٣٤).

الضمير (هم) النصب، وكذلك (هو) في الآية الثانية حكمه النصب.

ورُدَّ كلام كلٍ من الكسائي والفراء بأنَّ كونه توكيدًا لما قبله باطل؛ لأن المكني لا يكون توكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس من كلامهم لايجوز أن يصار إليه، أما كونه يتبع ما بعده كالشيء الواحد فإنه باطل أيضًا؛ لأنا لم نر اسمًا يتبع ما بعده في الإعراب[1].

وبعد فأرى أنَّ كلتا اللغتين جائزتان، وإن كان الأرجح عندي كون هذا الضمير فصلًا، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه اختص في هذا الباب بوظيفة معينة ألحقته بشبه الحرف، وهي أنه جيء به؛ ليفرق بين كون ما بعده نعتًا أو خبرًا، فَعِلَّةُ مجيئه لمعنى في غيره؛ فلذلك استحق أن يأخذ حكم الحرف في كونه لا محل له من الإعراب، هذا فيما يخص لغة النصب، أما عن لغة الرفع فينبغي أن تقبل؛ لأنها لغة واردة عن العرب، وإن كانت الأقل، وغيرها أشهر؛ إلا أن وجودها ثابت بالقراءة، وبالوارد في أشعار العرب، والله تعالى أعلم بالصواب.

١٤-ملازمة (ثَمَّ) للظرفية في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾[2]

(ثَمَّ) بفتح الثاء اسم يشار به إلى المكان البعيد، جعلوا لفظه وصيغته تدل على بُعْد، فلم يحتاجوا معه إلى قرينة من كاف خطاب أو(لام)؛ إذ نفس الصيغة تدل على ذلك، وهي مبنية ؛ لتضمنها حرف الإشارة أو شبه

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٤٦٢-٤٦٣).

(٢) سورة الإنسان: آية (٢٠).

المضمر[١]، وقد يستعملها بعض المصنفين للقريب، كما في قولهم إذا ذكروا القاعدة، فيقولون على إثرها: ومن ثَمَّ كان كذا، وكأنهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد؛ وذلك لانقضائه والفراغ منه، أو أنهم عدوه بعيدًا لمنزلته وشرفه، وهي ظرف مكان لا يتصرف؛ أي: لا يستعمل غير ظرف، ولا يجر بغير من[٢]، وأجاز أبو حيَّان جرها بـ (من) أو (إلى) ؛ فنقول: من ثَمَّ ، وإلى ثَمّ[٣]، وأشار الزبيري إلى ملازمتها للظرفية، وخطَّأ من أعربها مفعولًا في الآية الكريمة؛ حيث يقول: "و(ثَمَّ) بالفتح، أي: بفتح المثلثة، وتشديد الميم، وبنيت على الفتح للتخفيف، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين؛ لاستثقال الكسرة مع التضعيف، و(ثَمَّتْ) بالتاء كذلك فيشار بهما إلى ما بَعُدَ من الأمكنة، قال الله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾[٤]، وهما ملازمان للظرفية فلا يتصرفان؛ ولذلك غلط من أعرب (ثَمَّ) مفعولًا بـ(رأيت) في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾، ولا يتقدمهما حرف التنبيه، ولا يتأخر عنهما حرف الخطاب"[٥].

تحدث الزبيري في النص السابق عن ملازمة (ثَمَّ) للظرفية، وعدم تصرفها، وخطأ من أعربها مفعولًا في الآية الكريمة، والتوجيه في الآية كالآتي:

---

(١) ينظرشرح المفصل لابن يعيش (١٣٨/٣)،مغني اللبيب (١٤٠/١).

(٢) ينظرشرح الدماميني على مغني اللبيب (٤٤٣/١ -٤٤٤).

(٣) ينظر ارتشاف الضرب (٩٨٢/٢).

(٤) سورة الشعراء: آية (٦٤).

(٥) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢٠٣/٢).

التوجيه الأول: أن (ثَمَّ) ظرف مكان، وهذا القول مبني على كونها لا تخرج عن الظرفية ، ولا تتصرف إلى غيرها، والعامل فيها معنى:(رأيت)؛ أي: وإذا صدرت منك رؤية في ذلك المكان رأيت كيتَ وكيتَ، وهو قول البصريين [١]، وإليه ذهب الأنباري في أحد توجيهيه، وابن عطية، والهمذاني في أحد توجيهيه، والقرطبي، وذكر السمين الحلبي في انتصاب (ثَمَّ) وجهين هذا أظهرهما[٢]، يقول ابن عطية : "(وثَمَّ) ظرف والعامل فيه (رأيت) ، أو معناه"[٣] .

وقد اعترض أبو حيان على ذلك بعد الحكم بفساده بأنه لا يجوز جعله معمولًا لـ (رأيت) مع كونه صلة لـ (ما)؛ لأن العامل إذ ذاك يكون محذوفًا؛ أي : ما استقرلكم[٤].

وقد رد السمين اعتراض أبي حيان بأنَّه يمكن أن يجاب عنه بأن قوله: أو ما في معناه هو القول بأنه صلة الموصول، فيكونان وجهين لا وجهًا واحدًا حتى يلزمه الفساد ، ولولا ذلك لكان قوله: (أومعناه) لا معنى له، ويعني بمعناه ؛ أي : معنى الفعل من حيث الجملة ، وهو الاستقرار المقدر[٥].

---

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي (٧٨٥/٢)، الدرالمصون (٦١٤/١٠) .

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن (٤٨٣/٢). المحرر الوجيز (٦٦/١٠)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢٩٩/٦)، الجامع لأحكام القرآن (١٢٨/١٩)، الدر المصون (٦١٤/١٠).

(٣) المحرر الوجيز (٦٦/١٠).

(٤) ينظر البحر المحيط (٣٩١/٨).

(٥) ينظر الدر المصون(٦١٥/١٠).

وقد ذكر الزركشي علة حذف مفعول (رأى) هنا؛ بأنَّ الكلام مبني على العموم، لذا لم يجعل لـ(رأيت) مفعولا ظاهرًا ولا مقدرًا؛ ليشيع ويعم، فهو لم يرد به مخاطبًا معين بل عبر بالخطاب؛ ليحصل لكل واحد فيه مدخل مبالغة فيما قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعيم والملك[١].

التوجيه الثاني: أن (ثَمَّ) مفعول به لـ (رأيت)،وقد ذُكِر هذا الرأي في كثير من المصادر النحوية دون نسبته إلى أحد [٢] ، إلا ما ذكره النحاس، والقيسي بأنَّه قول الأخفش والفراء[٣] .

أما عن رأي الفراء في المسألة فقال عن الآية الكريمة: "إذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيما، وصلح إضمار (ما) كما قيل: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾والمعنى: ما بينكم، والله أعلم، وَيُقَال: إذا رأيت ثَمَّ، يريد: إِذَا نظرت، ثَمَّ إِذَا رميت ببصرك هناك رَأَيْت نعيمًا"[٤].

فالفراء هنا يرى أن (ثَمَّ) صلة لـ (ما) الموصولة المحذوفة، والتقدير:- "وإذا رأيت ما ثَمَّ رأيت"، و(ما) مفعول (رأيت) ، ثُمَّ حذف الموصول، وأقيمت (ثَمَّ) مقامه[٥].

---

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن (٢١٩/٢).

(٢) ينظر الدار المصون (٨٢/٢)،مغني اللبيب (١٤٠/١)، الهمع (٢٥٣/١) ، حاشية الصبان (٢٣٥/١).

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس (١٠٣/٥)، مشكل إعراب القرآن (٧٨٥/٢) .

(٤) معاني القرآن للفراء (٢١٨/٣).

(٥) ينظر الدر المصون (٦١٤/١٠).

وقد رد هذا القول ؛ لأنَّه لا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة[١].

وقد رد أبو حيان هذا الاعتراض بأنَّ هذا ليس بخطأ مجمع عليه، بل أجاز الكوفيون حذف الموصول وإبقاء الصلة، وهناك شواهد من لسان العرب على ذلك مثل قول الشاعر:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويَمْدَحُهُ ويَنْصُرُهُ سواءُ[٢]

أي:- ومن يمدحه، فحذف الموصول وأبقى صلته[٣].

أما بالنسبة للأخفش في إعراب هذه الآية فوجدته يقول: "﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾، يريد أن يجعل (رأيت) لا يتعدى، كما تقول: (ظننت في الدار خيرًا)، لمكان ظنه، وأخبر بمكان رؤيته"[٤]،وعلى هذا فقول الأخفش موافق للقول الأول، وهو قول البصريين؛ حيث جعل (رأيت) غير متعدية، و (ثَمَّ) ظرف مكان، واختار كون (ثَمَّ) مفعولًا لـ(رأيت) الأصفهاني، والفيروز

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٦١/٥), إعراب القرآن للنحاس (١٠٣/٥), والكشاف (٢٨٢/٦), البيان فى غريب إعراب القرآن (٤٨٣/٢), الجامع لأحكام القرآن (١٢٨/١٩), البحر المحيط (٣٩٠/٨).

(٢) البيت من البحر الوافر , لحسان بن ثابت في ديوانه(٢٠), وينظر الأصول لابن السراج (١٧٧/٢), إعراب القرآن للنحاس (٣٥٣/٢), تذكرة النحاة (٧٠), المغني (٢٨٠/٢)، الهمع (٢٨٩/١)، الدرر اللوامع (١٧٢/١).

(٣) ينظر البحر المحيط (٣٩٠/٨).

(٤) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٥٦١) .

آبادي[١]، وذكر الانباري، والهمذاني في مفعول (رأى) وجهين أحدهما أنَّ (ثَمَّ) هي المفعول[٢].

وقد وقع لأبي حيان في هذه المسألة خلط؛ حيث قال في كتابه " تذكرة النحاة": "والصحيح أن (ثَمَّ) هو المفعول لـ(رأيت)"[٣] .

بينما صرح في تفسيره (البحر المحيط) بتخطئة من قال بذلك؛ حيث قال : "وقد وهم من أعربها مفعولًا به في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾[٤]، بل مفعول (رأيت) محذوف"[٥]، وذكر أن من أعربها مفعولًا به فليس إعرابه صحيحًا[٦] .

والقول بأنَّ (ثَمَّ) المفعول مردود؛ لأن مفعول (رأيت) محذوف، وحذفه إما اختصارًا، والتقدير: وإذا رأيت ثَمَّ الموعود به، أو اقتصارًا ؛ أي : وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان[٧]، وقد علل السيوطي لذلك الحذف: بأنه قد يتعلق الغرض بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفًا؛ لأن الفعل ينزل

---

(١) المفردات في غريب القرآن (١٠٦/١)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٣٤٥/٢).

(٢) البيان في غريب القرآن (٤٨٣/٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢٩٩/٦).

(٣) تذكرة النحاة (٤٧٨) .

(٤) سورة الإنسان: آية (٢٠).

(٥) البحر المحيط (٥٢٥/١) .

(٦) ينظرارتشاف الضرب (٩٨٢/٢).

(٧) ينظرالهمع (٢٥٣/١), حاشية الصبان (٢٣٥/١).

بهذا الغرض منزلة ما ليس له مفعول، وجعل منه قوله تعالى :﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾؛ إذ المعنى: وإذا حصلت منك رؤية هناك[١]، كما أن في جعل (ثَمَّ) مفعولًا به إخراجًا له عما وضع عليه من ملازمة الظرفية ، وعدم التصرف[٢].

وبعد فأرى أنَّ الأولى إبقاء (ثَمَّ) على الظرفية ؛لأن في ذلك إبقاءً لها على الأصل؛ حيث إن استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة، فلا يعدل عنه إلا بدليل، ولا دليل هنا على خروجها عن الظرفية سوى التأويل بالمعنى ، فالأولى الإبقاء للأصل حفاظًا على القاعدة التي تنص على عدم تصرف (ثَمَّ) إلا بدخول (من) أو (إلى) عليها؛ ولأن المعنى على ترك المفعول أبلغ في ترك النفس تتخيل كل مرئي في الجنة، وفي هذا ما فيه من الاشتياق للجنة، والله تعالى أعلم بالصواب.

١٥-(يوم) بين الإعراب والبناء في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[٣]

من خواصّ الاسم الإضافة، والمراد بالإضافة هنا: أن يكون الاسم مضافًا، لا مضافًا إليه، وذلك مختصٌّ بالأسماء؛ إذ الغرضُ من الإضافة الحقيقيّة التعريفُ، ولا معنى لتعريف الأفعال، ولا الحروفِ[٤]؛ لأن الإضافة ينبغي بها تعريفُ المضاف، وإخراجُه من إبهام إلى تخصيص على حسب

(١) ينظر الأشباه و النظائر (٤٣/٤).
(٢) ينظرشرح الدماميني (٤٤٤/١) .
(٣) سورة المائدة: آية (١١٩).
(٤) ينظر شرح المفصل (٢٥/١).

خصوصِ المضاف إليه في نفسه، والأفعالُ لا تكون إلا نكراتٍ، ولا يكون شيءٌ منهاَ أخصَّ من شيء، فامتنعت الإضافةُ إليها لعدمِ جَدْواها، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال، فقالوا: (هذا يومُ يقومُ زيدٌ)، و(ساعةُ يذهَبُ عمرُو)[1]، وهذا ما أشار إليه الزبيري؛ حيث يقول: "ونحو:﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ مثال للظرف المضاف إلى جملة فعلية، قرأ بعضهم (يومَ ينفع) بفتح الميم على البناء نظرًا إلى أصله وهو البناء، وقرأ بعضهم (يومُ) برفع الميم على الإعراب[2]؛ لأنَّه مضاف إلى معرب، وهذا الوجه هو المشهور عند البصريين؛ لأنَّهم يمنعون البناء في مثل هذا، ويقدرون الفتحة إعرابًا مثلها في (صمتُ يومّ الخميسِ)، وتجويز البناء والإعراب في ذلك مذهب الكوفيين"[3].

تحدث الزبيري في النص السابق عن إضافة الظرف للجملة الفعلية التي فعلها معرب كالآية الكريمة، وذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب (يوم) في الآية ما بين الإعراب والبناء، ولم يرجح أيًا منهما، وقد أجاز النحاة الإضافة إلى الأفعال، وهذا ما نص عليه سيبويه في كتابه؛ إذ يقول: "باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: (هذا يوم يقوم زيد)، و(آتيك يوم يقول ذاك)، وقال الله: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[4]، و﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾، وجاز هذا في

---

(1) السابق (١٦/٣)، وينظر شرح قواعد الإعراب لابن هشام (٢٨/١).

(2) قرأ نافع بفتح (يوم)، وقرأ الباقون برفعه، ينظر الحجه لابن خالويه (١٣٦)، النشر في القراءات العشر (٢٥٦/٢)، اتحاف فضلاء البشر (٢٥٨).

(3) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢٦٢/٢).

(4) سورة المرسلات: آية (٣٥).

الأزمنة واطَّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة؛ وتوسعوا بذلك في الدهر؛ لكثرته في كلامهم"[١].

فأجاز سيبويه إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال، وإن لم يكن بابه في الأصل الإضافة؛ وذلك لورود السماع به، بل وتوسعوا فيه لكثرته في كلامهم حتى صار مطردًا في الاستعمال، كما جاز للفعل أن يكون صفة، فجعل سيبويه خروج الفعل عن بابه بالإضافة إليه نظير خروجه عن بابه في الوصف به، وإن كان هذا في الأصل من خصائص الأسماء.

وسبب إضافة الزمان إلى الفعل أن بين الزمان والفعل مناسبة؛ إذ كان الفعل يدل على الزمان فكأننا أضفنا زمانا عامًا إلى خاص فتخصص؛ لأن الفعل يدل على زمان ماض أو مستقبل، والذي يضاف إليه لم يكن ماضيًا بلفظه ولا مستقبلا، كـ(اليوم والساعة)[٢]، وتجوز الإضافة هنا أيضًا؛ لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره، فالتقدير في الآية الكريمة التي نحن بصددها: هذا يوم نفع الصادقين صدقهم[٣].

وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل، سواء أكان الفعل معربًا أم مبنيًّا، نحو قولنا: (جئتك يومَ قام زيد)، و(جئتك يومَ يقوم عبد الله)، وقد اتفق النحاة على بنائها إذا صُدِّرت الجملة المضاف إليها بفعل ماضٍ؛ لأن الفعل الماضي غيرُ مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير ما ضارع

---

(١) الكتاب (١١٧/٣).

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب (٣٩٢/١)، شرح المفصل (١٦/٣).

(٣) ينظر الإنصاف (١٤١/١)، اللباب في علل البناء والإعراب: (٣٩٣/١)، شرح المفصل (١٦/٣).

المتمكن[1]، إلا ما ذكره ابن الناظم، والجوجري من جواز الإعراب، ولكن البناء أكثر[2]، وذكر الرضي فيها جواز الأمرين باتفاق[3].

أما بالنسبة للمضاف إلى فعل معرب كالآية الكريمة محل الدراسة، أو المضاف للجملة الإسمية، نحو: (جئتك يوم أنت أمير) فواقع فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين، وسيتضح الأمر مع ذكر التوجيهات في الآية الكريمة كالآتي:

التوجيه الأول: الإعراب لـ(يوم) فقط سواء على القراءة برفع اليوم، أو القراءة بالفتح، والقراءة بالرفع على أنَّ (هذا) مبتدأ، و(يوم) خبره، والجملة في محل نصب بالقول، أَيْ: هذا الوقت وقت نفع الصادقين، وهو معرب؛ لإضافته إلى معرب فبقى على حقه من الإعراب، وهذا على مذهب البصريين الذين لا يجيزون في المضاف إلى المضارع سوى الإعراب[4]، وشرط البناء عندهم إذا أُضيف الظرف إلى الجملة الفعلية أنْ يكون مصدرًا بفعل مبني؛ لأنَّه لا يسري إليه البناء إلا من المبني الذي أُضيف إليه[5]، وإليه ذهب ابن السراج، وابن عطية الأندلسي، والعكبري، والقرطبي، ومحي الدين

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج(٢/٢٢٥)،شرح ابن عقيل (٣/٥٩)، تحرير الخصاصة (٢/٣٩١).

(2) شرح الألفية (١/٢٨١)، شرح شذور الذهب (١/٢٤٠).

(3) شرح الكافية (٣/١٨٠-١٨١).

(4) ينظر معاني القرآن واعرابه للزجاج (٢/٢٢٤)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/٥٣٦)، شرح الرضي (٣/١٨١)، مغني اللبيب (٢/١٧٥)، تمهيد القواعد (٧/٣٢٣١)، شرح الأشموني (٢/٤٧٧).

(5) ينظر البحر المحيط (٤/٦٧).

درويش[١]، وبالنسبة لقراءة الفتح عندهم فعلى نصب (يوم) على الظرفية، والمعنى: قال الله هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي: قال الله هذا في يوم القيامة [٢]، وذكر ابن عطية، والهمذاني وجهًا آخر لنصبه على أن (هَذَا) مبتدأ، والظرف خبره، والعامل فيه محذوف، أي: قال الله هذا الذي ذكرنا من كلام عيسى عليه السَّلام يقع أو يكون يوم ينفع الصادقين[٣].

التوجيه الثاني: الإعراب والبناء لـ(يوم)على القراءة بالفتح لـ(يوم)، وتكون فتحته فتحة إعراب أو بناء، أو على القراءة بالرفع، وهذا على مذهب الكوفيين الذين يجيزون في الظرف المضاف إلى المضارع الإعراب والبناء[٤]، فـ(يوم) عندهم مبني خبر لـ(هذا)، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهم لا يشترطون كون الفعل مبنيًا في بناء الظرف المضاف إلى الجملة، فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى[٥]، وعلى ذلك فـ(يَوْمُ) عندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب؛ لأن أصل الإضافة للأسماء، وأن يضاف الاسم المفرد إلى مثله، فإذا أضيف إلى جملة أو فعل ماض أو

---

(١) الأصول في النحو (١١/٢)، المحرر الوجيز (٦٩٠/٣)، التبيان في إعراب القرآن (٢٣٤/١)، الجامع لأحكام القرآن (٣٥٠/٦)، إعراب القرآن وبيانه(٣٢١/٢،٣٢٤).

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٢٢٤/٢)،المحرر الوجيز (٦٩٠/٣)، شرح الرضي على الكافية (١٨١/٣).

(٣) المحرر الوجيز (٦٩٠/٣)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٣٦/٢).

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء (٣٢٦/١)، التبيان في إعراب القرآن (٢٣٤/١)،الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد(٥٣٦/٢)، شرح ابن الناظم (٢٨١/١)، شرح الرضي (١٨٠/٣)، تحرير الخصاصة (٣٩١/٢).

(٥) ينظر البحر المحيط (٦٧/٤).

مستقبل فقد أُخرج عن أصله فبني؛ لإزالته عن جهته[١]، واختاره من البصريين الأخفش، والفارسي، وابن مالك، وابن هشام، وناظر الجيش[٢]، مستدلين بقراءة نافع بفتح (يوم)، وقراءة الجمهور برفعه على الإعراب.

يقول ابن مالك في ذلك: "فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء عند الكوفيين؛ لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا؛ فمن الدلائل النقلية قراءة نافع: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[٣] بنصب اليوم، مع أن المشار إليه هو اليوم لاتفاق الستة على الرفع، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مباينا للتقدير في القراءة الأخرى، مع أن الوقت واحد والمعنى واحد، إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلا بد من كونها ما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدّده"[٤].

وذكر ابن مالك من الأدلة العقلية إضافة الزمان إلى الجملة الاسمية وهي مصدرة بمعرب إعرابًا أصليًا، والاسم فيها مبني على الفتح، فإذا كان كذلك كان قبل الفعل المضارع أحق وأولى؛ لأنَّ أصله البناء[٥].

---

(١) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٣٦/٢).

(٢) معاني القرآن (٩٤/١)، شرح ابن عقيل (٥٩/٣)، شرح التسهيل (٢٥٥/٣)، المغني (١٧٥/٢)، تمهيد القواعد (٣٢٣١/٧).

(٣) سورة المائدة: آية (١١٩).

(٤) شرح التسهيل(٢٥٥/٣).

(٥) المصدر السابق (٢٥٦/٣).

وقُرِيء بتنوين (يوم)[١]، فرفعه على الخبريةِ كقراءة الجماعة، ونصبُه على الظرفِ كقراءة نافع، إلا أنَّ الجملةَ بعده في القراءتين في محل الوصفِ لما قبلها ، والعائدُ محذوفٌ [٢].

وبعد فأرى أنَّ الإعراب والبناء في الآية الكريمة لـ(يوم) أحق وأولى؛ لورود السماع به في القراءتين المتواترتين، ومن قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل مُعْربٍ أو قبل مبتدأ، فقوله صحيح جارٍ على كلام العرب، فقد نُقل عنها البناء هنا، كالآية الكريمة بنصب (اليوم) والإشارة إلى إليه، فلا يكن ظرفاً، بدليل القراءة الأخرى، والجمع بين معاني القرآن هو الأحقُّ[٣]، والله تعالى أعلم بالصواب.

١٦-**العامل في ﴿يَوْمَ﴾ في قوله تعالى:** ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾[٤]

يعمل المصدر عمل فعله بشروط، منها: ألا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، فإنْ فصل بينه وبين معموله بأجنبي هل يعمل أو لا ؟ هذا ما أشار إليه الزبيري عند حديثه عن الآية الكريمة في معرض حديثه عن شروط عمل المصدر؛ حيث يقول: "والرابع: أن لا يفصل بينه، أي: بين المصدر

---

(١) القراءة بالتنوين نسبها الزمخشري في الكشاف إلى الأعمش (٣١٨/٢) وكذلك أبو حيان في البحر(٦٧/٤)، ونسبها ابن عطية في التحرير والتنوير الأندلسي للحسن بن العباس الشامي (٦٩١/٣).

(٢) ينظر اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٦٢٧/٧).

(٣) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي (٨١/٤).

(٤) سورة الطارق: الآيتان (٨-٩).

ومعموله، أي: معمول المصدر بأجنبي، ولهذا ردُّوا على من قال في: ﴿يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ إنَّه معمول لـ(رجعه)؛ لأنَّه قد فُصل بينهما بالخبر"[1].

تحدث الزبيري في النص السابق عن إحدى شروط عمل المصدر عمل فعله وهو: عدم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، فإن فُصل لا يعمل، كما في الآية الكريمة فصل بالخبر فبطل عمل المصدر في الآية، ففي الآية الكريمة توجيهات للعامل في الظرف (يوم)، وهي كالآتي:

التوجيه الأول: أنَّ العامل في (يوم) في الآية الكريمة محذوف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل (رجعه) على يرجعه، دلالة المصدر على فعله، وهذا ما مال إليه الكثير من النحاة، والمفسرين كابن جني، والفارسي، وابن الشجري، وابن الأنباري، وابن الأثير، والعكبري، والقرطبي، وابن مالك، وناظر الجيش، والزركشي، والسيوطي، والأشموني، والألوسي[2].

وذكر العكبري، والهمذاني، وأبو حيان، ومحي الدين درويش أنَّ (يوم) منصوب بـ(تبلى) بتقدير: اذكر، وهذا على من جعل الهاء عائدة على

([1]) بغية العارف على رسالة الوظائف (٣٠٣/٢).

([2]) الخصائص (٤٠٢/٢)، الشيرازيات (٦١٧/٢)، الأمالي (٢٩٧/١)،البيان في غريب إعراب القرآن (٥٠٧/٢) البديع في علم العربية (٥٢٤/١)، التبيان في إعراب القرآن (٢٨٥/٢)، الجامع لأحكام القرآن (١١/٢٠)، شرح التسهيل (١١٤/٣)، تمهيد القواعد (٢٨٣٨/٦)، البرهان في علوم القرآن (٣٠٩/١)، الإتقان في علوم القرآن (٥٤٦/١)، شرح الأشموني (٥٦٠/٢)، روح المعاني (٩٩/٣٠).

(الماء) لا على (الإنسان)؛ لأنَّه لم يرد أنْ يخبر أنَّه قادر على رد الماء إلى موضعه من الصلب في الآخرة[١].

التوجيه الثاني: أنَّ العامل في (يوم) المصدر نفسه (رجعه)، وهو ما قال به الزمخشري، والبيضاوي، وابن عاشور[٢]، ورُدَّ بأنَّ فيه فصلًا بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر (لقادر)[٣]، بيد أنَّ ابن عطية الأندلسي ذكر قولهم: إنَّ المصدر فيه من القوة ما يجعله يعمل مع الفصل بالخبر، وذكر أبو حيان أنَّ ذلك يمكن أنْ يعلق بنفس المصدر على نية التقديم والتأخير، وذكر السمين أنَّ بعضهم يغتفر ذلك في الظرف[٤].

التوجيه الثالث: أنَّ الْعَامِلَ فِيه (لَقَادِرٌ)، أَيْ: لَقَادِرٌ عَلَى رَجْعه يوم تُبْلى السَّرائرُ، وهو قول مكي بن أبي طالب القيسي، وابن عطية الأندلسي، والمنتجب الهمذاني، والشنقيطي[٥]، وذلك عند رد الضمير في (رجعه)

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢٨٥/٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣٧٩/٦)،البحر المحيط (٤٥٠/٨)، إعراب القرآن وبيانه (٢٧٩/٨).

(٢) الكشاف (٣٥٤/٦)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣٠٣/٥)، التحرير والتنوير (٢٦٥/٣٠).

(٣) ينظر أمالي ابن ابن الشجري (٢٩٧/١)،كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي (١٤٤٨/٢)، البيان في غريب إعراب القرآن (٥٠٧/٢)،الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣٧٨/٦)، شرح التسهيل (١١٤/٣)، البحر المحيط (٤٥٠/٨)، اللباب في علوم الكتاب (٢٦٦/٢٠)، التصريح (٥/٢).

(٤) ينظر المحرر الوجيز (٢١٥/١٠) التذييل (٧٧/١١)، الدر المصون (٧٥٥/١٠).

(٥) مشكل إعراب القرآن (٨١١/٢)، المحرر الوجيز (٢١٥/١٠)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣٧٨/٦)، تتمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٦٠/٩).

للإنسان، على معنى أنَّه على بعثه لقادر، ورُدَّ ذلك بأن فيه تخصيص القدرة بذلك اليوم[١]، ولكن ابن عطية ذكر أنَّ كل هذه الفرق وإنْ فرت من أن يكون العامل (لقادر)؛ لأنه يظهر من ذلك تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده، ولكن بتأمل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب جاز أن يكون المعنى (لقادر)؛ وذلك أنه قال: إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌعلى الإطلاق أولاً وآخراً وفي كل وقت[٢].

التوجيه الرابع: أنَّ العامل في (يوم) قوله (ولا ناصر) بعده في قوله: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[٣]، وهو توجيه أبي جعفر النحاس، وقال به أبو طالب القيسي في الهداية، أي: فيما للإنسان من قوة يرد عن نفسها بها ولا ناصر ينصره في يوم تبلى السرائر، وذكر الباقولي أنَّ نصبه بمضمر تدل عليه هذه الآية[٤]، ورُدَّ بفساده؛ لأن ما بعد (ما) النافية وما بعد (الفاء) لا يعمل فيما قبلهما[٥].

وبعد فأرى أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه ، والمتمسك به صحة المعنى ويؤول الإعراب لصحة المعنى، فالظرف الذي هو (يوم)

---

(١) ينظر الخصائص (٤٠٢/٢)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي (١٤٤٨/٢)، البديع في علم العربية (٥٢٤/١)، إعراب القرآن وبيانه (٢٧٩/٨).

(٢) ينظر المحرر الوجيز (٢١٥/١٠) البحر المحيط (٤٥٠/٨).

(٣) سورة الطارق : آية (١٠).

(٤) ينظر إعراب القرآن (٢٠١/٥)،الهداية إلى بلوغ النهاية (٨١٩٦/١٢)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (١٤٤٨/٢).

(٥) ينظر البحر المحيط (٤٥٠/٨)، الدر المصون (١٠/ ٧٥٥)، اللباب في علوم الكتاب (٢٦٦/٢٠)، إعراب القران وبيانه (٢٧٩/٨).

يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر وهو (رجع)، أي: أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله فيؤول الإعراب، فيجعل العامل فيه فعلا مقدرًا دل عليه المصدر[١]، والله تعالى أعلم بالصواب.

١٧-**تكسير الصفة المشبهة في قوله تعالى:** ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾[٢]

تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحًا وتكسيرًا وتذكيرًا وتأنيثًا، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط ... وقال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ فـ (خشعًا) جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، و(أبصارهم): فاعل به لاعتماده على صاحب الحال[٣]، وهذا ما أشار إليه الزبيري بقوله: "واعلم أنَّ المجموع من اسم الفاعل واسم المفعول ومن أبنية المبالغة يكون مصححًا كما مر، ومكسرًا، نحو قوله تعالى:﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾فـ(خُشَّعًا) جمع (خاشع) جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، و(أبصارهم) فاعل به؛ لاعتماده على صاحب الحال"[٤].

---

(١) ينظر الخصائص (٣/٢٥٥-٢٥٦)،البرهان في علوم القرآن (١/٣٠٩)، الإتقان في علوم القرآن (١/٥٤٦).

(٢) سورة القمر: آية (٧).

(٣) ينظر التصريح (٢/١٧).

(٤) بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/٣١٤-٣١٥).

تحدث الزبيري في النص السابق عن أنَّ المجموع من اسم الفاعل واسم المفعول ومن أبنية المبالغة يجمع جمع تكسير كما يجمع جمع تصحيح، فيجرى على الوصف ما يجرى على الفعل من تذكير وتأنيث وإفراد.

بادئ ذي بدء أقول: ورد في الآية الكريمة التي نحن بصدد دراستها أربع قراءات: ذكرها الزمخشري، وأبو حيان، والألوسي[١]، وهي: قراءة قتادة وأبو جعفر وشيبة والأعرج والجمهور (خشعًا) جمع تكسير، وقرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (خاشعًا) بالإفراد[٢]. وقرأ أُبيّ وابن مسعود: (خاشعة) [٣]، وقُرىء: (خشع أبصارهم) [٤]، وانتصب (خُشَّعًا وخاشعًا وخاشعَة) على الحال من ضمير (يخرجون)، والعامل فيه (يخرجون)، وقدم الحال لتصرف العامل والاهتمام، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمى؛ لأنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل وإن كان متصرفًا، وقيل: هو مفعول بـ(يدع)، أي: قومًا خشعًا، أو فريقًا خشعًا[٥]، وقيل: هو حال من الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾[٦]، و(أبصارهم) فاعل (خشعًا)، وجوز أن يكون في (خُشَّعًا) ضمير

---

(١) ينظر الكشاف (٦٥٥/٥)، البحر المحيط (١٧٣/٨-١٧٤)، روح المعاني (٨٠/٢٧).

(٢) ينظر السبعة لابن مجاهد (٦١٧-٦١٨)، حجة القراءات لابن زنجلة (٦٨٨)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسي (٢٩٧/٢).

(٣) ينظر شواذ ابن خالويه (١٤٨)، المحرر الوجيز (٢٨١/٩).

(٤) ينظر الكشاف (٦٥٥/٥)، البحر المحيط (١٧٤/٨).

(٥) ينظر البحر المحيط (١٧٤/٨)، روح المعاني (٨٠/٢٧).

(٦) سورة القمر: آية (٦).

مستتر، و(أبصارهم) بدلاً منه، أما على قراءة (خشع) فعلى أنَّه خبر مقدم، و(أبصارهم) مبتدأ، والجملة في موضع الحال[١].

فـ(أبصارهم) فاعل (خُشَّعًا) كما ذكرت، ولا ضير في كون الوصف الرافع للفاعل هنا على صيغة الجمع؛ لأن المحْظور هو لحاق علامة الجمع والتثنية للفعل إذا كان فاعله الظاهر جمعًا أو مثنى ، وليس الوصف كذلك، على أن الوصف إذا كان جمعًا مكسَّرًا، وكان جاريًا على موصوف هو جمع، فرفع الاسم الظاهر الوصف المجموع أولى من رفعه بالوصف المفرد[٢] .

أما بالنسبة لجمع الوصف(خُشَّعًا) إذا كان الفاعل (أبصارهم) جمع تكسير فقد جعل سيبويه هذا هو الكثير، قال في كتابه: "واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو:(حَسَنٍ) و(حِسان)، فإن الأجود فيه أن تقول: (مررتُ برجلٍ حِسان قومُه)، وما كان يُجمع بالواو والنون نحو: (منطلِق ومنطلقين)، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدّم، فتقول:(مررتُ برجلٍ منطلِق قومُه) ... وكان أبو عمرو يقرأ: (خاشعًا أبصارُهُم)"[٣].

فسيبويه جعل الأجود جمع الوصف إذا كان الفاعل جمع تكسير هو جمعه جمع تكسير؛ لأن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع؛ فإنَّه يعرب كإعراب الواحد المفرد، أما ما كان يجمع بالواو والنون فالأجود فيه أن

---

(١) ينظر الكشاف(٦٥٥/٥)،التبيان في إعراب القرآن (٢٤٩/٢)، البحر المحيط (١٧٣/٨-١٧٤)،روح المعاني (٨٠/٢٧)، التحرير والتنوير لابن عاشور (١٧٨/٢٧).

(٢) ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور (١٧٨/٢٧).

(٣) الكتاب (٤٣/٢).

تجعله بمنزلة الفعل المقدم، وذكر أبو حيان أيضًا أنَّ جمع التكسير أكثر في كلام العرب[١].

وجعل المبرد، والجزولي، وابن مالك، وأبو حيان جمع التكسير في الصفة أولى من إفرادها أما الصفات التي لا يمكن تكسيرها، فيكون الإفراد فيها أحسن، نحو فعال، فنقول: (مررت برجل شراب آباؤه)، ومثال ما يمكن تكسيره (كريم وحسن)، فنقول: (مررت برجال حسان غلمانهم)[٢].

وجعل الشلوبين الإفراد أحسن من التكسير؛ لأن العلة في ذلك أنه قد تنزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر، والفعل لا يثنى ولا يجمع، فانبغى أن تكون الصفة مفردة[٣].

وذكر أبو حيان في كتابه نقلًا عن أحد معاصريه أنَّه إذا كان جمعًا حسن الجمع المكسر بعض حسن، فيكون لذلك أولى من الإفراد للمشاكلة لما قبله ولما بعده، نحو: (مررت برجال حسان قومهم)، وكان ذلك أولى من: (مررت برجال حسن قومهم)، وإن كان مفردًا كان الإفراد أحسن من التكسير؛ لأنَّه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه؛ لأنَّه إذا رفع فقوته قوة الفعل، وطريق الجمع في الفعل مكروه، فينبغي أن يكره ذلك في الاسم[٤]، وقد ذكر أبو حيان المذاهب الثلاثة مجمعة في كتابه[٥].

---

(١) البحر المحيط (١٧٤/٨).

(٢) ينظر شرح السيرافي (٣٧٤/٢)، المقدمة الجزولية (١٥٢)، شرح التسهيل (١٠٠/٣)، التذييل (٣٨/١١).

(٣) ينظر التوطئة (٢٦٧)، التذييل (٤٠/١١).

(٤) التذييل (٤١/١١).

(٥) ينظر التذييل (٤١/١١)، تمهيد القواعد (٢٨٠٨/٦)، روح المعاني (٨٠/٢٧).

وذكر الهمذاني أنَّ من أفرد؛ لأنه بمنزلة الفعل المتقدم، لكونه رفع ما بعده فأُفْرِدَ كما يفرد الفعل، وذُكِّر كما يُذكر الفعل في قولنا: (يخشع أبصارهم)؛ لأن الأبصار جمع، والجمع لكونه جمعًا مكسرًا، والجمع المكسر حكمه حكم الإفراد، وأيضًا فإن الجمع يدل على التأنيث فصار في دلالته على التأنيث، بمنزلة ما جاء في قراءة (خاشعة أبصارهم)[١].

وأجاز الفراء التكسير والإفراد فذكر أنَّه إذا تقدَّمَ الفِعلُ قبل اسمٍ مؤنثٍ، وهوَ لَهُ، أو قبل جمع مؤنثٍ مثل: (الأبصارِ، والأعمار)، وما أشبهُهَا جَازَ تأنيثُ الفِعْل وتذكيرهُ وجَمْعُهُ، وقد أتى بذلك فى هذا الحرف، فقرأهُ ابن عباس(خاشعًا)، والآخر (خُشَّعًا)، وفى قراءة عبد اللهِ (خاشِعةً أبصارُهُم)[٢].

وهذا ما أشار إليه الزجاج أيضًا؛ حيث ذكر أنَّ أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة فلنا فيها التوحيد، نحو: (خاشعًا أبصارهم)، ولنا فيها التوحيد والتأنيث – لتأنيث الجماعة – (خاشعة أبصارهم)، ولنا فيها الجمع، نحو: (خُشَّعًا أبْصَارُهم)، نقول: (مررتُ بشبَّانٍ حَسَنٍ أوجههم، وحِسَانٍ أوْجُهُهُمْ، وحَسَنَةٍ أوجههم)، ومنه قول الشاعر[٣]:

---

(١) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد(٤٧/٦)،إعراب القرآن للنحاس (٢٨٧/٤)، البحر المحيط (١٧٤/٨).

(٢) معاني القرآن (١٠٥/٣).

(٣) البيت من الرمل لأبي داود الإيادي في ديوان برواية: وفُتُوَّ حسن أوجههم (٩٢)، وينظر معاني القرآن للفراء (١٠٥/٣)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (٣٣٨)، لسان العرب مادة (خشع) (٢٧٦/٣)، التذييل (٣٩/١١)، فتح القدير (١٢١/٥)، روح المعاني (٨٠/٢٧)، إعراب القرآن وبيانه (٣٤٧/٧).

وشَبابٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ. . . مِنْ إِياد بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدّ [1]

وبعد فأرى أنَّ جمع التكسير في الصفة أولى من إفرادها؛ لكثرته في كلام العرب كما ذكر سيبويه، وأبو حيان، كما أنَّ الجمع المكسر حكمه حكم الإفراد، وأيضًا فإن الجمع يدل على التأنيث فصار في دلالته على التأنيث، بمنزلة ما جاء في قراءة (خاشعة أبصارهم)، أما الصفات التي لا يمكن تكسيرها، فيكون الإفراد فيها أحسن، والله تعالى أعلم بالصواب.

(1) معاني القرآن وإعرابه (٥/٨٦).

خاتمة البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فما زال القرآن الكريم يمدنا بأنواع من العلوم، ويفجر لنا كنوز المعرفة، ويحيي عقولنا بإثارة الفكر، وفوق كل هذا فهو نور يهدينا إلى سواء السبيل، ويقودنا إلى جنات النعيم، وبفضل من الله وتوفيقه أتممت هذا البحث المتواضع، أسأل الله العظيم أنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وقد توصلت بعون الله فيه إلى النتائج التالية:

١- إنَّ علم النحو والإعراب هو الأساس الذي تبنى عليه اللغة العربية، ووضعه كان لتمييز المعاني المختلفة في العربية.

٢- إنَّ علم الإعراب هو تفسير للنص، فلا بد من أنْ يسبقه فهم وتدبر لمعنى التركيب؛ حتى لا يقع المشتغل به في توجيه محظور يأباه المعنى.

٣- إنَّ اختلاف حركات الإعراب الناتج عن اختلافات القراءات المتواترة أدى إلى تنوع المعاني؛ إذ إنَّ كل وجه إعرابي يفضي إلى معنى قد يخالف معنى آخر قد أفضى إليه وجه إعرابي آخر، مما يجعل الآية تنفتح على أغراض ومعان عدة، لعلها تكون جميعها مقصودة؛ إذ كان اختلاف أصحابها من نوع الاختلاف المحمود.

٤- تبين بالنظر في كتب إعراب القرآن الكريم أنَّ المعربين يختلفون في مناهجهم في الإعراب فمنهم من يستفيض كأبي حيان، ومنهم من يقتصر على وجه أو وجهين كالنحاس، ومنهم من يتوسط في منهجه كالعكبري.

٥-يلجأ الكثير من العلماء إلى التأويل والتقدير لتستقيم معهم القاعدة النحوية، كما في مسألة ارتفاع المستثنى بعد (إلا) في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟

﴿مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾حمله العلماء على المعنى المنفي حتى يجوز في (قليل) الرفع والنصب، وكما في مسألة العامل في قوله: (الزانية والزاني) في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ جعل سيبويه (الزانية) مبتدأ محذوف الخبر، والتجأ إلى هذا التقدير حتى لا يخالف جمهور القراء في قراءة الرفع، كما أنَّه أبلغ وأفصح من جهة اللفظ والمعنى.

٦-أحيانًا يأتي المعنى يعضد القاعدة النحوية، ويرفع توهم غير المراد، كما في ترجيح النصب في (كل شيء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ فالمعنى على النصب هنا مستقيم؛ لأنَّه يفيد العموم في الآية، ويرفع توهم أنَّ الفعل (خلقناه) صفة.

٧-أحيانًا في بعض التراكيب يحدث تجاذب بين المعنى والقاعدة النحوية، فيكون الفيصل في ذلك التمسك بالمعنى وتصحيح الإعراب تبعًا له، وبما يخدمه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر وهو (رجع)، أي: إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيُجعل العامل فيه فعلا مقدرًا دل عليه المصدر، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر، فيكون من دلالة المصدر على فعله.

٨-انفرد الزبيري ببعض الأعاريب في شواهده، كانفراده بإعراب (مرحبًا) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾؛ حيث جعله اسم (لا)، في حين أعربه النحاة ومعربي القرآن على أنّه مفعول به لفعل محذوف، أو منصوب على المصدرية؛ وذلك لأنَّ اسم (لا) يكون منصوبًا إذا كان مضافًا أو شبيهًا

بالمضاف، و(مرحبًا) ليست كذلك، وأيضًا لم يقصد به خلوص العموم، فـ(لا) داخله عليه لفظًا فقط لإفادة النفي، كما أنَّ (مرحبًا) دعاء، والدعاء أولى به الفعل للعمل فيه.

٩-نسب الزبيري إلى الكسائي والفراء في مسألة محل ضمير الفصل من الإعراب في قوله تعالى: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ عكس ما نُسب إليهم في كتب النحو، فنسب إلى لفراء القول بأنَّ محله محل ما قبله، وإلى الكسائي القول بأنَّ محله محل ما بعده، والعكس هو الصحيح كما هو مذكور في كتب النحو.

١٠- كان الزبيري أحيانًا يذكر بعض التوجيهات في الآية الكريمة ويرجحه دون ذكر باقي التوجيهات، كما في مسألة مجيء الماضي حالًا دون (قد) في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، ومسألة ضمير الفصل بين الحال وصاحبها في قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾.

١١- غالبًا ما يذكر الزبيري التوجيهات في الآية مرجحًا إحداها، معللًا له، كما في ترجيحه النصب في قوله (الزانية)، وميله فيها لمخالفة قراءة الجمهور، وجعله (فاطر) نداءً آخر في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وترجيحه نصب (الطير) في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾.

١٢- أحيانًا يذكر الزبيري الأوجه الإعرابية دون تعليل ودون ترجيح لإحداها، كما في مسألة التنازع مع تقديم المعمول في قوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، ومجيء عطف البيان نكرة في قوله

تعالى:﴿ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾، ومحل ضمير الفصل في قوله تعالى:﴿ كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

١٣- كان الزبيري أحيانًا يذكر الأوجه الإعرابية في الآية، معترضًا على بعضها، معللًا لذلك، كما في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾؛ حيث ردَّ فيها توجيه الزجاج بجعل (كافة) حالًا من (الكاف)، والتاء فيه للمبالغة، وتوجيه الزمخشري بجعلها صفة لمصدر محذوف، وأيضًا اعتراضه على جعل (إلا الله) استثناء في قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾.

وفي الختام أوصي المهتمين بعلم تفسير القرآن الكريم بالإفادة من علم الإعراب، وألا يمروا مرور الكرام على المواضع التي تتعدد فيها الأعاريب، بل يبحثوا عن سبب الاختلاف، وأوصي الباحثين أيضًا بإثراء جوانب يمكن أنْ تؤدي إلى تنوع المعنى كالتقديم والتأخير، والاشتقاق، والحذف، ونحوها، وأوصي بالتركيز على الجانب التطبيقي في القرآن الكريم.

فهذا ما تيسر لي جمعه في اختلاف الأوجه الإعرابية في الآيات الكريمة، وعلاقة الإعراب بالمعنى، سائلة المولى عز وجل أنْ يتقبله مني، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم، وأسأله سبحانه مزيدًا من التوفيق والسداد إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

ثبت المصادر والمراجع

• ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق الدّكتور/ طارق الجنابيّ، الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م– الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت .

• ابن كيسان النحوي/ رسالة ماجيستير إعداد الباحث/محمد بن حمود الدعجافي/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة الملك عبد العزيز– المملكة العربية السعودية١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.

• إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي البناء :وضع حواشيه الشيخ/ أنس مهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م – الناشر :دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.

• الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق/ حامد أحمد الطاهر البسيوني/ دار الفجر للتراث– القاهرة/ الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م.

• الاحتجاج بالشعرفي اللغة للدكتورمحمد حسن جبل ، مكتبة الجيزة العامة ، ملتزم النشر والتوزيع / دار الفكر العربي ، القاهرة / الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

• ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي،تحقيق /د. رجب عثمان، راجعه الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب /مكتبة الخانجي القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

• الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي ، تحقيق د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي ، د/ محسن سالم العميري / ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م مكة المكرمة .

• أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

• الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي : تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٠٩٥م مؤسسة الرسالة – بيروت .

• الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج: تحقيق الدكتور/عبد الحسين الفتلي الطبعة الثالثة – ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م – الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان.

• إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق/ محمد السيدأحمد عزوز / عالم الكتب.

• إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهر – الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م – الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت.

• إعراب القرآن للأصبهاني/ تحقيق د.فائزة بنت عمران المؤيد/ بدون طبعه ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

• إعراب القرآن وبيانه للأستاذ محي الدين درويش/دار ابن كثير ودار اليمامة بدمشق/ الطبعة السابعة ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

• الأعلام لخير الدين الزركلي – الطبعة الخامسة عشر – ٢٠٠٢م – الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – لبنان .

• الأمالي لابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب: تحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدراة – الناشر: دار عمار بالأردن – دار الجيل – بيروت– لبنان – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

• الأمالي لابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن علىّ بن محمد بن حمزة الحسنىّ العلوي: تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي – الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

• إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري/دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان/ بدون طبعة.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد –طبع في: مطبعة السعادة – القاهرة – الطبعة الرابعة – ١٣٨٠هـ –١٩٦١م.

• أنوار التنزيل وأسرار التأويل تفسير البيضاوي، إعداد وتقديم/محمد عبد الرحمن المرعشلي/ دار إحياء التراث العربي– بيروت/ الطبعة الأولى.

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الطلائع ٢٠٠٩م.دار العلم–دمشق– مع دار العلوم–بيروت–الطبعة الأولى–١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

• الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي : تحقيق د/ حسن شاذلي فرهور / الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م الرياض .

• الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : تحقيق د/ موسى بناي العليلي / مطبعة العاني – بغداد.

• إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي /بدون طبعة .

• البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور زكريا عبد المجيد النوقي، الدكتور أحمد النجولي الجمل ، قرطه الأستاذ الدكتور/ عبد الحي الفرماوي – الطبعة الأولى– ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان .

• البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين – بَالطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – جامعة أم القرى .

• البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي : تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دار التراث – القاهرة .

• البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي : تحقيق / عياد بن عيد الثبيتي – الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م – الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان .

• بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، تحقيق/ الأستاذ محمد علي النجار/ لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة/ الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

• بغية العارف على رسالة الوظائف، لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري ت(٩٩١هـ)، تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب/ محمد بن يحيى الحكمي، إشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – الناشر: دار الفكر – القاهرة.

• البيان في غريب إعراب القرآن لأبي بكر الأنباري – تحقيق د/ طه عبد الحميد طه– الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

• تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تحقيق/ مجموعة كبيرة من المحققين – عدد الأجزاء (٤٠) جزءًا – الناشر: مطبعة حكومة الكويت.

• التأويل النحوي في القرآن، تأليف/ د. عبد الفتاح أحمد الحموز/ جامعة الأمام محمد بن سعود/ مكتبة الرشد– الرياض.

• التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م الناشر: دار الفكر – دمشق .

• التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري/ المكتبة التوفيقية بالحسين/ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري : تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان .

• تتمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي / الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

• تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزين الدين بن الوردي – تحقيق د/عبد الله بن علي الشلال – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م – دار الرشد – الرياض .

• تذكرة النحاة لأبي حيان : تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م مؤسسة الرسالة –بيروت .

• التذييل والتكميل لأبي حيان :تحقيق د/ حسن هنداوي – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م – دار القلم – دمشق.

• تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجياني الأندلسي: بدون تحقيق– الطبعة الأولى – ١٣١٩هـ – طبع بالمطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية.

• التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ محمد باسل عيون السود – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م – الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان.

• التعريفات للشريف الجرجاني: تحقيق ودراسة/ محمد صديق المنشاوي– الناشر: دار الفضيلة – القاهرة.

• تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني – تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى– الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

• تفسير بحر العلوم للسمرقندي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض،والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور/ زكريا عبد المجيد النوتي/ دار الكتب العلمية–بيروت/ الطبعة الأولى١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

• تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور/ الدار التونسية للنشر– تونس ١٩٨٤م.

• تفسير جامع البيان للطبري، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر بالقاهرة/ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

• تفسير روح المعاني للألوسي/ صححه وعلق عليه السيد محمود شكري الألوسي/ دار إحياء التراث العربي– بيروت– لبنان/ بدون طبعة.

• تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، ضبطه الشيخ زكريا عميرات /دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان/ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

• تفسير محاسن التأويل للقاسمي، ضبطه محمد باسل عيون السود/ دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان/ الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

• تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق مجموعة من الباحثين/ دار الأمة– القاهرة/ الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: دراسة وتحقيق أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون أ. د/ جابر محمد البراجة – أ. د/ إبراهيم جمعة العجمي – أ. د/ جابر السيد المبارك – أ. د/ علي السنوسي محمد – أ. د/ محمد راغب نزال – الناشر: دار السلام بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

• توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية/ بحث ماجستير للباحث/عبد العزيز بن علي بن علي الحربي/ جامعة أم القرى/ كلية الدعوة وأصول الدين ١٤١٧هـ.

• التوطئة لأبي علي الشلوبين: تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت – الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، المعروف بابن أم قاسم: تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م – الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة.

• الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي: تحقيق/ عبد الرازق المهدي/دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان/ الطبعة الرابعة– ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

• جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني/ المكتبة العصرية– صيدا–بيروت/ الطبعة الثلاثون ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

• الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه لمحمود صافي/دار الرشد– دمشق–بيروت/مؤسسة الإيمان–بيروت–لبنان/ الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

• الجمل في النحو للخليل، تحقيق/د. فخر الدين قباوة/ مؤسسة الرسالة– بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

• الجمل في النحو للزجاجي : تحقيق الشيخ / ابن أبي شنب . طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر عام ١٩٢٦م.

• الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن أم قاسم المرادي: تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

• حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد – الناشر: المكتبة التوفيقية – القاهرة .

• حجة القراءات لابن زنجلة – تحقيق / سعيد الأفغاني – الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م – مؤسسة الرسالة – بيروت .

• الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي: تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي – راجعه/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ عبد السلام هارون – الطبعة الرابعة – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م – الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة .

• الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار – الناشر: المكتبة العلمية بالقاهرة.

• الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي: وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط – الناشر: دار القلم – دمشق.

• ديوان أبي داوود الأيادي، تحقيق/ د. أنوار محمود الصالحي، د. أحمد هاشم السامرائي/ دار العصماء/ الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

• ديوان حسان بن ثابت، شرحه/ الأستاذ عبدأ مهنا/ دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان/ الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

• ديوان ذي الرمة : شرحه أحمد حسن بسج / الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

• ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدَّم له الأستاذ/ علي فاعور – الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت- الطبعة الأولى -١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

• رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي: تحقيق/ أحمد محمد الخراط – الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.

• السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق /شوقي ضيف – بدون طبعة – دار المعارف – مصر .

• سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ كاتب جلبي وبـ حاجي خليفة، تحقيق/محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م .

• سنن ابن ماجة – تأليف / محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني – تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي – بدون طبعة – دار الفكر – بيروت .

• الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف: د/ خديجة الحديثي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، طباعة مطابع مقهوي- الكويت.

• الشاهد اللُغَويّ تأليف د/ يحيى عبد الرؤوف جبر ، مجلة النجاح للأبحاث ، المجلد الثاني . العدد السادس . ١٩٩٢م .

• شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد- تحقيق / محمد الارناؤوط – أشرف على تحقيقه / عبد القادر الأرناؤوط – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م – دار ابن كثير – دمشق – بيروت .

• شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق/ د. محمود محمد الطناجي/ مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد / الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م دار التراث – القاهرة .

• شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك / تحقيق : محمد باسل عيون السود / الطبعة الأولى١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

• شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق : د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد / المكتبة الأزهرية للتراث / بدون طبعة .

• شرح ألفية ابن معط لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي: تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م – الناشر: مكتبة الخريجي – الرياض .

• شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ، الدكتور/ محمد بدوي المختون – الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م – الناشر: دار هجر – القاهرة .

• شرح جمل الزجاجي لأبي الحسين علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي: تحقيق الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – الناشر: جامعة أم القرى – السعودية .

• شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (الشرح الكبير): تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح – بدون طبعة .

• شرح الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق/ د. المتولي رمضان أحمد الدميري/ مكتبة وهبه – القاهرة/ الطبعة الثانية ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

• شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية/ مؤسسة التاريخ العربي- بيروت- لبنان/ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

• شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار الطلائع – القاهرة .

• شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري: تحقيق الدكتور/ نواف بن جزاء الحارثي – الناشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – الطبعة الأولى- ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

• شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ للإمام ابن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري – الناشر: مكتبة العاني – بغداد – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

• شرح عيون الإعراب لابن فضَّال المجاشعي: حققه وقدَّم له الدكتور/ حنَّا جميل حداد – الناشر: مكتبة المنار – الأردن– الطبعة الأولى– ١٤٠٦هـ –١٩٨٥م.

• شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري: تأليف/ محمد بن مصطفى القوجوي – تحقيق/ إسماعيل إسماعيل مروة –الناشر: دار الفكر المعاصر –بيروت– دار الفكر –دمشق– ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.

• شرح الكافية للرضي الأستراباذي: تحقيق/ يوسف حسن عمر – الطبعة الثانية –١٩٩٦م – الناشر: جامعة قار يونس بنغازي .

• شرح الكافية الشافية للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .

• شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي – الطبعة الأولى– ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

• شرح لمحة أبي حيان للفاضل البرماوي، تحقيق/ د. عبد الحميد محمود حسان الوكيل/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

• شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري: تحقيق الأستاذ الدكتور/ هادي نهر – الناشر: دار اليازوري – عمَّان– الأردن.

• شرح المفصل لابن يعيش – بدون طبعة – إدارة الطباعة المنبرية – مصر .

• شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين: تحقيق/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي – الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

• شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: دراسة وتحقيق/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد – الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – بالرياض– الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٧.

• الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، تأليف طاش كبرى زاده، ويليه العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م.

• شواذ ابن خالويه – بدون طبعة – مكتبة المتنبي – القاهرة .

• الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس، علق عليه/ أحمد حسن بسج/ دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان/ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

• صحيح الإمام البخاري– الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م – دار ابن كثير – دمشق – بيروت .

• فتح البيان في مقاصد القرآن لأبي الطيب القنوجي ، راجعه وقدم له/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري/ المكتبة العصرية– صيدا– بيروت/ بدون طبعة ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.

• فتح القدير للشوكاني/ مطبعة مصطفى البابي بمصر/ الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ.

• الفصول الخمسون لابن معطٍ، دراسة وتحقيق/ محمود محمد الطناحي – طبع في: مطبعة البابي الحلبي– القاهرة.

• الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، صححه وعلق عليه/ السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني/ مطبعة السعادات– مصر/ الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ.

• الفوائد الضيائية لأبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي– الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ–٢٠١١م– مكتبة البشرى – كراتشي – باكستان .

• في أصول النحو، تأليف / سعيد الأفغاني – بدون طبعة – الناشر/ المكتب الاسلامي – بيروت –١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

• القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية تأليف الدكتور / عبد العال سالم مكرم أستاذ الدراسات النحوية بجامعة الكويت، الناشر : مؤسسة على جراح الصباح ، الطبعة الثانية ١٩٧٨م .

• الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد– تحقيق / محمد أحمد الدالي– الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان.

• الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون – الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

• الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق/ محمد نظام الدين الفتيح/ دار الزمان للنشر والتوزيع/ المملكة العربية السعودية/ المدينة المنورة/ الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري – الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ– دار الكتاب العربي– بيروت.

• الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسي، تحقيق/ د. محي الدين رمضان/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة– عني بتصحيحه / محمد شريف الدين يالتقايا ,ورفعت بيلكه الكليسي –الناشر/ دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

• كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني الباقولي، تحقيق/ د. محمد أحمد الدالي/ بدون طبعة.

• الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة : تأليف الشيخ / نجم الدين محمد بن محمد الغزي / وضع حواشيه / خليل المنصور / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

• اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ غازي مختار طليمات – الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى –١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

• اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د. محمد سعد رمضان، ود. محمد المتولي دسوقي حرب/ دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان/ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

• لسان العرب لابن منظور: الدار العالمية للنشر– فرع القاهرة –الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

• اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق الدكتور/ سميح أبو مغلي– الناشر: دار مجدلاوي – عمان – ١٩٨٨م.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني: تحقيق/ علي النجدي ناصف، الدكتور/ عبد الحليم النجار، الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي – الناشر: وزارة الأوقاف – لجنة إحياء كتب السنة– ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م – القاهرة.

• المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي: تحقيق الدكتور: حسن هنداوي – الناشر: دار القلم –دمشق –دار المنارة –بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

• المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي: تحقيق الأستاذ الدكتور/ حسن محمود هنداوي –الناشر: كنوز إشبيليا– بالرياض – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ –٢٠٠٤م.

• المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل: تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات– الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م – الناشر– جامعة أم القرى .

• مسند أحمد بن حنبل– تحقيق /شعيب الارناؤوط وآخرون – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

• مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق الأستاذ الدكتور/ حاتم صالح الضامن – الطبعة الأولى –١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م– مؤسسة الرسالة – بيروت .

• معاني القرآن للأخفش الأوسط : تحقيق د/ هدى محمود قراعه – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م مطبعة المدني بالقاهرة .

• معاني القرآن وإعرابه لابن كيسان، تحقيق محمد محمود محمد صبري الجبة/ مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع بالقاهرة/ الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ– ٢٠١٣م.

• معاني القرآن وإعرابه للزجاج: تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي– الناشر: عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

• معاني القرآن للفراء: الناشر: عالم الكتب –بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

• معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة . دار الفرقان . الطبعة الأولى . ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م .

• معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه/ يوسف إليان سركيس/ مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ–١٩٢٨م.

• معجم مقاييس اللغة العربية لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي– تحقيق عبد السلام محمد هارون–دار الفكر–١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

• معجم المؤلفين: تأليف/ عمر رضا كحالة – بدون طبعة– مؤسسة الرسالة – دمشق ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري : تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩م .

• المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني/ تم التحقيق بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز/ بدون طبعة.

• المفصل للزمخشري: تحقيق ودراسة الدكتور/ فخر صالح قَدارَة – الناشر: دار عمَّار –عمَّان – الطبعة الأولى –١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.

• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة– الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.

• المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى: لمؤلفه/ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني – تحقيق / علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر – الناشر: دار السلام بالقاهرة– الطبعة الأولى – ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

• المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان – الناشر: دار الرشيد – العراق – ١٩٨٢م.

• المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة – بدون طبعة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

• المقرب لابن عصفور الإشبيلي: تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري – الطبعة الأولى – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

• الموسوعة الميسرة في تراجم آئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد ابن أحمد الحسين الزبيدي، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

• النحو الوافي لعباس حسن/ دار المعارف-القاهرة/ الطبعة الحادية والعشرون ٢٠٢٠م.

• النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري: أشرف على تصحيحه الشيخ/ علي محمد الصباغ – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

• النكت في معاني القرآن وإعرابه لابن فضال المجاشعي، تحقيق/د.عبد الله عبد القادر الطويل/ دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان/ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

• نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي، تحقيق الباحث أحمد حاج محمد عثمان/ رسالة دكتوراه/ كلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ١٤٢٣هـ.

• الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل جامعية راجعها مجموعة بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الشارقة/ الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

• هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي: الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ١٩٥١م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.